

CDIP/18/11

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 مايو 2017

## اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2016

### التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. عُقدت الدورة الثامنة عشرة للجنة اعتباراً من 31 أكتوبر وحتى 4 نوفمبر 2016.

2. ومثلت الدول التالية: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، استونيا، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هايتي، الكرسي الرسولي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، لايتفيا، ليتوانيا، ملاوي، مالطا، المكسيك، موناكو، المغرب، ناميبيا، نيكاراغوا، نيجيريا، عُمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي (102).

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الأفريقي (AU)، المنظمة الأوروبية للقانون العام (EPLO)، الاتحاد الأوروبي (EU)، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية (FASRC)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي (GCC Patent Office)، مركز الجنوب (SC)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، منظمة التجارة العالمية (WTO) (11).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين (AADI)، جمعية لإدارة الجمعية الدولية للمصنّفات السمعية البصرية (AGICOA)، كروب لايف الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA International)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، مهندسو العالم (IDM)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA) جمعية الابتكار في الداخل، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، مالوكا انترناشيونال، منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، شبكة العالم الثالث بيرهاد (TWN)، رابطة المخترعات العالميات وصاحبات الأعمال (WWIEA) (15).

5. وترأس السفير لويس انريكي شافيز باساغويتيا، الممثل الدائم لبيرو، الدورة. وتولت السيدة كيري فول، رئيس إدارة الملكية الفكرية الوطنية بوزارة العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا والسيد عثمان جوكسورك، السكرتير الثاني بالبعثة الدائمة لتريكا لدى منظمة التجارة العالمية، منصب نائب الرئيس.

### البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب الرئيس بالوفود المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP). وأشار إلى حضور د. فرانسيس غري، المدير العام، الذي يعكس التزام الويبو المستمر بأجندة التنمية (DA). وأعرب عن اقتناعه عقب المناقشات التي جرت في الدورة الماضية بأن اللجنة وعملها كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الأخرى. وأشار إلى أن حضور هذا العدد الكبير من الوفود هو بمثابة علامة جيدة وتوضيح للاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء باللجنة. وأشار الرئيس إلى أن التقدم الذي أحرزته اللجنة في دورتها السابقة، وأعرب عن ثقته بأنه يمكن إنهاء القضايا العالقة بدعم من الدول الأعضاء إذا كانت جميع الأطراف مشاركة بطريقة موضوعية. وأشار على الأخص إلى النقاش بشأن قرار الجمعية العامة حول قضايا اللجنة ذات الصلة. كما أعرب عن تطلعه إلى المناقشة بشأن تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية ومدخلات الدول الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة) ذات الصلة بعمل الويبو وكذلك مدخلات الدول الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء قد استفادت من الوقت بين الدورة الحالية والدورة السابقة للتفكير في إمكانية الاتفاق بشأن بعض النقاط. وطلب دعم الدول الأعضاء بشأن إيجاد توافق في الآراء حول القضايا المختلفة. وأفاد بأن اللجنة ستعمل في إطار نفس الطريقة المتبناة في الدورة السابقة، وهي الجمع بين الجلسات الرسمية والمشاورات غير الرسمية التي عملت بعض البلدان المشاركة على تسييرها. وذكر بأن هذه الطريقة قد أثبتت فعاليتها. كما أشار أيضا إلى برنامج العمل المؤقت الذي تم توزيعه في الاجتماع، مضيفا أنه ينبغي اعتباره بمثابة مؤشر فقط. وأفاد بأنه من المهم أن يتم توفير المرونة في تسلسل الموضوعات لأنه سيمكّن الجميع من إحراز التقدم. وذكر بعد ذلك أن اعتماد ملخص الرئيس في نهاية كل دورة هو أمر متعارف عليه. وأوضح الرئيس بأن الملخص سيكون عبارة عن تجميع لمختلف الملخصات التي سيقدمها بعد الانتهاء من كل بند. وستكون هذه الملخصات قصيرة وسيتم توزيعها عن طريق الأمانة.

7. ورحب المدير العام بالوفود المشاركة في الدورة. وذكر أن هناك بنودا هامة مدرجة على جدول الأعمال الذي نظر في أجندة التنمية ككل وأثرها على المنظمة. وفي إشارة إلى التقرير بشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، ذكر المدير العام أنه تم إنتاج الكثير من غذاء الفكر خلال هذا الحدث. وفيما يتعلق بالتقرير حول المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، دعا الدول الأعضاء إلى تقديم التوجيهات الإضافية بشأن تنفيذه. وأفاد بأن التقرير عن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية ونقل التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة كان من البنود المطروحة على جدول الأعمال لعدة سنوات. ذكر القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وفي إفادة حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال، أشار إلى أنه حتى الآن تم الاضطلاع بـ 34 مشروعا لتنفيذ 33 توصية من توصيات أجندة التنمية بميزانية إجمالية قدرها أكثر من 30 مليون فرنك سويسري. وتم تعميم خمسة عشر مشروعا من هذه المشاريع في برنامج عمل الويبو وهناك

سنة مشاريع قيد التنفيذ في عام 2015. وأخيراً، أشار إلى البنود الرئيسية على جدول الأعمال التي حددها الرئيس وأعرب عن أمنيته للمشاركين بمناقشات مثمرة خلال الأسبوع.

## البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

8. أبلغ الرئيس اللجنة بأن مشروع جدول الأعمال (الوثيقة CDIP/18/1/Prov.2) قد أعد على أساس المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة عشرة للجنة ووفقاً للمادة 5 من النظام الداخلي للويبو. ونظراً لعدم وجود ملاحظات من جانب الحضور، أعمد جدول الأعمال.

## البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

### النظر في الوثيقة CDIP/18/9

9. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

10. وأبلغ (السيد بالوش) من الأمانة اللجنة بأن النظام الداخلي للجنة نص على الاعتماد المخصص للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بصفة مراقب. ولهذه الدورة، طلبت إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي المعهد الجمهوري للبحوث العلمية من الاتحاد الروسي، الاعتماد.

11. ودعا الرئيس اللجنة لاتخاذ قرار بشأن الطلبات. ومُنحت المنظمة غير الحكومية وضع المراقب الخاص نظراً لعدم وجود اعتراضات من جانب الحضور.

## البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة عشرة للجنة

### النظر في الوثيقة CDIP/17/11 Prov. - مشروع التقرير

12. أبلغ (السيد بالوش) من الأمانة اللجنة بأن التقرير (الوثيقة CDIP/17/11 Prov.) قد نُشر في 29 يوليو 2016، وتلقت الأمانة تعليقا واحداً من وفد الولايات المتحدة الذي طلب تعديلاً للفقرة 590 كما يلي: "يعتقد الوفد أن الفقرة 9.8 لا تعكس إلا جزءاً من الحادثة، وأشار إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق على مضمون الاقتراح الإسباني المنقح، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على كيفية المضي قدماً في الاقتراح أو ما إذا كان سيتم ذلك من عدمه". وكان التغيير المطلوب متماشياً مع محضر هذا الاجتماع.

13. ودعا الرئيس اللجنة لاعتماد التقرير. ونظراً لعدم وجود اعتراضات من جانب الحضور، أعمد التقرير.

## البند 5 من جدول الأعمال: البيانات العامة

14. فتح الرئيس المجال لإلقاء البيانات العامة.

15. وأعرب وفد الهند، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن ترحيبه بالتوصيات الواردة في تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7). وأفاد بأن التوصيات دعت إلى إجراء تحسينات في أداء الويبو والعمل على تنفيذ أجندة التنمية وتدشين عملية لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات. وذكر بأن تنفيذ أجندة التنمية عملية طويلة الأمد، وكانت توصيات أجندة التنمية جزءاً من تلك العملية. وفي هذا السياق، أشار وفد المجموعة إلى قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 الذي نص على أنه عند النظر في هذه المراجعة، للجنة أن تقرر بشأن إمكانية إجراء المزيد منها. كما

أحيط الوفد علماً بالتقرير المرحلي (الوثيقة CDIP/18/2) والذي قدم معلومات عن مشاريع اللجنة الستة قيد التنفيذ والأنشطة المعتمدة فيما يتعلق بالتوصيات التسعة عشرة المزمع تنفيذها بشكل عاجل ما بين شهر يوليو 2015 وشهر يونيو 2016. وأبرز الوفد التوصية رقم 10 حول المراجعة المستقلة التي تنص على أن التقرير المرحلي ينبغي أن يشمل معلومات عن الموارد البشرية والمالية المخصصة للأنشطة والمشاريع الواردة في التقرير. وأفاد بأن المراجعة أظهرت أيضاً أنه تم تنفيذ مشاريع أجددة التنمية بشكل أكثر فعالية، حيث تم اشتغال الأنشطة المتوقعة بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. ومع ذلك، حيثما شاركت الكيانات الوطنية الأخرى، كان التنفيذ أقل كفاءة. وذكر بأن المراجعة أشارت في نتائجها إلى عدم وجود آلية لدى اللجنة لتقييم مدى تعميم مشاريع أجددة التنمية التي تم الانتهاء منها. وبالتالي، رأى وفد المجموعة أنه ينبغي أن تُقرأ التأكيدات في التقرير المرحلي في ضوء نتائج المراجعة المستقلة. وعلاوة على ذلك، كان الوفد قد درس التقرير. وذكر بأن معالي وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، د. روب ديفيس، أشار في كلمته الافتتاحية إلى أنه لا يوجد أي دليل غامض على أن حقوق الملكية الفكرية الأقوى عززت الصناعة والتنمية. كما أكد الوزير على أن البلدان قد تحتاج إلى نهج وسياسات مختلفة للتكيف مع نظام الملكية الفكرية لجعلها مناسبة وملائمة لسياق محدد، وأقر أنه في البلدان، قد تكون حقوق الملكية الفكرية الصارمة غير ضرورية في المرحلة المبكرة من التصنيع. كما أشار الوفد إلى أن العديد من أعضاء اللجنة عارضوا الربط بين الملكية الفكرية والابتكار، وبالتالي هناك حاجة لنهج حذر لإصلاح حقوق الملكية الفكرية. وبهذا المعنى، كان المؤتمر بمثابة فرصة مفيدة لإظهار وجهات النظر البديلة المرتبطة بالملكية الفكرية وآثارها على التنمية. وطلب الوفد من الأمانة أن تنشر العروض التي قُدمت خلال المؤتمر وأعرب عن تطلعه إلى تنظيم مؤتمرات مقبلة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، سلط الضوء على طابعها العالمي وغير القابل للتجزئة. ولذلك، فإن الاختصار على بعض أهداف التنمية المستدامة المحددة ذات الصلة بعمل الويبو لن يمكن من اتباع نهج شامل نحو تناول تحقيق أهدافها. وعلاوة على ذلك، درس الوفد الاقتراح المقدم من وفد البرازيل الذي اقترح إدراج بند دائم لدى اللجنة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأيد الوفد هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشار الوفد إلى أن تركيز الويبو ينبغي أن يكون على تعزيز الاستفادة الكاملة من مواطن مرونة الملكية الفكرية، بحيث يمكن للويبو تناول أهداف التنمية. وينبغي للويبو إجراء المزيد من الأنشطة بشأن تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب حول حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق بالمقترح المنقح بشأن آلية تحديث قاعدة البيانات حول مواطن المرونة، أيد وفد المجموعة الخيار الأول الذي ينص على أنه ينبغي على الدول الأعضاء الإبلاغ بالتحديثات المتعلقة بالأحكام الوطنية بشأن المرونة المدرجة في قاعدة البيانات، والتي يجري اشتغالها في قاعدة البيانات. وكان الوفد معارضاً للخيار الثاني الذي ينص على أنه ينبغي على الأمانة تحديد ما إذا كانت التحديثات التي قدمتها الدول الأعضاء متفقة مع النطاق والمعايير المتفق عليها من قبل اللجنة. وحث الوفد جميع المجموعات الإقليمية على العمل معاً من أجل تسوية مسألة قرار الجمعية العامة للويبو بشأن القضايا المتعلقة باللجنة، بما في ذلك آليات التنسيق التي كانت عنصراً أساسياً في تنفيذ توصيات أجددة التنمية، لاسيما فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأعرب وفد المجموعة عن أمله في تسوية هذا الأمر من أجل تهيئة الطريق أمام تقدم أعمال لجان الويبو الأخرى. ومن ناحية أخرى، أشار الوفد أن المساعدة التقنية كانت مجالاً هاماً للعمل بالنسبة للدول الأعضاء. ولكي تكون فعالة، يجب أن يكون توفيرها في الوقت المناسب وفعالاً ومتناغماً. وهناك حاجة إلى وضع آلية مؤسسية لتجنب الازدواجية بغرض الاستخدام الأمثل للموارد. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تؤدي المناقشات حول المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية إلى التوحيد والتنظيم الأفضل والوضوح بالنسبة للعمليات والممارسات القائمة. وينبغي أن يستمر النقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال على أساس الاقتراح المقدم من مجموعة أجددة التنمية والمجموعة الأفريقية، حيث أنهما كانا الاقتراحين الرسميين الوحيدين. وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى المساهمة في إجراءات اللجنة، كما أعرب عن أمله في دورة مثمرة.

16. وسلط وفد شيلي، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، الضوء على العمل الهام الذي قامت به اللجنة. وهذا الأمانة على مشروع التقرير حول المؤتمر الدولي (الوثيقة CDIP/18/3) والذي سيمكن من

إدراج مناقشات المؤتمر في المداولات والمقترحات المستقبلية. ورحب الوفد بتجميع مدخلات الدول الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو (الوثيقة CDIP/18/4). وأفاد بأن أهداف التنمية المستدامة تمثل إرادة المجتمع الدولي لوضع خطة عمل للخمس عشرة سنة المقبلة. وذكر بأن القادة قد اعتمدوا بالإجماع أجندة عام 2030، والتي تهدف إلى تنسيق الجهود العالمية لوضع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة موضع التنفيذ. وأفاد بأن مساهمة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد أبرزت الخصائص المكونة لأهداف التنمية المستدامة والتي تمثل شموليتها وعدم قابليتها للتجزئة. ولذلك، يمكن دعم تنفيذ كل هذه الأهداف من خلال عمل الويبو كجزء من منظومة الأمم المتحدة. ودعا وفد المجموعة الويبو للمساهمة، كجزء من الفريق العامل الذي تشكل لتحقيق هذه الأهداف، في دعم هذه العملية. وكان للمناقشات التي جرت حول دور الويبو في تنفيذ أجندة 2030 أهمية كبيرة. ويجب أن توجه أهداف التنمية المستدامة أعمال الويبو بشأن قضايا التنمية. وكانت اللجنة هي المكان المناسب بالنسبة للمنظمة من أجل تبادل مساهماتها في العملية مع الدول الأعضاء. وأعرب وفد المجموعة عن سعادته بالإحاطة علماً بتقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، (الوثيقة CDIP18/7). وأفاد بأن التقرير تضمن معلومات قيمة ويعكس بوضوح بعض القضايا التي أثارها اللجنة في الدورات السابقة. وأعرب عن أمله في أن تكون توصيات التقرير بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز تنفيذ أجندة التنمية باللجنة وعمل الويبو في المستقبل. كما أبرز أن التقييم ساهم في التفكير المستمر بشأن أهداف أجندة التنمية وأكد على الربط بينها وبين أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن استعداد المجموعة للعمل من أجل التنفيذ الواجب لولاية اللجنة. وفي إشارة إلى اعتماد أجندة التنمية منذ 10 أعوام، أفاد بأن الوقت قد حان لتنفيذ الركن الثالث. وأضاف بأن التنمية كانت هدفاً تغذيه جميع مجالات الملكية الفكرية وترتبط به. ولذلك، تعد التنمية قضية شاملة لدى الويبو.

17. وأعرب وفد الصين عن سعادته بأن يرى أنه منذ الدورة الماضية ومع الجهود التي بذلتها الويبو والدول الأعضاء، تم تنفيذ توصيات أجندة التنمية بمدى أبعد، الأمر الذي يعود بالفائدة على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وكان الإطلاق الأحدث لمشروع استخدام المعلومات في الملك العام لفائدة التنمية الاقتصادية مثالا على ذلك. وذكر بأن المشروع سيزيد من تعزيز مركز الويبو للتكنولوجيا ودعم الابتكار (TISC). وأعرب الوفد عن تقديره للجهود المبذولة من قبل المدير العام وفريقه لتعميم توصيات أجندة التنمية. وأشار إلى أنه بعد جهود استمرت لمدة عام واحد، تم الانتهاء من التقرير بشأن المراجعة المستقلة لتوصيات أجندة التنمية. ورأى أن نطاق المراجعة كان شاملاً وكانت الوسيلة فعالة وكانت الاستنتاجات موضوعية. وأقر العمل الجيد والكفاءة المهنية لفريق المراجعة. كما أشار الوفد إلى أنه خلال الدورات الأخيرة، كانت اللجنة قد أجرت مناقشات بناءً حول المراجعة الخارجية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وأعرب عن أمله في أن تظهر الأطراف نفس المرونة والتعاون التي أظهرتها في الدورة الماضية. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخراً والتي عمل بشكل نشط لأجلها منذ اعتمادها في عام 2015. وأفاد بأنه تم احراز تقدم حتى الآن في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال الملكية الفكرية. وقدم السيد لي كتشيانغ، رئيس الوزراء الصيني، أجندة برنامج بلاده لعام 2030 خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي. وكان الوفد الصيني المشارك في جنيف قد عقد أيضاً مؤتمراً حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لفائدة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأظهرت جميع هذه الأنشطة موقف الصين الثابت وعزمها الراسخ على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتنمية العالمية. وأخيراً، أعرب عن تأييده لعمل اللجنة واستعداده للمساهمة في تحسين وتوازن نظام الملكية الفكرية الدولي.

18. وأعرب وفد لاتفيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، عن أمله في أن تركز الدورة مناقشاتها على القضايا الرئيسية ولا تقتصر فقط على قضايا نقل التكنولوجيا وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه لمناقشة المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية وإنهاء المناقشات بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. ورأى الوفد أنه ينبغي أن يُستخدم الوقت بطريقة فعالة من أجل مناقشة كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن المشاركة البناءة والإيجابية لمجموعته في جميع المناقشات.

19. وأبرز وفد تركيا، متحدًا باسم المجموعة باء، التقدم الذي أحرزته الويبو في تنفيذ أجندة التنمية منذ اعتمادها. وكما ورد في المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، حققت الويبو إنجازا ملحوظا في معالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وبهذا حققت ولاية الويبو كما هو محدد في المادة 3 من اتفاقية الويبو. واحتفاظا بالحق لمزيد من التفصيل في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال، أشار وفد المجموعة إلى بعض من تلك البنود. أولا، رحب الوفد بالتقرير حول المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأنه تابع عن كسب العمل الذي قام به فريق المراجعة وشارك بنشاط في هذه العملية. ثانيا، رحب الوفد وأحيط علما بالانتهاء من التقرير المرحلي عن المشاريع والتقرير حول المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ثالثا، فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية الخاصة بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده بأن المساعدة التقنية قد تمت بنجاح من قبل الويبو وبروح التوافق والتعاون من جميع الجهات بعد مشاورات مطولة والاتفاق بعد التوصل إلى جوهر خطة التي تشمل 6 نقاط. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن هناك وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بملخص الرئيس للدورة الأخيرة للجنة حول هذا البند وطريقة المضي قدما. وذكر بأنه ينبغي تحسين المساعدة التقنية بشكل مستمر من حيث الفعالية والتخطيط. وفي الوقت نفسه، ينبغي استغلال خبرة الأمانة إلى أقصى حد ممكن عن طريق تجنب الإدارة التفصيلية. وعلاوة على ذلك، رحب بالاتفاق الذي شمل النقاط الست الذي تحقق في الدورة الماضية، وأعرب عن أمله في أن اعتماد اللجنة لهذه الخطة سيختتم مناقشة المراجعة الخارجية. وهكذا، أعرب وفد المجموعة عن استعداده لإغلاق بند جدول الأعمال والمضي قدما. وأكد الوفد للرئيس على الروح البناءة والدعم من جانب أعضاء المجموعة خلال الدورة.

20. وأعرب وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، عن تطلعه إلى حل القضايا العالقة لدى اللجنة، ألا وهي التنفيذ الكامل لولاية اللجنة وآليات التنسيق والمراجعة الخارجية الخاصة بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وغيرها من القضايا. كما أعرب عن أمله في أن تحدد الدورة مسارا مستقبليا للعملية من تعزيز وقيادة دور الويبو في مجال نقل التكنولوجيا والمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، رأى وفد المجموعة أن الويبو يمكن أن تلعب دورا في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حتى لو كانت اللجنة قد ركزت حتى الآن على أهداف محددة. وتوجه بالشكر إلى الوفود التي قدمت أفكارا حول أنشطة أو مجالات التركيز للنظر فيها في هذه الدورة، وهي وفود أوغندا والصين ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرازيل. ودعم وفد المجموعة، على وجه الخصوص، الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، أعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات. وبالتالي، رحب الوفد وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا بشأن نقل التكنولوجيا كجزء من المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأعرب عن اعتقاده أنه وفر إطارا جيدا لاتخاذ خطوات عاجلة لتيسير نقل ذي مغزى للتكنولوجيا إلى المستفيدين في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ورحب الوفد بالتقارير المختلفة، والمبادئ التوجيهية والمقترحات المقدمة للنظر فيها خلال الدورة. ورحب بالتقرير بشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية والمراجعة المستقلة حول تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأحيط الوفد علما بالنتائج والتوصيات الواردة فيه، وأعرب عن اعتقاده بأن التوصيات نصت على نهج جيد نحو العمل على زيادة القيمة المضافة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأخيرا أفاد وفد المجموعة، في إشارة إلى أزمة الأجندة المعيارية للويبو، إلى أن عمل اللجنة كان وسيلة هامة داعمة للعديد من مبادرات النمو المدفوع بالمعرفة وأنشطة العديد من البلدان الأفريقية. وأضاف بأن المجموعة ستدلي بتعليقات محددة حول هذا الموضوع وحول بنود جدول الأعمال الأخرى حسب الاقتضاء.

21. وأشار وفد طاجيكستان، متحدًا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، إلى أن اللجنة لديها جدول أعمال موضوعي لهذه الدورة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن ثقته بأنه في ظل قيادة الرئيس والنهج المهني ستحقق الدورة نتائج مثمرة. وفيما يتعلق بالمؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية، شكر وفد المجموعة الأمانة على تنظيمه. وأفاد بأن المؤتمر كان منبرا لمناقشة الدور الكبير والمتزايد للملكية الفكرية والابتكار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واضطلعت وفود المجموعة بدور نشط في المؤتمر وساهمت في أعماله. كما رحب الوفد وشكر حكومة الصين والأمانة على تنظيم المؤتمر الدولي

حول احترام الملكية الفكرية الذي سيعقد في شنغهاي في وقت لاحق من العام. ورأى وفد المجموعة أن اللجنة، استناداً إلى ولايتها، يجب أن تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وأفاد بأن القضايا مثل المساعدة التقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا ذات أهمية قصوى بالنسبة لأعضاء مجموعة بلدان آسيا الوسطى والتوقاز وأوروبا الشرقية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن الملكية الفكرية والابتكار لعبا دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، أشار وفد المجموعة إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تلتزم بروح الابتكار وتأسيس استراتيجيات التنمية بهدف تعجيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، أعرب الوفد عن استعداده للمساهمة بطريقة إيجابية لإنجاح أعمال هذه الدورة.

22. ورحب وفد بنغلاديش، متحدثاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، بالتقرير الصادر بشأن المراجعة المستقلة لتنفيذ التوصيات أجنده التنمية (الوثيقة CDIP/18/7). وأعرب عن سعادته بأن التقرير خلص إلى أن تنفيذ توصيات أجنده التنمية قد لبي بشكل عام تطلعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن النهج المواضيعي القائم على المشاريع كان بمثابة طريقة مفيدة لتعجيل تنفيذها. ومع ذلك، ذكر أن التقرير أقر بأن آلية الإبلاغ القائمة تفتقر إلى الدقة، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي لتكاليف الموظفين والموارد المالية المخصصة للأنشطة والمشاريع المعنية. كما أفاد بأنه على الرغم من أن مشاريع أجنده التنمية حققت المزيد من النجاح بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، إلا أن التعاون مع الوكالات الوطنية الأخرى كان أقل كفاءة من حيث التنفيذ. ويجب أن تركز أمانة الويبو على سد الثغرات مع أصحاب المصلحة. وأشار وفد المجموعة إلى أنه لا ينبغي إدراج العمل الروتيني لدى الويبو في أنشطة تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن التقرير قد مهد الطريق لمناقشات هامة، ويمكن أيضاً إجراء مراجعة أخرى مستقبلاً بناء على قرار الجمعية العامة للويبو عام 2010 الذي كلف اللجنة باتخاذ قرار بشأن مزيد من المراجعة الممكنة إذا لزم الأمر. وأحيط الوفد علماً بالتقرير المرحلي (الوثيقة CDIP/18/2). وأعرب عن سعادته لوجود بعض المستفيدين المباشرين في إطار المشاريع الست الجارية. وأفاد بأنه تم تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية. وينبغي دعم المرحلة الثانية بالموارد النقدية الكافية وغيرها بحيث يصبح المشروع مستداماً في المستقبل. وفي ما يتعلق بالمرحلة الثانية من مشروع التكنولوجيا المناسبة، شكر الوفد المدير العام على الاستجابة للطلب المقدم من البلدان المستفيدة. وأفاد بأن هذا المشروع كان نموذجاً لمبادرة الويبو الرائدة لتنمية الشراكة مع أقل البلدان نمواً. وذكر بأنه يجب تبادل المفهوم الناجح والأنشطة التنفيذية على المستوى الميداني من جانب المشاريع الأخرى من هذا النوع على مستوى الخبراء المحليين وأصحاب المصلحة المتعددين من المنظمات التنموية المختلفة والقطاعين العام والخاص. وطلب الوفد من الدول الأعضاء والأمانة العامة تعجيل مشاريع الويبو لفائدة أقل البلدان نمواً لدى اللجنة. وعلاوة على ذلك، أحيط الوفد علماً بتقرير المؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/18/3). وأشار إلى أن جميع المتحدثين قد وافقوا على أن الربط المباشر بين الملكية الفكرية والابتكار يحتاج إلى إثبات بما لا يدع مجالاً للشك. وأثبت التاريخ والتجربة أن الملكية الفكرية وحقوق ومسؤوليات والتنمية قد سارت جنباً إلى جنب. ومن الضروري الإقرار بالابتكار وتشجيعه من أجل أن تكون الملكية الفكرية مفيدة لأقل البلدان نمواً. وطلب الوفد من الأمانة أن تنشر رسمياً التقرير الكامل للمؤتمر، وأعرب عن تطلعه إلى المنظمة في نسخها القادمة. وفيما يتعلق بتحديث قاعدة البيانات حول مواطن المرونة، أعرب الوفد عن تفضيله لأن تبلغ الدول الأعضاء الأمانة مباشرة بالتحديثات الخاصة بها لإدراجها لاحقاً في القائمة. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً معفاة من معظم التزامات الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وبالتالي يجب ألا تتضمن قواعد البيانات أي مواطن مرونة يمكن أن تفهم على أنها جوانب متصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى الأحكام. وأشار إلى أن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية كان إجماعاً للقاسم المشترك الأدنى لجميع البلدان. وبالإشارة إلى المدخلات حول أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو (الوثيقة CDIP/18/4)، شكر وفد المجموعة الدول الأعضاء على مساهماتهم. وأشار إلى أن جميع التقارير تشير إلى مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة التي تعتبرها الدول الأعضاء ذات صلة بعمل الويبو. كما أقر بأن الويبو ظلت مشاركة مع غيرها من المنظمات الدولية. وحيث أن مناقشة أهداف التنمية المستدامة قد أجريت وتم الاتفاق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء، فإنه ينبغي للويبو أن تتعامل مع جميع أهداف التنمية المستدامة وليس فقط مع هديفي التنمية المستدامة 9 و17. وأعرب وفد المجموعة عن

أمله في أن تكون مشاركة الويبو واسعة ومتنوعة. وعلاوة على ذلك، طلب الوفد من الويبو إطلاع الدول الأعضاء على مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع غيرها من المنظمات المماثلة. وأفاد إنه بينما تستمر المناقشات حول الجوانب والقضايا المختلفة للملكية الفكرية والتنمية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حتى الآن فيما يتعلق بالإبلاغ من قبل اللجان المختصة في إطار آليات التنسيق. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي اعتبار لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو بمثابة هيئات الويبو المعنية بتقديم التقارير إليها عن تنفيذ التوصيات أجندة التنمية. وأخيرا، تعهد وفد مجموعة البلدان الأقل نموا والذي يمثل ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدعم الكامل للرئيس وأكد قناعته بنجاح الدورة.

23. وأفاد وفد سلوفاكيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن اللجنة ستحتاج إلى عمل مكثف من أجل التعامل مع جدول أعمالها الممتلئ. كما ستحتاج إلى التعاون والمرونة لاستكمال كل شيء في حدود الوقت المتاح. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال، إلى جانب الاستمرار في الأعمال المتبقية من الدورات السابقة، يضم أيضا وثائق جديدة مثيرة للاهتمام والتي سيتم مناقشتها. وبناء على ذلك، دعا الرئيس إلى التأكيد على الانتهاء من الأعمال. وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قد أحيط علما بقرار الجمعية العامة الأخيرة، والذي سمح للجنة بمواصلة النقاش بشأن تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق. وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى المطروحة على جدول الأعمال، رحب الوفد بتقديم تقرير عن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن ذلك يمكن أن يخلق أساسا متينا لإجراء مناقشات مثمرة. وفي نفس الوقت، شدد الوفد على الاقتراح المنقح لآلية تحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة والتي تشمل الآن الآثار المالية. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، رحب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالاتفاق بشأن الاقتراح الاسباني الذي يتألف من ست نقاط. وعلى الرغم من أنه أبدى استعدادا للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن هذه القضية في المستقبل، إلا أنه أعرب عن رغبته في أن يرى نهاية للمناقشة المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. وأخيرا، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن التزامه الراسخ بمواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية والانخراط بشكل كامل في المناقشات.

24. وانحاز وفد إيران (الجمهورية- الإسلامية) للبيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأن هناك حقيقة لا جدال فيها وهي أن اعتبارات التنمية تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو. كما أفاد بأن التنفيذ الفعال لأجندة التنمية، بما في ذلك تعميم توصياتها على البرامج التقنية من أهم أولويات المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأحيط الوفد علما بالتقرير المرحلي (الوثيقة CDIP/18/2) بشأن بعض مشاريع أجندة التنمية. وذكر أنه بينما يتم الاعتراف بالإنجازات الكبيرة في تنفيذ التوصيات أجندة التنمية، لا تزال هناك بعض أوجه القصور الهامة التي تحتاج إلى معالجة وافية. ورأى بقوة أنه ينبغي اعتبار أجندة التنمية بمثابة عملية يجب أن تُعمم باستمرار في جميع أنشطة الويبو ولجانها. وفي هذا الصدد، ينبغي لجمع هيئات الويبو تأخذ في الاعتبار الواجب لتلك التوصيات في أنشطتها، لاسيما عند رسم السياسات الخاصة بها. ولذلك، فإن كل لجان الويبو، بما في ذلك لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو تقف على نفس المسافة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات أجندة التنمية، ويجب أن تقدم تقريرها إلى الجمعيات في هذا الصدد. وذكر الوفد أنه من المؤسف أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فقط هي التي قدمت مثل هذه التقارير في الدورة الأخيرة للجمعيات. وأحيط الوفد علما بالتقرير الصادر عن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، وأعرب عن تقديره العميق لأعضاء فريق المراجعة. ورأى أن التوصيات الواردة في التقرير يمكن اعتبارها أساسا مناسباً، من بين أمور أخرى، لتعزيز عمل الويبو واللجنة في تنفيذ أجندة التنمية، حيث أن تنفيذها ذي طبيعة طويلة الأجل. كما رأى الوفد أنه من الضروري إجراء مزيد من المراجعة للتوصيات على أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، رحب بالتقرير الصادر عن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن المناقشات التي جرت خلال المؤتمر قدمت وجهات نظر ونهج مختلفة حول دور الملكية الفكرية في التنمية. ومن المتوقع أن يتم اتخاذ مبادرات مماثلة في مختلف جوانب الملكية الفكرية والتنمية في المستقبل. وأشار الوفد إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لنظام الملكية الفكرية مرتبط



بنقل التكنولوجيا وتعميمها. وكان يهدف إلى تحقيق المصلحة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعرفة التكنولوجية بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. وبينما تعد عملية نقل التكنولوجيا معقدة ومتأثرة بعدد من العوامل، إلا أن هناك حاجة إلى إيجاد آليات مختلفة في مختلف مجالات الملكية الفكرية بهدف توفير إطار يدعم نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي بأفضل طريقة. وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة كلجنة متخصصة حول قضايا التنمية في الويبو، أن تلعب أدوار حاسمة لضمان أن المساعدة التقنية والتشريعية المقدمة إلى البلدان النامية تعبر نطاق الملكية الفكرية بالشكل المناسب على المستوى والنمط السائد من المعرفة التكنولوجية. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي بمثابة التزامات متفق عليها بالإجماع على مستوى الأمم المتحدة من قبل جميع الدول الأعضاء. وأفاد بأن الأهداف السبعة عشرة الأساسية والأهداف الفرعية المرتبطة بها تعكس مصالح كل من البلدان المتقدمة والنامية. ويتعين على الويبو باعتبارها إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لإدراج الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل كبنء دائم بشأن أهداف التنمية المستدامة لدى اللجنة.

25. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وأعرب عن أمله في أن تعزز هذه الدورة مشاركة الويبو لصالح البعد الإنمائي. وأفاد بأن بلاده تسعى لمنح الملكية الفكرية مكاناً رئيسياً في استراتيجيات التنمية لفائدة تلبية احتياجات التنمية في المجتمع التونسي والاقتصاد الحديث. وانعكس هذا الالتزام من خلال الانضمام إلى المعايير والإصلاحات الدولية في مجال الملكية الفكرية وتعزيز التعاون مع الويبو. وأفاد بأن بلاده استفادت من برنامج المساعدة العادية للويبو وأعرب عن أمنياته بتطوير مزيد من التعاون من أجل التعامل بشكل أفضل مع القضايا المطروحة والعمل مع جميع الأطراف المعنية على المستوى الوطني. وذكر بأن إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا (TTO) مثال جيد لتعاون الويبو وتونس، وينبغي الانتهاء منه بحلول نهاية عام 2016. وأفاد بأن هذا المشروع، الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية من خلال الابتكار، أدى إلى إنشاء أربع مكاتب نقل تكنولوجيا وورش عمل وطنية سيتم تنظيمها في عام 2017. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا بشأن نقل التكنولوجيا. ولتعزيز القدرات الوطنية لإدارة الملكية الفكرية، أعرب الوفد عن رغبته في أن تكون بلاده جزءاً من البلدان المستفيدة. وأخيراً، شدد الوفد على أهمية تعزيز مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة وأهمية دور المنظمة في تيسير التكنولوجيا كما تم تأييده في أجندة 2030.

26. وأعرب وفد تنزانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به نيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة أقل البلدان نمواً وأثنى على قيادة الويبو في الإقرار بحاجة البلدان النامية واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. وأفاد بأن تنزانيا استفادت من عدد من برامج المساعدة التقنية لشعبة أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بمشروع نقل التكنولوجيا الملائمة، تم تأسيس فريق الخبراء الوطني المشترك والمجموعة الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين. وتم تعيين الخبراء الدوليين في مشاورات وثيقة مع الحكومة، وتم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لبناء القدرات في مجال التكنولوجيا ومازالت مستمرة. كما أدى برنامج بناء القدرات إلى تحديد المجالين المطلوبين من مجالات نقل التكنولوجيا الملائمة. واستفادت جامعة موهبيلي للعلوم الصحية والطبية وجامعة دار السلام من برنامج تدريبي حول الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية. وأشار إلى أن بلاده تولي أهمية كبيرة بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، شاركت تنزانيا في برنامج التدريب على بناء القدرات التقنية مع التركيز على الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية التي نظمتها معهد نيلسون مانديلا الإفريقي للعلوم والتكنولوجيا وشعبة أقل البلدان نمواً لدى الويبو. وتحديث في الاجتماع أيضاً الرئيس السابق لجامعة جنيف والعديد من الأساتذة البارزين الآخرين من تنزانيا. وقد أثنى على هذا البرنامج التدريبي وأقر معظم الأساتذة بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في أقل البلدان نمواً. كما استفادت تنزانيا من عدد من البرامج التدريبية التي تقدمها الويبو، ولاسيما من البرنامج الذي نظمته مؤسسة التعاون السويدي، والذي ركز على استخدام الملكية الفكرية لفائدة النمو الاقتصادي والتنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الدعم المستمر من الويبو في المجالات التي تركز على التكنولوجيا. وأفاد بأن دولاً مثل تنزانيا لم تكن تؤدي بشكل جيد في مجال القضايا التكنولوجية والعلمية. ولذلك، طلب الوفد دعم الويبو من أجل سد فجوة الانقسام في وسائل الإعلام والفجوة التكنولوجية.

27. وانحاز وفد اندونيسيا للبيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن أحد أهداف الويبو الاستراتيجية هو تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. وبهذا المعنى، يتعين على الويبو، كوكالة متخصصة للأمم المتحدة، تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن ويمكن الوصول إليه ويكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم في التنمية الاقتصادية. وأفاد بأن الويبو في وضع يمكنها من البناء على نقاط القوة في الشراكة العالمية الحالية للتنمية في الوقت الذي تتجاوز فيه الإطار الحالي في التأكد من أن نظام الملكية الفكرية العالمي يعمل لصالح الاستثمار في الابتكار ولصالح مساعدة الدول الأعضاء في التنمية الخاصة بها. ورحب الوفد بتجميع مدخلات الدول الاعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو (الوثيقة CDIP/18/4)، وشكر الوفود المعنية على تقاريرها. وأفاد بأن بلاده تؤيد الاقتراح المقدم من وفد البرازيل لإدراج بند دائم في جدول أعمال اللجنة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيفيد جميع البلدان والاقتصاد العالمي. كما أشار الوفد إلى أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى اشتغال عناصر التنمية في مختلف لجان الويبو على أنه حدث مرة واحدة، بل على العكس من ذلك، تعتبر عملية طويلة الأجل ومستمرة تحتاج إلى أن تنفذ بشكل جماعي ومتناسق. ورأى أنه لا ينبغي أن تعني الجهود المبذولة لتطوير عناصر التعميم فقط إعادة تعبئة برامج الويبو وأنشطتها في مجموعة تنمية. كما ينبغي لذلك أن يوفر نتائج حقيقية بمساهمة الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية. ولذلك، أعرب وفد إندونيسيا عن دعمه لكل جهود مراجعة تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ورحب الوفد بالتوصيات الواردة في التقرير الصادر بشأن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7)، ودعا إلى مزيد من العمل والمتابعة بشأن تنفيذها. وفي إشارة إلى قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 التي تنص على أنه عند النظر في المراجعة المستقلة، للجنة أن تقرر مزيداً من المراجعة، ذكر الوفد أنه ينبغي إجراء مزيد من المراجعة. ورحب الوفد بالتقرير المرحلي (الوثيقة CDIP/18/2). وفيما يتعلق بالنتائج والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة المستقلة، سلط الوفد الضوء على أهمية إدراج تخصيص الموارد المالية والبشرية في التقرير المرحلي. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه يجب أن تكون مشاريع أجندة التنمية أكثر كفاءة واستدامة، لاسيما تلك التي تشمل مختلف الوكالات الوطنية خارج مكاتب الملكية الفكرية. كما أشار إلى أهمية وجود آلية لدى اللجنة لتكون قادرة على تقييم مدى التعميم في المشاريع المنتهية لأجندة التنمية. وهنا الوفد الويبو على إنجاح المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي عُقد في أبريل الماضي. وأفاد بأنه سيتم مواصلة استكشاف العديد من العناصر التي نوقشت بهدف توجيه اللجنة بشأن كيفية تنفيذ أجندة التنمية للويبو. وذكر بأن المؤتمر أكد على أهمية النهج والسياسات المختلفة في كل دولة حول تطوير نظام الملكية الفكرية الخاص بها. كما أشار إلى أهمية التنفيذ الفعال لمواطن المرونة الخاصة باتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية. وحول هذا الموضوع، رأى الوفد أن المرونة جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية وشجع على تنفيذ التوصية رقم 14 من أجندة التنمية: "تضع الويبو بتصرف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً مشورتها بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات واعمالها، وفهم مواطن المرونة في اتفاق تريبس والانتفاع بها، وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية". وعلاوة على ذلك، يجب على اللجنة تسهيل الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في الملكية الفكرية لصياغة دور تموي أكبر لحماية الملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي. وفي فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أعرب الوفد عن أمله في ألا تقوم اللجنة بإدراج بعض المشاريع الممكنة فحسب، بل تضع أيضاً المبادئ التوجيهية بشأن كيفية تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب. وأفاد بأن المسألة تحتاج إلى مناقشة بالتوازي مع بيان مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن تأييده إجراء مزيد من المناقشات بشأن تعزيز الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في الملكية الفكرية وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

28. وانحاز وفد سري لانكا للبيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورحب بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة لمناقشة الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة التنمية لدى الويبو، وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات. وأفاد أنه تم اختيار سري لانكا لأول مرة باعتبارها واحدة من البلدان التجريبية الأربعة للمشاركة في مشروع اللجنة بعنوان الملكية الفكرية والسياحة والثقافة الذي أعتمد في الدورة الخامسة عشرة للجنة. وأحيط علماً بتقرير اللجنة بشأن التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بهذا المشروع. وذكر أنه من المشجع أن نلاحظ الاهتمام والحماس بين أصحاب المصلحة في سري لانكا في

تعزيز الوعي بدور الملكية الفكرية في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالسياحة في البلاد. وباعتبارها واحدة من الوجهات السياحية الناشئة في جنوب آسيا، نمت صناعة السياحة في سري لانكا بنسبة 17.8 في المائة في عام 2015. ويستهدف القطاع السياحي ما يصل إلى 4.4 مليون سائح بحلول عام 2020. وبدأ المشروع في سري لانكا من خلال بعثة الويبو في مايو عام 2016، والتي جمعت بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجالات الملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وتم تشكيل لجنة توجيهية وطنية لتنفيذ المشروع على المستوى الوطني وتم تكليف هيئة التنمية السياحية في سري لانكا رئيساً لهيئة التنسيق. وعلاوة على ذلك، منح مجلس الوزراء الموافقة للحكومة للتوقيع على اتفاق التعاون مع الويبو حول إضفاء الطابع الرسمي على تنفيذ المشروع.

29. واعتبر وفد باكستان أن تعميم أجندة التنمية في المنظمة ككل أمر في غاية الأهمية. وضمانا لمشاركته في اللجنة، أعرب عن أمله في حل القضايا العالقة لفترة طويلة، بما في ذلك آليات التنسيق. وأيد الوفد بشدة أن تكون لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو جزءاً من آليات التنسيق بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة للويبو. وأحيط علماً بتقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن التقرير أبرز الجوانب الإيجابية لأجندة التنمية. ومع ذلك، لكي يكون مفيداً بالفعل، من المهم النظر في أوجه القصور التي تم تسليط الضوء عليها لفترة طويلة، مع الأخذ في الاعتبار المناقشات السابقة بشأن هذه القضايا. وأفاد بأن اللجنة بحاجة إلى إلقاء نظرة واضحة على المنهجية الهيكلية للتقرير والتي كان يمكن أن تكون أكثر إنتاجية وتمثيلية لو كانت قد استفادت أكثر من المساهمات التي تلقها. كما كانت هناك آراء متباينة بشأن طريقة تنفيذ توصيات أجندة التنمية، بما في ذلك مدى ملاءمة النهج الموضوعي القائم على المشروع، وكذلك مدى التعميم. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية وجود نظام متوازن ومتباين للملكية الفكرية يلبي الاحتياجات المتنوعة لجميع الدول الأعضاء. وذكر الوفد اللجنة بالالتزام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان التنفيذ الناجح لأجندة الويبو لعام 2030. ويتعين على الويبو، مثل غيرها من المؤسسات متعددة الأطراف، أن تسعى لضبط وضعها بطريقة تمكنها من دعم الدول الأعضاء فيها على النحو الأمثل. وعلى الرغم من أن هناك صلة واضحة لعمل الويبو بين هديفي التنمية المستدامة 17 و9، إلا أنه يمكن للويبو ويتعين عليها أن تساهم في أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وأفاد بأن هناك حاجة إلى مناقشة صريحة حول هذا الموضوع من أجل تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بتقديم المساعدة التقنية. كما أن نقل التكنولوجيا يمثل أمراً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجالات الضرورية، بما في ذلك تغير المناخ والصحة. كما كان من الشروط الضرورية للسماح للبلدان النامية بتطوير القدرات اللازمة لتلبية التزاماتها والتي بدورها كانت ضرورية للتنمية الشاملة. وأعرب الوفد عن خيبة أمله بشأن الحقيقة أنه بعد ثمان دورات، لاتزال اللجنة غير قادرة على تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه القضية. ورأى أنه في عالم اليوم المترابط، فإن السبيل الوحيد لإحراز تقدم هو من خلال الفهم بأنه لا يمكن حل المشاكل العالمية إلا من خلال الجهود العالمية التي تلبى الاحتياجات المتنوعة لجميع الأعضاء.

30. وأعرب وفد اليابان عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد تركيا نيابة عن المجموعة بـ، وأشار إلى أنه منذ عام 1987، قدمت حكومته تبرعات طوعية سنوية للويبو بشأن برنامج التعاون الإنمائي في مجال حقوق الملكية الفكرية. وفي عام 2016، تبرعت اليابان بـ 5.9 مليون فرنك سويسري كما فعلت في العام السابق. وبناء على هذه المساهمات، تم تكليف الصناديق الاستثنائية اليابانية لدى الويبو بتوفير التعاون التقني والمساعدة في بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية. ومن حيث المبادرات التي تمت في إطار الصناديق اليابانية، نفذت بلاده مجموعة من أنشطة المساعدة، لاسيما لفائدة البلدان النامية والبلدان الناشئة، بما في ذلك عقد العديد من الندوات وورش العمل بشأن قضايا الملكية الفكرية. ومن خلال الاستفادة من الأموال، رحبت اليابان بحوالي 3.100 متدرب في مجال تنمية الموارد البشرية. كما ساعدت الويبو في تنفيذ مبادرة تعزيز البنية التحتية التقنية والمعرفية. وتضمنت أنشطة المساعدة التحويل الرقمي لإجراءات الإبداع دون استخدام المستندات الورقية، وإدخال تحسينات في مجال البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية. وتتمتع أنشطة التعاون والمساعدة اليابانية للدول النامية والناشئة في إطار الدعم المقدم من الصناديق اليابانية بتاريخ طويل مع العديد من الانجازات المتميزة،

وستحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين في العام المقبل 2017. وبالتطلع إلى الأمام، تلتزم الحكومة اليابانية، بالتعاون مع الويبو، بمواصلة تحسين مبادراتها التعاونية من أجل استفادة أكثر فعالية وذات مغزى من الصناديق اليابانية.

31. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد على الأهمية التي يوليها بالملكية الفكرية كأداة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونتيجة لذلك، كان عمل هذه اللجنة ذي أهمية كبيرة. واعتبر أن عمل الويبو بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية يجب أن يتماشى مع أجندة عام 2030، وبهذه الطريقة، سيوفر مساهمة فعالة لفائدة الدول الأعضاء. وشدد الوفد على التزامه بتحقيق نظام ملكية فكرية عادل ومتوازن وواسع النطاق ينشر المعرفة ويعزز الابتكار في مختلف قطاعات المجتمع بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على مشاركة إكوادور في مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة الذي يهدف إلى دراسة ودعم أنظمة الملكية الفكرية في الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالسياحة. كما أشار إلى مشاركة بلاده في مشروع استخدام المعلومات في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. كما ذكر الوفد زيارة السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام لدى الويبو إلى إكوادور، والتي أتاحت فرصة واسعة للنقاش حول دور الملكية الفكرية في مجال التنمية. وفي تعبير عن تطلعه إلى الدورة، أبدى اهتماما خاصا بمناقشة المراجعة المستقلة لتوصيات أجندة التنمية.

32. وأشار وفد البرازيل إلى أن جدول أعمال الدورة يشدد على ضرورة المضي قدما في تنفيذ أجندة التنمية لدى الويبو. كما أشار إلى أن أجندة التنمية إنما نتجت عن تصور العديد من أوجه القصور والعقبات التي تقف في طريق تعميم الفوائد المحتملة للملكية الفكرية على أعضاء الويبو. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن الآثار الملموسة لتنفيذ معايير أعلى من الحماية بعد اعتماد اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تتطلب تصور بشأن كيف يمكن للدول إجراء مواءمة أفضل لأهداف سياساتها الوطنية مع الإطار القانوني الدولي. وفي هذا السياق، أفاد بأن الدول الأعضاء أقرت بضرورة مناقشة أجندة التنمية من أجل إدراج التنمية باعتبارها مبدأ توجيهيا للأنشطة هذه المنظمة. وتُوج ذلك بالقرار التاريخي للجمعية العامة لعام 2007 بشأن أجندة التنمية. وذكر بأن قاعدة التنمية تنطبق على جميع البلدان. وأفاد بأنها عملية مستمرة لتحسين الظروف التي مكنت من إنتاج ونشر المعرفة، مع أخذ الخصائص والأهداف الوطنية بعين الاعتبار. كما ذكر بأن الدول واجهت ضرورة التكيف المستمر للإجراءات والسياسات في مجال الملكية الفكرية عند تناول بيئة ديناميكية ومتغيرة في النضال من أجل التمتع بفوائد الابتكار والإبداع مع الحد من آثارها السلبية. وذكر بأن ضرورة التكيف تحتاج إلى توفير مساحة كافية من السياسة. ويمكن أن يتأتى ذلك في شكل الاستثناءات والتقييدات على حقوق الملكية الفكرية واستخدام المرونة الواردة في الإطار القانوني الدولي للملكية الفكرية. وتعد هذه الأمور أساسية لتوفير أنظمة الملكية الفكرية الوطنية الأكثر فعالية. ولذلك، لا يمكن أن تكون أهمية الفهم الأفضل لهذه الأمور مبالغا فيها لاسيما في البلدان النامية. وأفاد بأن استخدام سياسة المنافسة لتعظيم الفوائد وتقليل أوجه القصور في نظام الملكية الفكرية كان بمثابة جانبا آخر ذي صلة. ومن المهم التأكيد على أن الملكية الفكرية أنشأت قيودا على المنافسة الجامحة في اقتصاد السوق. وكان الأساس المنطقي لهذه القيود هو توفير حوافز لأصحاب المصلحة لاستعادة جهودهم نحو الابتكار. وكانت سياسات المنافسة، وهي الجانب الآخر للنظام، أساسية للحفاظ على التوازن الدقيق عن طريق الحد من الممارسات المضادة للمنافسة. وكان ذلك أحد الموضوعات التي يمكن مواصلة استكشافها من قبل اللجنة لأنه أُدرج في التوصيات رقم 7 و22 و23 و32 من أجندة التنمية. وأشار إلى أن المناقشات التي جرت خلال المؤتمر قدمت عناصر هامة يمكن للدول الأعضاء التفكير فيها بشأن كيفية دمج بعد التنمية في الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن المؤتمر تطرق إلى عدم كفاية نُهج الحجم الواحد الذي يناسب الجميع لمعالجة العديد من الاختلافات بين الدول الأعضاء وخصوصياتها. وكان ذلك بمثابة حقيقة يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند مناقشة القضايا الراهنة والمستقبلية في الويبو. وبالإشارة إلى التقرير الخاص بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، أشاد الوفد بجهود الاستشاريين ورحب بالتوصيات التي أوردتها التقرير. ورأى أن تبدأ اللجنة مناقشة تنفيذ تلك التوصيات الهامة جدا بروح بناءة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أعرب الوفد عن امله في أن تتمكن اللجنة من العمل على تعميم أهداف التنمية المستدامة لدى الويبو. وكان اعتماد أهداف التنمية المستدامة خطوة كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي لمواجهة تحديات المجتمع المعاصر. وتم ربط

أهداف القضاء على الفقر وخلق عالم أكثر عدلا بالاستراتيجيات التي تنظر إلى النمو الاقتصادي ومعالجة مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية. وتشمل هذه الاحتياجات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، بينما تعالج قضايا تغير المناخ وحماية البيئة. وكانت أهداف التنمية المستدامة شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، ومتفق عليها من جميع أعضاء الويبو. وكانت مرتبطة بشكل مباشر بتاريخ اللجنة في التفاوض. وكان على الويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة أن تساهم كثيرا في التنفيذ. وذكر الوفد بأن للجنة دور حاسم في هذه المسألة. وهكذا، طلب الوفد إدراج بند دائم بجدول أعمال اللجنة بهذه الدورة من أجل تمكين إجراء تقييم شامل حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وأفاد أنه من مصلحة جميع الأعضاء المضي قدما في تنفيذ الركن الثالث للجنة. وذكر أن هذا الموضوع قد نوقش لعدة دورات وجرى التشديد على ضرورة التنفيذ المناسب له في المراجعة المستقلة. وأكد الوفد أن عدم تنفيذ هذا الركن قد يضعف الثقة بين الأعضاء وأيضا فيما بين الأعضاء والمنظمة.

33. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن الملكية الفكرية هي بمثابة أداة تمكين رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما أن المزيد من الدول تتجه نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة وفي مواجهة ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة. وفي هذا الصدد، شجع الوفد إمعان التفكير في فكرة وجود تميز بين الملكية الفكرية في سياقها الأوسع وحقوق الملكية الفكرية في مقابل التعامل معها بوصفها واحدة ومثيلا. وكانت الويبو منظمة معنية بالأولى ويجب ألا تقتصر ولايتها على تلك الأخيرة. وهكذا، شجع الوفد المحادثات حول جميع أشكال الملكية الفكرية وجميع أشكال الاستفادة منها. وأعرب الوفد عن رضائه إزاء تنامي التأييد لمفهوم الملكية الفكرية لفائدة التنمية وليس مجرد الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن تطلعه إلى الانخراط في جدول الأعمال، لاسيما في المناقشات بشأن تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية، فضلا عن التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ حول المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية. وأخيرا، أعلن الوفد، في إشارة إلى تحديد الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا، تبادل المشروع المقترح بعنوان إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وتعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية.

34. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن المناقشات الجارية بشأن تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق حاسمة من أجل تحقيق الشروط المنصوص عليها في أجندة التنمية الخاصة بالويبو. كما دعا الوفود إلى تمكين الويبو بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق إظهار روح التوافق. ومع أخذ أهمية اللجنة بعين الاعتبار وتنفيذ توصيات أجندة التنمية لصالح التنمية، أكد الوفد أن إنشاء مثل هذه اللجنة كان بمثابة فكرة جيدة. ولذلك، أشار إلى أن بلاده ستستفيد من المرحلة الثانية من مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية الأخرى. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن عدم نقل التكنولوجيا لعب دورا هاما في البلدان النامية. وأظهر ذلك جزئيا عدم قدرتها على اللحاق بركب الاقتصاد العالمي الذي سيطرت عليه المعرفة بشكل كبير. ولذلك، شدد الوفد على أهمية النظر في مستويات التنمية المختلفة عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا. ولهذا السبب، أيد تماما الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا في هذا المجال.

35. وأقر وفد جمهورية كوريا بأن اللجنة أحرزت تقدما جيدا في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وسلط الضوء على أهمية تنفيذ المشاريع المتعلقة بالملكية الفكرية لتعزيز نمو متوازن بين الدول المتقدمة وأقل البلدان نموا. وأكد على أن تنفيذ أجندة التنمية لم ينتهي بانتهاء المشاريع واقترح اتخاذ تدابير المتابعة اللازمة لفائدة فعالية التكلفة. وبهذه الطريقة، يمكن تنفيذ المشاريع بنجاح على المدى الطويل وضمان النمو المستدام. لذلك أهمية خاصة لأن الفجوة القائمة في مجال الملكية الفكرية بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموا قد تصبح أكثر وضوحا في عصر الثورة الصناعية الرابعة، ومن الأهمية بمكان سد الفجوة بين الدول الأعضاء. وأفاد بأن مكتب الملكية الفكرية الكوري، بالتعاون مع الويبو، كان يعمل على معالجة هذه المسألة من خلال الاستفادة من الصناديق الاستثنائية الكورية تجاه حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، كان من المحتم على الويبو والدول

الأعضاء فيها التعاون وتبادل أفضل الممارسات والخبرات لضمان جودة المشاريع. وكان المشروع الدولي لتبادل الملكية الفكرية الممول من الصناديق الاستثنائية الكورية مثالا على هذا التعاون. وفي هذا المشروع، تم استخدام المعلومات في تطوير التكنولوجيا المناسبة المحددة تقنيا والتي تعزز جودة حياة الناس في البلدان النامية. وفي الختام، أشار إلى نجاح الحدث الكوري الذي تشارك في استضافته مكتب الملكية الفكرية الكوري والويبو في وجود أجندة التنمية الخاصة بالويبو.

36. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا بصفته الوطنية، عن تأييده لبيان المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن يتم الاتفاق حول القضايا التي نوقشت منذ فترة طويلة في هذه الدورة. وأفاد بأن من شأن ذلك أن يُمكن اللجنة من الحصول على الوقت الكافي للتركيز على القضايا الجديدة مثل أهداف التنمية المستدامة. ورأى أنه ينبغي على الويبو أن تحدد دورا قياديا لتسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع مدخلات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن دعمه الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بأن يكون هناك بند مجدول أعمال اللجنة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أعرب مجددا عن قلقه بشأن أعمال وضع القواعد والمعايير، وبالتالي طلب من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة تجديد الالتزام بالنهوض بهذا الجانب من عمل المنظمة. ورأى الوفد أن إيجاد توازن بين المصالح المتنافسة للأعضاء المتنوعين هي مسألة حفاظ على الذات بالنسبة للويبو. وهكذا، دعا إلى إعادة النظر في مبادئ الويبو بشأن التوزيع الجغرافي لعام 1975 لضمان مزيد من التوازن في القوى العاملة لدى الويبو. وذكر أن نيجيريا واصلت اتخاذ خطوات نحو تعزيز الإطار الوطني لنمو الملكية الفكرية نحو اقتصاد المعرفة. وفي هذا السياق، أعرب عن رضائه عن العلاقة بين الويبو ونيجيريا التي كانت داعمة للعديد من أنشطة بناء القدرات الهيكلية وغيرها. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستمرار التعاون فيما يتعلق بمصلحتها المشتركة.

37. وأيد وفد السنغال تماما البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن لعمل اللجنة أهمية كبيرة حيث أنه يكفل نظام ملكية فكرية أكثر توازنا في جميع أنحاء العالم، وساهم في تحقيق أجندة عام 2030. وذكر أن اللجنة قادرة على مساعدة البلدان النامية في مواجهة التحديات، لاسيما فيما يتعلق ببناء القدرات والحصول على المعرفة ومشاريع نقل التكنولوجيا. وأظهر ذلك أن أجندة التنمية لدى الويبو دعمت أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير. وهنا الويبو على تنظيم المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي برهن بوضوح على أهمية الملكية الفكرية والتنمية.

38. وذكر وفد بوركينا فاسو أن اعتماد مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية الأخرى كان دليلا على أن أعمال القطاع السمعي البصري يمكن أن تكون ناقلا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد مجددا على امتنان بلاده لكونها جزءا من هذا المشروع التجريبي. وعلى الرغم من الصعوبات المذكورة في التقرير المحلي، فإنه يعتبر تنفيذ المرحلة الأولى بمثابة نجاح. وأفاد أن العمل الذي تم إنجازه، وإن كان غير كاف، إلا أنه ساهم في رفع الوعي بين الجهات المختلفة المرتبطة بالمشروع. وأعرب عن أمله في أن ينتهي هذا المشروع في تلك البلدان التجريبية ويخرج إلى بلدان أفريقية أخرى.

39. وانحاز وفد أوغندا للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نموا. وأشار إلى أن أوغندا كانت أحد المستفيدين من مختلف برامج المساعدة التقنية، مثل مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصناعة القائمة على الزراعة أو الزيارة دراسية لمجلس حق المؤلف إلى كينيا. وأشار بأن بلاده تشارك أيضا في مبادرات تحسين جودة الخدمات مثل المراجعة الأخيرة لبرنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) في أوغندا. وتم تحقيق نجاح ملحوظ وتحسن في مجالات التكنولوجيا. وأشار إلى أن بلاده استفادت من تدريب المدربين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال استخدام الملكية الفكرية كأصل. وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من التدريب في هذا المجال وكذلك في مجال العلامات التجارية للمنتجات بهدف تنمية الأعمال الذي تضمنت المؤشرات الجغرافية. وشدد الوفد على الإنجازات الكبيرة في مجالات مثل قانون الملكية الصناعية والانتهاك من لوائح الملكية الصناعية. وأفاد بأن هذا القانون سيسمح بحماية التصميم الصناعية التي تعتبر هامة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تستحوذ على 80 في المائة من مجموع الصناعات. وعلاوة على ذلك، اضطلعت الويبو بترقية النظام الإداري للملكية الصناعية

من 2.7 إلى 3.11. كما تم إطلاق نظام إدارة الوثائق الإلكترونية (EDMS). ومن شأن ذلك النظام أن يحسن من الكفاءة ويساعد على الاسترجاع الميسر للوثائق وإجراءات العمل. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة ومزيد من التعزيز للملكية الفكرية كأداة للتنمية.

40. وأيد وفد السودان البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن بلاده حاولت الحصول على مزيد من الوضوح بشأن فوائد الملكية الفكرية لأغراض التنمية وكأداة لحل القضايا الثقافية والاقتصادية. وأعرب عن أمله في أن تستفيد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أكثر من أنشطة المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق أجندة التنمية لعام 2030.

41. وأشار ممثل مركز الجنوب إلى أنه لا ينبغي أن تقتصر أجندة التنمية على تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين المتفق عليها. ورأى أجندة التنمية تضمنت رؤية للمنظمة بهدف ضمان أن جميع أعمالها، بما في ذلك المساعدة التقنية والممارسات المعيارية، موجهة نحو التنمية. وأفاد بأن أجندة التنمية الخاصة بالويبو هي جزء من التطوع لنظام ملكية فكرية متعدد الأطراف وأكثر توازناً وشمولاً يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لعام 2030. وكانت المراجعة المستقلة الأولى لتنفيذ الخمس وأربعين توصية المتفق عليها أمر مهم لتقييم التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. وكما هو موضح في المراجعة، كان تنفيذ أجندة التنمية عملية طويلة الأجل وعمل يتقدم. وهناك حاجة لمزيد من الوقت لتحقيق النتائج المحتملة من أجل تحفيز التغييرات في المواقف والنهج نحو الملكية الفكرية والتنمية. وكانت مجالات التحسين المقترحة في التقرير بنفس أهمية النتائج. وكان من المهم جداً زيادة أنشطة الويبو في مجالات نقل التكنولوجيا واستخدام المرونة في نظام الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، طلب من الأمانة دمج نتائج الدراسات التحليلية المتناظرة التي تمت مراجعتها (التي أجريت في إطار مشروع أجندة التنمية حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا) في صفحة الويب الخاصة بالويبو. وأفاد بأن من شأن هذا أن يعكس فهم متوازن للواجهة بين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. كما يجب على اللجنة النظر في أنشطة محددة فيما يتعلق بالحصول على تكنولوجيا الملكية الفكرية وقضايا الملكية الفكرية، مثل شروط الترخيص وأسعار الضرائب وفوائد نماذج الوصول المفتوح. واعتبر ممثل مركز الجنوب أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون له دور مركزي لدى اللجنة. وفي نفس الإطار، حث اللجنة على المضي قدماً في المناقشات بشأن تنفيذ الركن الثالث من ولايتها المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأنه في غاية الأهمية في سياق اعتماد أهداف التنمية المستدامة ومناقشة القضايا ذات الصلة، مثل تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الحصول على الأدوية.

42. وسلط ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) الضوء على العرض المتعلق بالمراجعة المستقلة حول تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن أجندة التنمية هي نتاج القلق من أن نهج الويبو بشأن الملكية الفكرية يفتقر إلى التوجه نحو التنمية. والآن حان الوقت لإعادة النظر في أجندة التنمية وإجراء تقييم نقدي لما إذا كان قد تم تلبية الأهداف. كما تأكد في مؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية في وقت سابق من هذا العام، فإنه عندما يتعلق الأمر بالملكية الفكرية، تحتاج الدول إلى نهج وسياسات مختلفة وفقاً لمستوى تميته. وهذا يعني أن نقر أنه بالنسبة للدول في المراحل الأولى من التصنيع، قد لا يكون هناك حاجة إلى التركيز القوي على الملكية الفكرية ويمكن أن يكون له نتائج عكسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون لدى الدول مجال سياسة مناسب للاستفادة من مواطن المرونة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المرونة وفقاً لأولويات واحتياجات التنمية. ولذلك، كانت هناك حاجة إلى التعرف على القيود والعقبات التي تشكلها الملكية الفكرية لأغراض التنمية. ووضحت المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية هذا القلق. وأبرزت المراجعة عدداً من أوجه القصور من وجهة نظر التنمية فيما يتعلق بالطريقة التي تم بها تقديم المساعدة التقنية. وأفاد أنه بعد هذه المراجعة، تم تقديم مقترحات من قبل عدد من البلدان النامية لتحسين الشفافية والمساءلة في المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. ومع ذلك، لم يتم إحراز تقدم كبير في هذا الموضوع. وأعرب ممثل الشبكة عن خيبة أمله بشأن المتابعة. كما أكد أن الشيء الأكثر إلحاحاً هو ضمان أن هناك سياسات وآليات واضحة لجعل الويبو مسؤولة عن تقديم المساعدة التقنية الموجهة نحو التنمية. وكان ذلك هو جوهر تنفيذ أجندة التنمية. وأخيراً، أعرب ممثل الشبكة عن قلقه إزاء حقيقة أن اللجنة لم تنفذ

الركن الثالث من أركان قرار الجمعية العامة، لاسيما البند الدائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن وجود هذا الركن الثالث كان دليلا على النية الواضحة لنقل مناقشة الملكية الفكرية والتنمية إلى ما بعد تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية. وحث ممثل الشبكة الدول الأعضاء، لاسيما المجموعة باء، على دعم تنفيذها.

43. وأشار ممثل رؤى الابتكار إلى براغماتية الاقتراحين بشأن نقل التكنولوجيا. ومع ذلك، كانت هذه المقترحات تكميلية، بمعنى أن الاقتراح المقدم من كندا وأستراليا والولايات المتحدة دعا إلى مشاريع عملية لتعزيز نشر التكنولوجيا على أرض الواقع، كما هو الحال بالنسبة للاقتراح المقدم من جنوب أفريقيا. وكان مشروع تعزيز القدرة على إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بين مختلف الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة الخاصة بالابتكار في البلدان التجريبية المختارة يتميز بالجدارة. ويمكن لهذا العمل أن يدعم أعمال البحث بالنسبة لتكنولوجيا المرحلة المبكرة. وأفاد بأن حقوق الملكية الفكرية ساهمت في التعاون من عن طريق تمكين الشركاء من تبادل المعرفة دون أن يفقدوا التحكم في مبرمتهم التنافسية - وهي نشر التكنولوجيا المتقدمة. وكان ذلك بمثابة قناة قوية لتبادل المعرفة وأيضا لتحسين قواعد المعرفة الشاملة. ويمكن للمزيد من التبادل المستمر أن يستتبع تدفقات تكنولوجية كبيرة. وعندما يحدث ذلك في إحدى المناطق، فإنه يمكن أن يؤدي إلى ظهور مركز تميز في مجال معين من مجالات التكنولوجيا. وكان تحول إسرائيل إلى أمة ناشئة مثلا جيدا على هذه المشاركة. وتم الإقرار بأن الابتكار ونشر التكنولوجيا هي أمور في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذا المعنى، يمكن لمشاريع مثل المشروع الذي اقترحه وفد جنوب أفريقيا أن يكمل عمل الويبو المستمر. ويمكن لهذا أن يشجع على توفير الأطر السياسية الممكنة التي دفعت نقل التكنولوجيا إلى الأمام، لاسيما تحويل البحث إلى حلول تحسن الحياة على الأرض. وأفاد أن جزءا من ذلك يتمثل في تعزيز القدرة البشرية على استخدام أدوات الملكية الفكرية والانخراط في الأنشطة التي تحفز نقل التكنولوجيا.

عرض وفد المكسيك حول المواضيع التالية:

أولا، ملكية صناعية أقرب نحو المكسيك المتحفرة: تنفيذ الأدوات التي تسهل خدمات المستخدم: حالة المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) - نظام إدارة التعيين

ثانيا، العلامات التجارية الجماعية كشكل توضيحي للملكية الفكرية مع إمكانات لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ثالثا، تسميات المنشأ كعامل لتعزيز التقاليد المحلية

44. دعا الرئيس وفد المكسيك، بناء على طلبه، إلى تقديم عرض حول المواضيع المذكورة أعلاه.

45. وذكر وفد المكسيك أن بلاده عملت خلال السنوات الماضية على تنفيذ نظام الملكية الصناعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية الخاصة بها. واسترشدت بروح الابتكار وريادة الأعمال. وعمل المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) على تعزيز السياسات الوطنية للملكية الفكرية من خلال الأنشطة وفقا لخطة التنمية في المكسيك لعام 2013 - 2018. ومن بين الأهداف الرئيسية الخمسة للخطة كان هناك برنامج "رفاهية المكسيك". وكان هذا البرنامج بمثابة برنامج تطوير مبتكر لبناء دولة مزدهرة. وكان برنامجا شاملا يتم تنفيذه على المستوى الوطني وعمل على تنسيق العمل بين الجهات المركزية والإقليمية بالقطاع الاقتصادي. وكان الهدف منه هو توفير الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية للبلاد من أجل تحديث وتوفير أنظمة الملكية الصناعية التي يمكن أن تضمن اليقين القانوني وتحسن الخدمات وتعزز وترفع من مستوى الوعي في المجتمع بشأن فوائد الملكية الفكرية وتفضيل حماية المعارف ومنع المنافسة غير المشروعة. ومن حيث تحسين الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية نظاما لفاحصي براءات الاختراع لضمان أنه يمكن تقريب خدمات المعهد لجميع المستخدمين في جميع أنحاء المكسيك. ولدى المعهد المكسيكي للملكية الصناعية اثنين من المكاتب المركزية، وخمسة مكاتب إقليمية، وعدد 56 فاحص متخصص في العلامات المميزة وبراءات الاختراع وعدد 49 ممثل في جميع أنحاء الولايات المكسيكية الاثنتين والثلاثين، والذين يقدمون خدمات للمعهد. ويمكن تقديم المساعدة من خلال



الانترنت وتجنب الانتظار لفترات طويلة، وبما يسمح للمستخدمين الحصول على خدمة شخصية من الفاحصين. ولدى النظام حتى الآن نتائج ناجحة. وقد سجل النظام عدد 2508 مستخدم وتم إنجاز 56 في المائة من عمليات تسجيل العلامات المميزة من خلال المكاتب الإقليمية. وكان الهدف من هذا البرنامج هو مراقبة الاختبارات المقدمة على مستوى البلاد، بينما يتم جعل أنشطة المعهد المكسيكي للملكية الصناعية لامركزية. وفي هذه المرحلة، كان الهدف هو تنفيذ البرنامج في كل أنحاء البلاد بحلول عام 2017. وأشار إلى أن العلامات التجارية يمكن أن تخدم النمو الاجتماعي والاقتصادي من خلال المنتجات الإقليمية. وذكر بأن التشريع المكسيكي وفر الحماية للمنظمات وجمعيات المنتجين. وحتى تاريخه، سجل المعهد المكسيكي للملكية الصناعية 186 علامة جماعية بهدف تعزيز حماية وتسويق المنتجات المحلية. ولتحقيق ذلك، وضع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية استراتيجيات مرتفعة التأثير تمكن من دمج العلامات التجارية الوطنية داخل التنمية الاقتصادية للبلاد. وتماشياً مع ذلك، تم تنظيم اجتماعات على المستوى الوطني مع مختلف أصحاب المصلحة مثل الحكومات الإقليمية والقطاع الأكاديمي وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي حول استخدام الملكية الفكرية والملكية الصناعية والعلامات التجارية الجماعية باعتبارها محركاً من محركات التنمية الاقتصادية الإقليمية. وستضيف هذه الاستراتيجية قيمة إلى المنتجات المحلية لن تعزز الهوية الإقليمية فحسب، بل ستعزز المنافسة والقيمة السوقية والتنوع وتوحيد معايير الجودة والتطوير التجاري وتحسن من فرص العمل. وعلاوة على ذلك، أقام المعهد المكسيكي للملكية الصناعية شركات مع الجهات الحكومية الأخرى مثل الأمانات المستقلة في مجال الثقافة الاقتصادية أو معاهد الشعوب الأصلية لتعزيز استخدام العلامات التجارية الجماعية. وكانت كل ولاية في البلاد تنفذ تلك التشريعات التي يمكن أن تعطي دفعة لاستخدام نظام الملكية الفكرية. كما تم تنظيم الأحداث الموضوعية مع المجتمعات والجمعيات المؤسسة طبقاً للقانون والمنتجين الذين كانوا مرشحين محتملين لتأسيس علامة تجارية جماعية. وكانت العلامات التجارية الجماعية حافزاً لمواصلة الجهود المبذولة لوضع المنتجات الوطنية في البرامج التجارية للبلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، تم إقامة شراكة مع مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ (HKTD). وكان مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ يهدف إلى استكشاف أسواق جديدة وخلق فرص عمل من خلال تعزيز تجارة السلع والخدمات، وربط الشركات من كلا البلدين من خلال هذا البرنامج. وشارك الوفد بقصة نجاح 400 من الحرفيين في هيدالغو الذين قرروا حماية المنتجات النسيجية المطرزة الخاصة بهم من خلال العلامة الجماعية ويقومون الآن بتسويق إنتاجهم في الخارج. وعلاوة على ذلك، في عام 2014، قدم مدير عام المعهد المكسيكي للملكية الصناعية علامتهم التجارية من خلال حاكم ولاية هيدالغو. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية (GIS)، نفذ المعهد المكسيكي للملكية الصناعية سلسلة من الاستراتيجيات لنشر المعلومات والدعم من أجل وضع تسميات المنشأ في البلاد. وحتى الآن، لدى المكسيك 15 تسمية منشأ. وكان الهدف لهو أن يكون جميع المواطنين على بينة بحقيقة أن استخدام تسمية المنشأ يطلق سلسلة إنتاجية كاملة يستفيد منها المنتجون والتجار والمستهلكون، وتضمن الجودة كذلك. وشدد الوفد على أهمية حماية المنتجات في إطار تسمية المنشأ. وفي عام 2016 على سبيل المثال، وكاستراتيجية ترويج، نشر المعهد المكسيكي للملكية الصناعية أول كتاب له "الفخر المكسيكي" الذي يعكس أهمية تسميات المنشأ كمحرك للنمو الاقتصادي في البلاد. وكان الكتاب عبارة عن تجميع لتجارب المجتمعات المختلفة من المناطق المختلفة في البلاد. وحث الوفد القطاعات التي تتعامل مع تسميات المنشأ على إقامة شركات وطنية ودولية من أجل الاعتراف بمنتجاتها. ولتعزيز تسمية المنشأ في المكسيك، ستقيم بلاده كل سبتمبر مهرجاناً لتذوق الطعام بالتعاون مع فرع لمطعم مكسيكي. ويمثل الهدف من ذلك في نشر والإعلان عن المنتجات التي تأتي من مناطق معينة من البلاد.

46. وشكر الرئيس وفد المكسيك على العرض الذي قدمه وشجع الدول الأعضاء على اتخاذ ذلك كمثال والدخول في حوارات ثنائية مع الوفد إذا كان هناك مزيد من الأسئلة.

## البند 6 من جدول الأعمال: رصد وتقييم ومناقشة تقرير الصادر بشأن تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية

النظر في الوثيقة CDIP/18/2 - التقارير المحلية

47. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الجزء الأول من هذه الوثيقة.

48. وقدمت الأمانة (السيدة دي بيترو) لمحة عامة عن تنفيذ مشروع سياحة وثقافة الملكية الفكرية: دعم أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية. وتم اعتماد المشروع وبدأه في 2016. وكان المشروع تحت إشراف مكتب نائب المدير العام الذي كان يتعامل مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمشاريع الخاصة.

49. وذكرت الأمانة (السيدة توسو) أن التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة CDIP/18/2 يعكس التقدم الذي تم إحرازه حتى يوليو 2016. ومع ذلك، ستقدم الأمانة تفاصيل أحدث بشأن تنفيذ المشروع. وذكرت بأن المشروع يهدف إلى إنشاء قدرات بين أصحاب المصلحة في مجال السياحة فيما يتعلق بالاستخدام الفعال والاستراتيجي لأدوات وأنظمة الملكية الفكرية من أجل تشجيع السياحة والتراث الثقافي. ويتمثل الهدف الثاني في رفع مستوى الوعي، لاسيما بين صناعات السياحة حول الكيفية التي يمكن للاستخدام الفعال للملكية الفكرية أن يساعد في دعم أهداف التنمية الوطنية. وأفادت بأنه يقوم على التفاهم المشترك واعتبار أن السياحة حققت إسهاما كبيرا في الاقتصادات الوطنية، لاسيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأفادت بأن وثيقة المشروع الأصلية المعتمدة في الدورة الخامسة عشرة للجنة أورت أن المشروع سينفذ في مصر، الدولة صاحبة الاقتراح، فضلا عن ثلاثة بلدان تجريبية أخرى. وتم اختيار ثلاثة بلدان تجريبية على أساس المقترحات المقدمة إلى الأمانة، الأمر الذي يعكس الشروط والمعايير المشار إليها في وثيقة المشروع الأصلية. واستنادا إلى التقارير الواردة وبالتنسيق مع المجموعات الإقليمية، تم اختيار سريلانكا وأكوادور وناميبيا للتنفيذ التجريبي. وبدأ المشروع في البلدان الثلاثة وفي مصر. وكانت هناك بالفعل بعض الانجازات في المشاريع بسري لانكا وأكوادور وناميبيا. وجرت الجولة الأولى من المشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وشملت الجهات المعنية وزارات السياحة والثقافة والآثار والبيئة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا، والقطاع الخاص، وغرف التجارة وجمعية الفنادق وأصحاب المصالح السياحية الأخرى، والمتاحف وغيرها. وكانت الجولة الأولى من المشاورات تهدف إلى رفع الوعي حول نطاق المشروع والحصول على رأي الجميع. وفي البلدان الثلاثة، تم تحديد الوكالات الرائدة وتم تعيينها. وتم توقيع اتفاقيات تعاون مع الوكالات الرائدة وتم تعيين المستشارين الوطنيين من أجل إجراء دراسات وطنية بشأن الاستخدام الحالي والمحتمل للملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة وتعزيز التراث الثقافي. وكانت الدراسات الوطنية قيد التنفيذ، كما تم تنفيذ مرحلة البحوث في البلدان الثلاثة. ووفقا للنتائج المتوقعة للمشروع، سيكون هناك مجموعة من البحوث تعكس دراسات الحالة على المستوى الوطني. وأجرت الأمانة بحثا آخر بالتوازي والذي أدى إلى مجموعة من أفضل الممارسات في الانتفاع بالملكية الفكرية في سياق الترويج السياحي وتعزيز التراث الثقافي على المستوى العالمي. وتجري حاليا عملية مراجعة داخلية مقارنة وعلى وشك أن تنتهي. وسيتم توزيع البحث على جميع البلدان ولن يقتصر على البلدان التجريبية. وكانت الأمانة بصدد عملية تخطيط لسلسلة من الأحداث لزيادة الوعي وتطوير المواد التعليمية وبناء القدرات بما يتماشى مع متطلبات المشروع. وأخيرا، ذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بالجانب الأخير من المشروع، وهو التعاون مع الوكالات الأخرى، تواصلت الأمانة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية بهدف السعي لتحقيق التآزر الممكن، لاسيما فيما يتعلق بإمكانية إدراج موضوع الملكية الفكرية في سياق السياحة المستدامة. وتم ذلك مع وجهة نظر المزيد من التأكيد على دور الملكية الفكرية في دعم الأهداف الإنمائية. وسوف يتم ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مجالات السياحة، مثل السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الطبية، وكل ما قد يمثل مجالات للبحوث الإضافية المركزة ومزيد من التوعية وبناء القدرات لأصحاب المصلحة في مجال السياحة.

50. وطلب وفد رواندا توضيحا حول كيفية مساعدة هذا المشروع على تشجيع السياحة والثقافة، ما الذي يتوقع أن تحصل عليه الدول في المرحلة النهائية للمشروع، وما هي الأدوات المستخدمة للترويج للسياحة والثقافة. كما ذكر الوفد أن العديد من البلدان استخدمت السياحة كدعم للتنمية الاقتصادية، ومع ذلك، شمل المشروع عدد قليل جدا من البلدان. واستفسر الوفد عما إذا كانت الأمانة تخطط لتوسيع تغطية البلدان في إطار هذا المشروع.

51. وأشار وفد الصين إلى أهمية هذا الموضوع. واقترح أن تتيح الأمانة على موقعها على الانترنت دليل الملكية الفكرية والسياحة والثقافة لكي تتمكن الدول من الرجوع إليه. وأعرب عن تقديره لتواصل الويبو مع منظمة السياحة العالمية، واقترح

أن تتواصل الويبو اقترت مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) وغيرها من الوكالات الدولية حول قضايا الملكية الفكرية والسياحة والثقافة.

52. وذكرت الأمانة (السيدة توسو) أن النتائج الملموسة للمشروع قد وردت في مخرجات المشروع بوثيقة المشروع. وحيث بدأ الآن المشروع في أربعة بلدان، تقوم الأمانة بجولة مبدئية من المشاورات مع أصحاب المصلحة في كل دولة لتحديد مجموعة من الأولويات فيما يتعلق بالانتفاع بالملكية الفكرية حتى تتماشى مع سياسة السياحة لتلك الدولة أو مع تعزيز تراثها الثقافي. وكانت الأمانة قد قامت برسم خرائط لمختلف المواقع السياحية والمناطق ذات الأولوية السياحية في البلدان المختارة، ودراسة كيف تم استخدام نظام الملكية الفكرية وكيفية استخدامه بشكل أفضل من أجل تعزيز الأنشطة السياحية. وسيتم تحليل الثغرات وسيتم تقديم سلسلة من التوصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة في مجال السياحة في تلك البلدان. وبناء على هذه التوصيات، يمكن للبلدان تنفيذ مشاريع أكثر تحديدا. وأفادت بأن المشروع سمح بتوفير صورة عامة عن كيفية الاستفادة للبلدان التجريبية بشكل أفضل من الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية فيما يتعلق بالسياحة. ولم يتم ذلك في البلدان المشاركة. ولذلك، كان من المفيد إجراء مزيد من التخطيط لأنشطة محددة. وفيما يتعلق بتغطية مشروع اللجنة، ذكرت بأن المشروع سيُنفذ في أربعة بلدان مختارة. وستكون الدروس المستفادة وكذلك الدليل الذي تقوم الأمانة بإعداده متاحة لجميع البلدان الأخرى التي قد ترغب في اقتراح هذا النوع من المساعدة في سياق محدد خارج مشروع اللجنة. وستقوم الأمانة بإتاحة تلك الأدلة في شكل مطبوع وفي أشكال إلكترونية في أقرب وقت بعد الانتهاء منها، كما سيتم إتاحتها على الموقع. وسيستمر المشروع حتى نهاية عام 2018. وأفادت بأن الأمانة لم تتواصل مع اليونسكو ولكن وجدت أنه اقتراح مفيد جدا. ومن المقرر أيضا التواصل مع المنظمات الأخرى التي يمكن أن تشارك كشركاء في جوانب معينة من تنفيذ المشروع.

53. وقدمت الأمانة (السيد دي بيترو) بعض المعلومات الإضافية حول الهدفين الرئيسيين للمشروع. وذكر بأن الهدف الأول هو رسم خريطة لاستخدام أدوات الملكية الفكرية في المجالات المحتملة للسياحة. أما الهدف الثاني للمشروع فهو حول تطوير القدرات المحلية لتقديم المشورة بشأن السياسات في مجال الملكية الفكرية والسياحة التي يمكن تقديمها للقطاع العام والخاص حول كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية في الاستفادة من السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، كان المشروع يهدف إلى إنشاء وحدات تعليمية لتدريب أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية والسياحة. وعلاوة على ذلك، كانت الأمانة تخطط بالتنسيق مع الأكاديمية، إجراء دورة تعلم عن بعد في مجال الملكية الفكرية والسياحة على أساس من التوجيهات الحالية التي تم صياغتها في مجال الملكية الفكرية والسياحة. وكانت تلك هي العناصر الثلاثة التي تحاول الأمانة أن تقدمها بشكل أساسي في المشروع والساح للبلدان التجريبية الأربعة بالاستخدام الأفضل لنظام الملكية الفكرية.

54. وأشار وفد إكوادور إلى ما تأمل بلاده في تحقيقه كدولة تجريبية من خلال هذا المشروع. وأعرب في الأساس عن رغبته في تحديد أربعة من المهرجانات الشعبية لبلاده من وجهة نظر الملكية الفكرية والتنمية. وذكر أنه يرغب في تخطيط الطرق لفائدة الخدمات السياحية والتي ستأخذ أيضا في الاعتبار علامات التسميات الجغرافية والعلامات الجماعية وبراءات الاختراع والمعارف التقليدية وحق المؤلف. كما أشار الوفد إلى أهمية تحسين تنسيق عمل مختلف المؤسسات المعنية بقضايا التراث مثل وزارة السياحة ومعهد الملكية الفكرية في إكوادور والمعهد الوطني للتراث.

55. واختتم الرئيس المناقشة نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من جانب الحضور. ودعا الأمانة إلى تقديم تقرير مرحلي عن المشروع المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - المرحلة الثانية.

56. وقدمت الأمانة (السيد فينك) التقرير. وأفادت بأن المرحلة الثانية من المشروع المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية استندت إلى التوصيتين رقم 35 و37 من توصيات أجندة التنمية. ودعت تلك التوصيات الأمانة إلى إجراء دراسات دقيقة بشأن الروابط بين حماية الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكانت بمثابة متابعة للمرحلة الأولى من المشروع التي نُفذت في الفترة من 2010 إلى 2013، والتي تم تقييمها في وقت لاحق. وكانت أهداف المرحلة

الثانية ذات شقين. فمن ناحية، كانت تهدف إلى متابعة بعض الأعمال التي تم تنفيذها في المرحلة الأولى بهدف ضمان استدامتها. ومن الناحية الأخرى، كان من المقرر نقل العمل، لاسيما المهجيات التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى، إلى بلدان أخرى. وفي غضون الأشهر الثمانية عشر الماضية، قامت الأمانة بتجميع حوافظ الدراسات القطرية الجديدة التي تم توضيحها في مشروع التقرير المحلي والتي كانت تعكس إلى حد كبير الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لإجراء أعمال الدراسة التي كانت في معظمها على المستوى الوطني فيما عدا حالتين كانت على المستوى الإقليمي. ثم قدمت الأمانة العامة ملخصا موجزا للحفاظ الحالية من الدراسات القطرية. وكانت هناك دراسة أجريت بالتعاون مع حكومة كولومبيا وكانت تتألف من إنشاء سجل وحدة لقاعدة بيانات الملكية الفكرية للتحليل الاقتصادي، وبعد ذلك استخدام البيانات في تقييم المبادرات الاخيرة لسياسة الملكية الفكرية الأخيرة في كولومبيا. وكانت تلك الدراسة قيد التنفيذ. وكانت هناك دراسة أخرى حول دور الملكية الفكرية في قطاع الرعاية الصحية وعرفت الابتكار في قطاع الرعاية الصحية على نطاق واسع. وواجهت تلك الدراسة مبدئيا بعض التأخيرات الإدارية ولكنها الآن قيد التنفيذ. وكان هناك بالفعل بعض النتائج الأولية للدراسة وعقدت أول ورشة عمل متوقعة في إطار المشروع في بداية شهر سبتمبر. كما كانت هناك دراسة طموحة حول استخدام التصميم الصناعية في إقليم رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، لاسيما في الفلبين وتايلاند واندونيسيا. وكان العنصر الأساسي لهذه الدراسة هو إجراء مسح لمقدمي طلبات التصميم الصناعية بهدف فهم أفضل لكيفية استخدام نظام التصميم الصناعية في سياق اقتصاد الدخل المتوسط. وتم النظر في الاستخدام الكبير لنظام التصميم الصناعية كما يتضح من إحصاءات تقديم التصميم الصناعية. وكان هناك مشروع إقليمي مع بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية قيد التنفيذ. وكان يهدف إلى بناء قاعدة بيانات إحصاءات ملكية فكرية تركز على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التصميم الصناعية واستخدام قاعدة البيانات في دراسة الاستخدام الإقليمي للملكية الفكرية. وبفضل التعاون مع كل الدول التي شاركت في المشروع، حصلت الأمانة على كافة قواعد البيانات سجل الوحدات ونفذت بعض الأعمال التقنية الأولية التي تم تقديمها في ورشة عمل على هامش الجمعية العامة في أوائل أكتوبر. وكانت أوغندا واحدة من أقل البلدان نموا التي كانت جزءا من الحافظة. وسيركز مشروعها على دور الملكية الفكرية في الصناعات القائمة على الزراعة في أوغندا، ونظرت الدراسة من بين أمور أخرى، في تحديد القيود المفروضة على الأعمال والقيود التقنية والمؤسسية التي تحد من أو بغير ذلك تخفف من أثر البحوث الزراعية وابتكار التطوير ونشر التكنولوجيا على القطاع الزراعي الأوغندي. وتم إعداد مشروعين إضافيين وسيتم البدء في تنفيذها قريبا. وكان أحدهما عبارة عن دراسة جديدة متعددة الأقطار حول دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين. وكان الآخر عبارة عن دراسة متابعة في شيلي والتي سسبني على عملية جمع بيانات طموحة نسبيا تقوم بربط بيانات سجلات الملكية الفكرية لأول مرة مع البيانات الجزئية الموجودة لدى معهد الإحصاء. وكانت هذه الدراسة صغيرة نسبيا وتقوم على العمل الذي تم تطويره خلال المرحلة الأولى من المشروع. وعموما، حققت الأمانة تقدما جيدا في جميع الدراسات. وكما ذكر سابقا، كانت الدراسات قيد التنفيذ، وستتم رفع بعض النتائج الأولية للدراسة إلى الدورة التالية للجنة. ويرجع تأخر الجدول الزمني للمشروع في الأساس إلى عملية تعيين مسئول المشروع. وتم تقديم السيدة مريم زيتابشي، مسؤول المشروع. وأعربت الأمانة عن أملها في استكمال جميع المشاريع في الوقت المناسب قدر الإمكان، وأضافت أنها قد تطلب تمديد المشروع لمدة ستة أشهر، ولكننا لن نطلب ذلك الا في العام التالي عندما يكون لديها فكرة واضحة عن الوقت اللازم.

57. وأعرب وفد تركيا، متحدثا بصفته الوطنية، عن اعتقاده القوي بأن اللجنة تحت القيادة القديرة للرئيس ستحقق نتائج ناجحة في نهاية الدورة. وأفاد بأنه يعلق أهمية كبيرة على المرحلة الثانية من المشروع، كمتابعة للمرحلة الأولى التي أُنجزت في نهاية عام 2013. وأفاد أنه بالنسبة للجان الويو، لاسيما في البرنامج والميزانية، تم متابعة العمل الذي قام به مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين باهتمام كبير وبكل تقدير. وتم تشجيع التوسع في استخدام النتائج التي تحققت والدروس المستفادة وبالتالي إجراء المزيد من التطوير للأدوات المختلفة، لاسيما آليات التوعية الأفضل للبلدان المعنية الأخرى بشأن مثل هذه الدراسات.

58. واستفسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن خطة الإفراج عن الدراسات السبعة وعمّا إذا كان سيتم الإفراج عنها بطريقة متداخلة لتمكين الدول الأعضاء من قراءة واستيعاب مضمونها.

59. وذكر وفد شيلي، متحدثاً بصفته الوطنية، أن بلاده لديها تجربة إيجابية للغاية مع المشروع. وأفاد بأن جوانب التنمية على المستوى المحلي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأجندة التنمية الخاصة بالويو. وكانت المساعدة التقنية المقدمة من الويو فضلاً عن المشروع الذي نُفذ في شيلي بمثابة أدوات ممتازة لبناء القدرات والتي جعلت من الممكن اشتغال جوانب التنمية. وتم ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بواقع كل دولة معنية. وكانت المشاريع التي قدرتها بلاده أكثر هي تلك التي كانت تسعى إلى فهم كيف يمكن للظواهر المرتبطة بالتنمية المختلفة أن تكون بمثابة مرجع للبلدان الأخرى في ظروف مماثلة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تكون شيلي من خلال تلك النتائج قادرة على تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في المنطقة. ورأى أن دراسة المتابعة في شيلي والتي ستعنى في حقوق الشركات ستكون موضع ترحيب من قبل مختلف أصحاب المصلحة المعنيين وستكون بمثابة مساهمة كبيرة في وقت وجوب اتخاذ قرارات السياسة في هذا الشأن. وأخيراً، أعرب الوفد مجدداً عن رغبته في دراسة جديدة متعددة الجنسيات حول دور الملكية الفكرية في قطاع التعدين. وأفاد بأن هذا القطاع ذو أهمية قصوى في شيلي ويعد تطوره مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالبلاد ككل. ووفقاً للأرقام الصادرة عن معهد شيلي للملكية الفكرية، كان هذا القطاع واحد من القطاعات الرئيسية لمقدمي طلبات تسجيل الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن خبرته كانت مفيدة جداً، وأعرب عن سعادته بتبادلها من خلال تلك الدراسة.

60. وأعرب وفد البرازيل عن ثقته في عمل الشعبة الاقتصادية والإحصاء. وأفاد بأن بلاده شاركت في المرحلة الأولى من هذا المشروع، وحققت نتائج مميزة وتجربة إيجابية للغاية. وهناك اثنتان من توصيات أجندة التنمية التي تم تنفيذها من خلال المشروع. كما ساعد المشروع البلدان على تناول خصائصها من خلال تحسين معرفتها بقدراتها وإمكانياتها الوطنية. واستفسر الوفد عما إذا كانت هناك المزيد من الدراسات المتصورة في المشروع أو ما إذا كان هناك حاجة إلى أموال إضافية أو وقت إضافي لتنفيذها بالإضافة إلى هذين البندين المشار إليهما في الصفحة 11.

61. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده بأنه من المهم جداً تعزيز الدراسة بشأن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب عن تقديره للعمل الشاق والإنجازات التي حققتها رئيس الخبراء الاقتصاديين وفريقه خلال المرحلة الأولى من المشروع. وأعرب عن توقعات مرتفعة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من المشروع.

62. وأعرب وفد أوغندا عن تقدير حكومة بلاده للويو بشأن تنفيذ المشروع في أوغندا. وأفاد بأن هذا المشروع سيقطع شوطاً طويلاً في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحدثت عن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة من خلال زيادة الإنتاج الزراعي. وأفاد بأن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد أوغندا، حيث تساهم بما يصل إلى 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأفاد بأن زيادة إنتاجية قطاع الزراعة تعتمد، من بين أمور أخرى، على تعزيز فرص الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية واعتماد التقنيات والأدوات الملائمة في إنتاج وتخزين ونقل وتوزيع هذه المنتجات. ولذلك، ستلعب البحوث الزراعية والتنمية دوراً حيوياً في تأمين قيمة المنتجات الزراعية. ومن ناحية أخرى، وأفاد بأن المستويات المرتفعة من الاختراعات المتعلقة بالقطاع الزراعي كانت بمثابة حواجز أمام الاستثمار اللازم لتعزيز الإنتاجية الزراعية في أوغندا. وينبغي تصميم برامج التعاون الموفرة من قبل الويو وبناء القدرات، لاسيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، بحيث تعكس أولويات التنمية والخلفية الاقتصادية لهذه البلدان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص باستخدام المرونة في الإطار القانوني الذي يسمح بمساحة سياسة لفائدة الدول بهدف تطوير صناعة الزراعة فيها. وأعرب الوفد عن تطلعه لإطلاق المشروع وأكد التزام بلاده بالمشاركة الكاملة مع الويو لضمان نجاح تنفيذه.

63. وأشارت الأمانة (السيد فينك)، في إشارة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أنها تود إتاحة الدراسات للجمهور في أقرب وقت من تاريخ جاهزيتها، مع الوضع في الاعتبار أن الأمانة شاركت في المراجعة الموضوعية

لدراسات. وكانت هناك آلية مراجعة بالمقارنة مع النظراء لكل الدراسات. وأشارت الأمانة إلى أن تجميع النشر سيتم في نهاية المشروع. وكان ذلك أمراً طبيعياً نظراً لأنه كان مشروعاً ذا أفق زمني محدود. ومن ناحية أخرى، لم تكن المشاريع تعمل بالتوازي، حيث بدأ بعضها في مرحلة مبكرة وبدأ البعض الآخر في وقت لاحق. وستقوم الأمانة بإتاحتها للجنة في أقرب وقت من الانتهاء منها. كما أشار إلى أنه في تلك المرحلة من الصعب قبول دراسات رئيسية إضافية نظراً للموارد المتاحة وخصوصاً الموارد البشرية. ومع ذلك، إذا كانت الدراسات صغيرة، فسوف تأخذها بعين الاعتبار. وأفادت الأمانة أنها تلقت عدداً كبيراً من الدراسات ولن ترفض أي طلب آخر. وأفادت بأن مقترح المشروع الأصلي تضمن آلية لتحديد الأولويات في حال كانت هناك طلبات كثيرة تحتاج إلى أعمال دراسة، ولم تستخدم الأمانة هذه الآلية نهائياً. ولكن في تلك المرحلة لدى الأمانة حافظة طموحة من الدراسات القطرية. وذكرت بأنها لا تريد أن تلتزم بأكثر من اللازم خوفاً من أن تؤثر سلباً على جودة وتوقيت الدراسات الحالية التي التزمت بها. ومع ذلك، إذا كان هناك أي اهتمام فإن الأمانة على استعداد لمناقشة الأمر بشكل ملموس.

64. واختتم الرئيس المناقشة حول المشروع المعني، حيث لم تكن هناك أي ملاحظات أخرى من جانب الحضور. ثم دعا الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي لمشروع بناء القدرات في مجال المعلومات التقنية والعلمية الخاصة باستخدام التكنولوجيا الملائمة كحل لتحديات التنمية المحددة - المرحلة الثانية.

65. وقدمت الأمانة (السيد شينكورو) التقرير المرحلي. وأفاد بأن المرحلة الثانية هي استمرار للمرحلة الأولى من مشروع بناء القدرات في مجال المعلومات التقنية والعلمية الخاصة باستخدام التكنولوجيا الملائمة كحل لتحديات التنمية المحددة والذي تم تنفيذه في ثلاث دول من أقل البلدان نمواً. وكما هو مبين في الوثيقة CDIP/18/2، تم تنفيذ عدد من الأنشطة في البلدان المختارة وشملت هذه الأنشطة إنشاء فريق الخبراء الوطني والفريق متعدد الجهات. وتم تعيين خبراء وطنيين ودوليين في البلدان التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع فيها وتم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية في مجالات بناء القدرات التكنولوجية في البلدان المستفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بعض المعلومات التي لم تكن مدرجة في وثيقة المشروع. وكانت تلك المعلومات ذات أهمية بالغة بالنسبة لهذا المشروع، وشملت عدداً من المجالات المطلوبة والتي تم تحديدها في البلدان المستفيدة. ففي رواندا، تم تحديد مجالين، كان أحدهما هو تقطير المياه لتوفير المياه النظيفة للمجتمع. وكان الثاني هو الزراعة المائية التي تركز على إنتاج الأسماك لتوفير الطعام المغذي للمجتمع. وقد تم تحديد مجالين آخرين من الاحتياجات في جمهورية تنزانيا المتحدة. وكان المجال الأول هو تجهيز الطحالب البحرية واستخراج الكاراجينان من الطحالب لإنتاج على نطاق صغير للاستخدام المحلي. وتضمن المجال الثاني من مجالات الاحتياج الهامة إنتاج غذاء الأسماك للمزارع المائية الخاصة بأصحاب مزارع الأسماك الأهلية صغيرة الحجم. وفي الدولة المستفيدة الثالث وهي إثيوبيا، تم تحديد مجالين من مجالات الاحتياج. وكان المجال الأول هو محجف القهوة الشمسي للحد من خسائر ما بعد الحصاد وتحسين جودة القهوة لدى المزارعين المحليين أو صغار المزارعين. وكان المجال الثاني هو إنتاج أعلاف الدواجن من المنتجات الزراعية-الصناعية الثانوية التي تركز على مكونات العلف التقليدية والبدلية لتعزيز إنتاجية الدجاج. وكانت مجالات الاحتياج الستة تلك هي التي حددتها مجموعة الخبراء الوطنيين التي تأسست في أعقاب إطلاق هذا المشروع. وأحالت مجموعة الخبراء الوطنيين طلبها بشأن التكنولوجيا المناسبة التي تنفي بمجالات الاحتياج. كما بدأت الأمانة عملها في التعرف على المعلومات المناسبة التي سيتم الإبلاغ بها مرجعاً إلى مجموعة الخبراء الوطنيين وفقاً لنتائجها. وتم تنفيذ العمل في هذا المجال. وسيتم إحالة الحل إلى المستخدمين الذين سيبدؤون مرة أخرى عملية التكيف وتنفيذ التكنولوجيا لصالح المجتمع المحلي.

66. وذكر وفد الجمهورية الدومينيكية أنه أقام مسابقة للتكنولوجيا المناسبة في 1 يناير بأمريكا اللاتينية بدعم من الويبو ومكتب الملكية الفكرية الكوري. ولم تهدف تلك المسابقة إلى ضمان توجيه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً نحو إيجاد أفضل الحلول للوصول إلى التقنيات لفائدة المجتمعات فحسب، بل إلى توفير المساعدة التقنية لإيجاد حلول للقضايا باستخدام براءات الاختراع. وأشار الوفد إلى أن القضايا المهمة تتعلق بالبيئة وأنه أشرك المجتمع المحلي في عمليات التصنيع والصيانة. وكانت تجربة الجمهورية الدومينيكية ناجحة ومفيدة للغاية. وحددت نطاق الصناعة الزراعية لأنه كان قطاعاً هاماً لاقتصاد البلاد ويتماشى مع

القطاعات التي سبق ذكرها. ونظرا لخبرته في المجالات التي أدت إلى المزيد من المشاريع وبراءات الاختراع ومزيد من المعرفة المرتبطة بالملكية الفكرية، أعرب الوفد عن استعداده للعمل بشأن القضايا المثارة.

67. وذكر وفد رواندا أنه أحد أفضل برامج المساعدة التقنية لحل المشكلات، ومهم للغاية بالنسبة لتحديد المجالات التي تفتقر إلى التكنولوجيا وإيجاد التكنولوجيا المناسبة لدعم التنفيذ. وأفاد بأن العملية سلسلة جدا، وأجريت العمليات الوطنية بنجاح فيما يتعلق بتحديد الخبراء الوطنيين والفرق الوطنية متعددة الجهات. وقام الخبراء الوطنيون وكذلك الخبراء الدوليون بتحديد المزيد من التكنولوجيا المطلوبة والأنشطة التدريبية المضطلع بها في مجال بناء القدرات التكنولوجية. وأخيرا، تم تحديد المجالين حيث كانت هناك حاجة للتكنولوجيا فيها وهما تقطير المياه والزراعة المائية. وشكر الوفد مدير عام الويبو من خلال مدير المشروع على تنفيذ المشروع. وأعرب عن تطلع بلاده إلى مواصلة الاستفادة من هذه المشاريع التي تهدف إلى حل المشكلات على أرض الواقع. وسلط الضوء على أهمية استضافة برنامج التدريب بين الأقاليم على استخدام الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي والتنمية. وأعرب عن فخر بلاده باستضافة مسؤولي المدن من خمسة عشر دولة من أقل البلدان نموا في إطار المساعدة المقدمة من الحكومة السويدية والويبو، حيث اجتمعت وفود من الجامعات ومراكز البحوث ووزارة العلوم والتكنولوجيا والأنشطة الزراعية والتجارية لمناقشة كيفية دمج التآزر بين الملكية الفكرية والعلوم والتنمية.

68. وأعربت الأمانة (السيد شيتكورو) عن امتنانها للدول الأعضاء على الاضطلاع بالمشروع على أساس تحليل الاحتياجات. وذكرت بأنه يخدم أغراض تنمية المجتمعات والبلدان ككل. كما شكرت الأمانة وفد الجمهورية الدومينيكية على تبادل الخبرات وشكرت الوفود الأخرى التي أدلت ببياناتها.

69. واختم الرئيس المناقشة حول المشروع نظرا لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من جانب الحضور. ثم دعا الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي عن مشروع التعاون حول التنمية والتثقيف في مجال حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني لدى مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

70. وذكرت الأمانة (السيد بديوي) أن المشروع يهدف إلى المساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية رقم 3 و10 و45. وسعى لتقديم المساعدة التقنية والمهنية لمؤسسات التدريب القضائي في الدول النامية وأقل البلدان نموا من أجل مساعدتها على التثقيف في مجال نزاعات حقوق الملكية الفكرية بكفاءة وفعالية على نحو يضمن الترابط مع احتياجات التنمية المحددة وألويات البلدان المستفيدة. وتم اختيار أربعة بلدان تجريبية وهي كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. وتمثل تلك البلدان على التوالي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادئ ومنطقة إفريقيا. وتمثل نيبال مجموعة أقل البلدان نموا. وشكر المنسقين الإقليميين على دعمهم في تسهيل عملية الاختيار وشكر البلدان المختارة على مساهماتهم وتعاونهم. وتم الانتهاء من عملية الاختيار في يوليو 2016، وبالتالي، بدأ تنفيذ المشروع في 15 يوليو 2016. واعتبارا من تاريخ نشر الوثيقة CDIP/18/2 في يوليو 2016، أسست الأمانة علاقات وثيقة مع البلدان التجريبية، ونظمت دورات إعلامية وأرسلت استطلاعات لتقييم الاحتياجات لدى الدول المستفيدة. ولا يزال المشروع في مرحلة الإنشاء.

71. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا بصفته الوطنية، أن بلاده هي إحدى البلدان التجريبية المستفيدة. وكان المشروع بصدد عملية إنشاء مراكز تنسيق وينتظر ردود الفعل حول عمليات المسح وإجراء تقييم للاحتياجات. ولضمان التنفيذ الكفء والفعال لهذا المشروع، أعرب الوفد عن أمله في أن يستفيد أصحاب المصلحة المختارين من السلطة القضائية في البلاد من المشروع. وأعرب عن مشاركته الكاملة لضمان التنفيذ المتوازن والناجح وفي الوقت المناسب للمشروع.

72. وأيد وفد إثيوبيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، في بيانه السابق. ورأى أن الملكية الفكرية أداة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ورحب بدعم المدير العام في تنفيذ أجندة التنمية. وأفاد أن أجندة التنمية هامة للمساهمة في تحقيق النجاح لخطة النمو والتحول الخمسية الثانية من إثيوبيا. وأعرب عن تقديره للاستفادة من المشروع، والمشروع الحالي يهدف إلى المساهمة في بناء القدرات الوطنية لإثيوبيا في تطوير القدرات التكنولوجية في

احتياجات التنمية الوطنية التي تم تحديدها من خلال استخدام المعلومات التقنية والعلمية. وفي هذا الصدد، أشاد الوفد المتابعة عن كئيب مع فريق إدارة المشروع. وأقر المشروع بالتقدم والمعلم الرئيسية التي شملت مشاورات مع مجموعة الخبراء الوطنيين واستكمال تحديد مجالي الاحتياجات ذات الأولوية. وأكد الوفد على استمرار التزامه خلال اضطلاع الويبو بدورها في المشروع. وأعرب الوفد عن أمله في أن تقر الدول الأعضاء النتائج الإيجابية للمشروع. ومن شأن ذلك أن يسمح لإثيوبيا بالاستفادة من استكمال المشروع في الإطار المناسب الذي سيمكن من تنفيذ خطة العمل بالتعاون مع الويبو. وأكد مجدداً على التزامات إثيوبيا للعمل بشكل وثيق مع الويبو، وأعرب عن ثقته في دعم المنظمة الذي كان حاسماً لتحقيق التنمية.

73. وأشار وفد الصين في التقرير إلى أنه للتخفيف من التحديات المتعلقة بسرعة الإنترنت في بعض الحالات، يُقترح أن تضمن الويبو نشر طباعة أدوات الملكية الفكرية للقضاة. وأيد هذا النهج. ولكن، لأغراض استفادة جمهور أوسع في الوقت الذي يتم فيه إنتاج أدوات حقوق الملكية الفكرية للقضاة، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه ينبغي النظر في إتاحة تلك المواد التدريبية الهامة على مواقع الويبو الرسمية.

74. واعتبر وفد البرازيل أنه من المهم جداً أن يكون هناك تحسين للقدرات المؤسسية والمعرفة من قبل السلطات المحلية في البلدان النامية. وفي حين أنه من المبكر جداً أن يكون هناك نقاط ومعلومات محددة متاحة حول المشروع، أكد الوفد على رأيه بأن مشاريع اللجنة يجب أن تركز بالضرورة على التنمية كمحفز لأنشطتها. وأفاد بأن الويبو عرضت بالفعل مجموعة من الأدوات المفيدة لتعزيز التدريب المنتظم في مجال الملكية الفكرية. وكانت القيمة التي أضافها مشروع اللجنة هي أنها أخذت في الاعتبار الجوانب الموجهة نحو التنمية مثل تلك المذكورة في التوصيات الثلاث التي ينفذها المشروع.

75. وأكد وفد نيجيريا، متحدثاً بصفته الوطنية، أنه خلال تنفيذ المشروع كانت هناك حاجة لنشر أي معلومات تتعلق به وتم تنفيذها بالدعم الكامل من البلدان المستفيدة. كما أشار إلى أن عمل السلطة القضائية وسري بطبيعته ويمكن أن يكون حساساً جداً.

76. وذكرت الأمانة (السيد بديوي) أن المشروع لا يزال في مراحله المبديّة، وسيتم تحديد النقاط المحورية وينبغي اختيار الاستشاريين الوطنيين بالتنسيق مع البلدان المستفيدة، فضلاً عن ردود الفعل التي تم جمعها حول الدراسة وتم إرسالها بالفعل. وسيجري تحليل لردود الفعل فضلاً عن مساهمات البلدان المستفيدة. وستقوم الأمانة كذلك بتنفيذ زيارات في تلك البلدان. كما أشارت إلى أنها ستتيح الوثيقة للجمهور على شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بالوثائق الأخرى والعناصر الحساسة أو البنود التي يمكن تطويرها، تحتاج الأمانة إلى التحقق من ترخيص البلدان المستفيدة. وسيقع على عاتق الحكومات الوطنية مسألة تقرير ما إذا كان يجب إتاحة الوثيقة أو المشروع أو النشاط أو أي معلومات أخرى على موقع الويبو. وأكدت الأمانة أن الهدف الرئيسي للجنة هو التركيز على التنمية وعلى عنوان المشروع المذكور "التنمية والملكية الفكرية". ولذلك، لم يكن هناك أي شك في أن هذا المشروع سيركز على التنمية.

77. واختتم الرئيس المناقشة حول المشروع المعني نظراً لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من جانب الحضور. ثم دعا الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي عن مشروع استخدام المعلومات المتاحة في الملك العام لفائدة التنمية الاقتصادية.

78. وذكرت الأمانة (السيد زاكوفسكي) أنه تم اعتماد المشروع خلال الدورة السابعة عشرة للجنة. كما أفادت بأنه يهدف إلى استكمال مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار القائمة عن طريق إضافة خدمات وأدوات جديدة لتلك التي تم توفيرها في الوقت الراهن. ولم يسمح المشروع بتحديد الاختراعات المتاحة في الملك العام فحسب، بل دعم المخترعين والباحثين وأصحاب الأعمال في استخدام هذه المعلومات بهدف توفير نتائج البحوث والمنتجات الجديدة، وبالتالي المساهمة في استغلال واستخدام أكثر فعالية للاختراعات في الملك العام باعتباره مصدراً لتوفير المعرفة والإبداع المحلي وزيادة القدرة الاستيعابية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في التكيف واستيعاب التكنولوجيات المختلفة. وذكرت الأمانة أنه منذ اعتماد المشروع في أبريل 2016، كلفت الأمانة مسئول البرنامج المساعد بتنسيق أنشطة المشروع، لاسيما مدخلات الاستشاريين الخارجيين.



وستتضم هيئة المستشارين الخارجيين اثنين من الخبراء الرئيسيين المتخصصين في الموضوعات ذات الصلة لتنسيق وتعديل الدليلين. وسيكون أحد الدليلين بشأن تحديد الاختراعات في الملك العام، والآخر بشأن استخدام واستغلال الاختراعات في الملك العام. وعينت الأمانة لهذا الغرض خمسة خبراء مشاركين متخصصين في الموضوعات ذات الصلة لصياغة فصول معينة من تلك الأدلة العملية. وسيقوم ثلاثة منهم بصياغة دليل بشأن تحديد الاختراعات في الملك العام. وسيقوم أحد الخبراء المشاركين بصياغة الفصل المعني بتحديد احتياجات المستخدمين من المعلومات المتعلقة بالبراءات. وسيقوم خبير آخر بصياغة الفصول المعنية بقواعد بيانات البراءات وحرية إجراء البحث وآخر بشأن قراءة المطالبات ومعلومات الوضع القانوني. سيقوم اثنين آخرين من الخبراء المشاركين بصياغة فصول الدليل المعني باستخدام الاختراعات في الملك العام، وخبير بشأن تطوير المنتجات وآخر بشأن تصميم المنتجات. وتم الآن تعيين جميع الخبراء المشاركين المختصين وبدأوا العمل بشأن مهام كل منهم. كما عينت الأمانة مقاول لتطوير الخصائص والتحسينات الجديدة على بوابة سجل براءات الاختراع التي ستوفر مؤشرات عن الوضع القانوني. وكان المشروع يسير حسب الموعد المحدد إلى حد كبير. وكان من المتوقع أن يكون جاهزا بحلول شهر ديسمبر 2016. وسيكون ذلك بمثابة مشروع مقدم من الخبراء المشاركين المتخصصين في الموضوعات ذات الصلة. وبعد ذلك سيتم مراجعة المشروع الأول واستكماله من قبل الخبراء الرئيسيين المتخصصين في الموضوعات ذات الصلة في نهاية يناير 2017. وأعربت الأمانة عن توقعها بأن تبدأ مرحلة البلدان التجريبية في أبريل 2017، وبعد ذلك يمكن أن يبدأ تجميع وتحرير الحالات القطرية المختلفة في أكتوبر 2017. ومن المتوقع أن تكون الإصدارات النهائية من الأدلة جاهزة بحلول نهاية السنة التالية.

79. وأشار وفد الجمهورية الدومينيكية إلى أن بلاده تعزز حاليا استخدام الابتكار في الملك العام من أجل التنمية الاقتصادية من خلال مراكز الويبو للتكنولوجيا ودعم الابتكار. وذكر الوفد أن قواعد البيانات لدى بلاده للأسف غير كافية فيما يتعلق بالوضع القانوني للاختراعات. ولذلك كان من الصعب إلى حد ما الحصول على تلك المعلومات أو تعزيز استخدامها بين المخترعين والباحثين. وأعرب الوفد عن تأييده للمشروع. وذكر أن المشروع هام جدا وأعرب عن أمله في أن يرى نتائج إيجابية. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة الاستراتيجية التي ستستخدم من أجل التعرف على التكنولوجيا في الملك العام، حيث أن تلك المعلومات لم تكن متوفرة في غالبية البلدان. واستفسر الوفد عن الدول المشاركة في المشروع.

80. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده أن هذا المشروع سيساعد على تحسين خدمات مراكز الويبو للتكنولوجيا ودعم الابتكار الحالية والمستقبلية وتعزيز قدرات المخترعين في البلدان النامية وأقل البلدان نموا على الابتكار واستيعاب التكنولوجيات المختلفة. ولذلك، اقترح الوفد أنه ينبغي للويبو أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تحقيق نتائج واقعية في مجال تطوير المشروع خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد أنه الأدلة بشأن تحديد واستخدام الاختراعات في الملك العام وردت في الصفحة 2 من الملحق 5 باللغة الفرنسية والإسبانية بدلا من ما قررته الدورة السابقة بشأن توفير الدليلين بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

81. وأعرب الرئيس، معبرا عن أن وجهة نظر بلاده، عن اتفاقه مع التصريحات التي أدلى بها وفد من الصين، وأضاف أن الاستخدام السليم للغات الرسمية في العمل وفي الدورات كان أيضا بمثابة مسألة حساسة بالنسبة لبيرو.

82. وتناولت الأمانة (السيد زاكوفسكي) مسألة الاستراتيجية المستخدمة في تحديد الاختراعات المتاحة في الملك العام بالنسبة للدول والتعرف على وضعها القانوني في تلك البلدان. وأفادت بأنه كان من الصعب بالفعل إيجاد المعلومات. وكانت الخطوة الأولى لمعالجة هذه المسألة في المبادئ التوجيهية. وسيكون أحد فصول دليل تحديد الاختراعات عن كل مختلف قواعد البيانات المتاحة، كل ما هو متاح بالقدر الذي يسمح به الوضع القانوني وكذلك الطرق الفنية لتنفيذ حرية البحث - أي شيء مناسب وعملي في تحديد الوضع القانوني لبراءات اختراع معينة في بلد بعينه. وبالتوازي، كان المشروع ينمي ويطور بوابة براءات الاختراع، التي وفرت معلومات لكل دولة بشأن الوضع القانوني في البلدان المعنية. وتم تطوير تلك البوابة بشكل إضافي بحيث تكون ذات دلالة قدر المستطاع لإيجاد معلومات عن كل بلد بعينه وبحيث يمكن لأي شخص مهم

بالتعرف على الوضع القانوني لدولة بعينها أن يعرف ما هو الوضع في تلك الدولة. ولكن، لن تقدم بوابة تسجيل براءات الاختراع معلومات الوضع القانوني. وعادة ما تتوفر تلك المعلومات لدى المكتب الوطني ولكنها يمكن أن تشير إلى ما يمكن إيجاده بالنسبة للعديد من البلدان. وأشارت الأمانة إلى أنه حتى الآن لا توجد بلدان تم اختيارها للمشروع، والأمانة مستعدة لتلقي الطلبات من جميع الدول الأعضاء عندما تنتقل إلى مرحلة البلدان التجريبية. وقد تلقت بالفعل بعض تعبيرات الاهتمام وسيتم النظر فيها. وستنظر الأمانة في ست دول بالنسبة للمشاريع التجريبية. وفيما يتعلق بترجمة الأدلة، أعربت الأمانة عن أسفها بأنه طُرح على اللجنة معلومات غير صحيحة، وأبلغت بأنه سيتم ترجمتها إلى جميع لغات الأمم المتحدة حسب المقرر. ويُتوقع ذلك في بداية 2018. ولذلك، أكدت على أنه سيتم ترجمة كل الأدلة بلغات الأمم المتحدة الست على النحو المتفق عليه.

83. واختتم الرئيس المناقشة حول المشروع المعني نظراً لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من جانب الحضور. ودعا الأمانة إلى تقديم التقرير المرحلي لمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية الأخرى - المرحلة الثانية.

84. وأفادت الأمانة (السيدة كرويل) أن المشروع كان قائماً على التوصيات رقم 1 و2 و4 و10 من أجندة التنمية الخاصة بالويبو. وكان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو دعم تطوير القطاع السمعي البصري الإفريقي من خلال بناء القدرات وزيادة فهم واستخدام نظام حق المؤلف في المراحل الرئيسية لتمويل وإنتاج واستخدام المصنفات السمعية البصرية. وكان قائماً على الاقتراح الذي تقدم به وفد بوركينا فاسو والذي تم تطويره من قبل أمانة الويبو بالتعاون مع الوفد المذكور وتم اعتماده من قبل اللجنة في دورتها التاسعة. وتضمن المشروع ثلاثة بلدان تجريبية هي بوركينا فاسو وكينيا والسنغال. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع خلال الفترة من 2013 إلى 2015 وجرى تقييمه في وقت لاحق. وتم اعتماد المرحلة الثانية من المشروع من قبل اللجنة في دورتها السابعة عشرة، إلى جانب تمديد نطاق المشروع ليشمل دولتين أخريين وهما المغرب وكوت ديفوار. وتم تأسيس المرحلة الثانية استكمالاً للمرحلة الأولى، والتي بنت على الزخم الإيجابي الذي تحقق في بناء الوعي حول فوائد الملكية الفكرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري. وتكمل هذه المرحلة الجهود المبذولة لتحفيز استخدام نظام الملكية الفكرية من خلال أنشطة أكثر تركيزاً. وتم تنفيذ المشروع في سياق التطور والنمو السريع في القطاع السمعي البصري في أفريقيا، والمرتبب بتأثير التحول المستمر إلى التلفزيون الرقمي الأرضي. وكان لهذا التحول آثاراً كبيرة فيما يتعلق بعدد قنوات البث المتاحة والتي زادت بسرعة كبيرة، وكان له تأثير أيضاً من حيث القواعد الجديدة للمحتوى بالنسبة لهيئات البث التي واجهت التزامات جديدة بشأن الامتثال لحصص المحتوى المحلي والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي 50 - 70 في المائة من البرمجة المحلية. وأفادت الأمانة أن السياق التكنولوجي الجديد وفر فرصاً كبيرة لتحفيز المجال المحلي والاقتصاد السمعي البصري لأن القطاع مدر للدخل إذا ما تم تطويره بشكل صحيح وقادر أيضاً على مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. وأشارت الأمانة إلى التحديات الخاصة بالأنشطة التي تم تنفيذها. وأفادت بأنه في تلك المرحلة، استطاعت إدارة المشروع التواصل مع كل دولة من الدول المستفيدة لتأكيد دعمها لعملية التنفيذ، وبدأت في تصميم خطط العمل. وذكرت بان تنفيذ المرحلة الثانية سيستمر ليكون تنفيذاً خاصاً بكل دولة ومبني على التعاون الوثيق بين إدارة المشروع لدى الويبو والجهة المختصة التي تم تعيينها من قبل كل دولة. وثبت أن هذا التعاون مفيد جداً في كل خطوة من خطوات تنفيذ المرحلة الأولى، بحيث يتم تصور احتياجات الدولة في بيئة سريعة التطور وتصميم الأنشطة المناسبة. واستطاع فريق الويبو لإدارة المشاريع أن يوفر بعد حدوث بعض التأخير لأسباب إدارية، موظفين بدوام جزئي الذين لديهم بعض الخبرة المناسبة، بما في ذلك في إدارة المشروع، والذين بدأوا في توفير الدعم الإداري. كما اضطلع فريق الويبو لإدارة المشروع بعملية التشاور مع البلدان المستفيدة لتحديد المشاريع والأنشطة القطرية. وتم بالفعل اعتماد عدة أنشطة تتعلق بالتدريب وبناء القدرات المهنية التي كانت في المرحلة التنظيمية والتحضيرية للتنفيذ اعتباراً من شهر ديسمبر 2016. وتمثل أحد العناصر الرئيسية الأخرى للمشروع في تطوير تدريب مهني على الانترنت للمساهمة في تطوير قدرات محلية دائمة. وكان مشروع التعلم عن بعد بشأن حق المؤلف للمتخصصين في صناعة السينما قيد التطوير في إطار المرحلة الأولى. وتم تطويره من قبل فريق من الخبراء الدوليين وخبراء من

أفريقيا بالتعاون مع أكاديمية الويبو. وحتى الآن، صيغت حوالي عشر وحدات محددة تغطي مختلف مراحل الاستخدام السمعي البصري من التنمية إلى التمويل. ويمكن اعتبار أن نشاط المشروع كعمل قيد التنفيذ. وسيتم دعم محتوى التعلم عن بعد وتطويره بشكل إضافي خلال فترة المرحلة الثانية ككل، بحيث يأخذ في الاعتبار مدخلات أنشطة بناء القدرات التي سيتم تنفيذها في البلدان. وأعربت الأمانة عن اعتقادها بأن هذا النهج سيكون قادرا على أن يأخذ في الاعتبار وإلى حد كبير التحديات والفرص التي تواجهها البلدان الأفريقية، وتصميم برنامج التعلم عن بعد حسب الواقع المحلي والتقاليد القانونية القائمة، مع التأكيد على أن المتخصصين الأفريقيين في صناعة السينما يمكن أن يتعرفوا على أفضل الممارسات الدولية في الأسواق السمعية البصرية العالمية. وفيما يتعلق بأطر التقارير ومكونات إدارة المشروع، تم البدء بالفعل في بعض الخطوات الأولية فيما يتعلق بالأنشطة في مجال إدارة الحقوق. وتم إجراء بعض أنشطة التدريب في الموقع لصالح المستفيدين من كوت ديفوار والسنغال الذين تابعوا بعض الزيارات الدراسية في كل من فرنسا والجزائر بالمكتب الجزائري لحق المؤلف. وشكرت الأمانة المكتب الجزائري لحق المؤلف على استضافة الأنشطة التدريبية. وبناء على طلب مجلس حق المؤلف في كينيا وبالتعاون مع هيئة صناعة السينما الكينية، تم تطوير دليل لحق المؤلف للمتخصصين في صناعة السينما وطباعته. كما استمر المشروع في توفير بعض الدعم لحكومة السنغال بشأن إنهاء مشروع قانون الاتصالات لضمان ملاءمته مع قانون ومبادئ حق المؤلف. كما تعمل الأمانة حاليا على صفحة ويب لهذا المشروع، والتي ستوفر تحديثات منتظمة عن تطوير المشروع. وأفادت بأن تنفيذ المرحلة الثانية لا يزال في مرحلة مبكرة. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع وفقا للجدول الزمني المعتمد. وشكرت الأمانة وفود بوركينافاسو والسنغال والمغرب وكوت ديفوار وكينيا على تعاونها وقيادتها لتحفيز تنفيذ المشروع نحو النجاح.

85. واختتم الرئيس المناقشة حول المشروع المعني نظرا لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من جانب الحضور. والتفت إلى تقارير الإنجاز ودعا الأمانة إلى تقديم تقرير الإنجاز حول المشروع التجريبي بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لفائدة تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

86. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنه خلال الدورة السابقة للجنة، وأثناء تلاوة العمل المستقبلي للدورة الحالية، ذكرت الأمانة أنه سيكون لديها تقرير تقييم حول المشروع التجريبي بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لفائدة تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفي التقرير الوارد في الوثيقة CDIP/18/2، الصفحة 11، المرفق السابع، كانت هناك إشارة إلى الوثيقة رقم 8/18 كتقرير تقييم للمشروع. وللأسف، لم يتم التمكن من إنهاء تقرير التقييم. وتم التعاقد مع خبير استشاري خارجي، والذي أبلغ الأمانة في مرحلة متأخرة بعض الشيء بأنه نظرا لأسباب شخصية لم يتمكن من استكمال هذه المهمة. وبالتالي سيتم تقديم تقرير التقييم في الدورة المقبلة للجنة. وتعزو الوثيقة رقم 8/18 الآن إلى وثيقة أخرى بعنوان وصف مساهمة هيئات الويبو للتنمية.

87. وقدمت الأمانة (السيدة زاراغا) تقرير الإنجاز. واعتمدت الدول الأعضاء في الدورة الثانية عشرة للجنة اقتراحا قدمه وفد جمهورية كوريا حول مشروع تجريبي جديد في مجال الملكية الفكرية وإدارة التصميم لفائدة تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ونفذت الأمانة المشروع اعتبارا من مايو 2014 إلى مايو 2016 في الأرجنتين والمغرب، وعملت في تعاون وثيق مع المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين، ومع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. وتم وضع برامج وطنية مخصصة لتنفيذ المشاريع في الأرجنتين والمغرب. ونظرا لأهمية الاستفادة من القيمة التي يمكن لشركات التصميم المكثف أن تجلبها إلى اقتصاداتها، تم صمم التدخل التجريبي بنهج شمولي وتكاملي وضمان اصطفاك كافة عناصر المشروع وأنها متناغمة وتم تنسيقها بالكامل بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ودمج المشروع مجموعة واسعة من المهارات ونهج شبكي يجمع بين الكيانات العامة والخاصة لتعزيز الاستراتيجيات التي يقودها التصميم بدعم من استخدام الملكية الفكرية، بهدف إطلاق إمكانات الدول في التصميم. وعمل التدخل على مستويين. فعلى المستوى المؤسسي، حصلت كلا البلدين على دعم لتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لحماية التصميم بغرض توفير الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية المتكاملة والتي تستجيب لاحتياجات مجتمع الأعمال. وعلى مستوى المستفيدين، عمل المشروع مباشرة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحفزة للتصميم، بدعم من الخبراء الوطنيين، لتطوير استراتيجيات الملكية الفكرية المصممة حسب الطلب. وركزت المشورة على أفضل السبل

للاستخدام الاستراتيجي وحماية التصميم للاستفادة من الأصول القيمة بشأن الأسواق المحلية والعالمية المستهدفة. كما تم تقديم الدعم في عملية تطبيق الملكية الفكرية. ووضع المشروع مجموعة من المنهجيات والأدوات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستراتيجيات التي يقودها التصميم بدعم من استخدام حقوق الملكية الفكرية. وأسس المشروع لجنة وطنية توجيهية في كل دولة، ضمت في المراحل المبكرة كل من الحكومات المحلية والجمعيات وشركاء التصدير وغرف التجارة والجامعات والمدارس. وفي عام 2015، تم التوقيع على ميثاق المشروع أو الوثيقة التأسيسية في كلا البلدين لتعزيز انخراط الشركاء المؤسسين ومساهماتهم في كل البرامج القطرية والهدف المشترك المتمثل في الاستثمار في الابتكار على الصعيد الوطني من خلال تصميم وحماية الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال، أعلنت مدرسة تصميم في المغرب، وهي عضو في اللجنة التوجيهية، بأنها ستصمم دورة في مجال الملكية الفكرية لطلابها. وفي الأرجنتين، وقع القطاعين العام والخاص على الوثيقة التأسيسية للمصممين بتاريخ 7 أبريل 2015، بحضور وزير الصناعة الذي دعم المشروع وافتتح حديثين مرتبطين المشروع في تغطية من جانب وسائل الإعلام. وفي بداية المشروع، أجريت دراسات جدوى في كلا البلدين وشملت المسائل الموجهة إلى الوكالات الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى الوصول إلى أكثر من 2.000 مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقييم احتياجاتها وتوقعاتها واهتمامها بالمشروع. وعلاوة على الوصول إلى أكثر من 3.000 مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد عملية صارمة، تم اختيار 68 مشروعا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من بينها 42 مشروع في الأرجنتين و26 مشروع في المغرب. ونفذت ورش العمل المتعلقة بالفعاليات الوطنية للانطلاق وفعاليات إطلاق المشروع والتنوعية وبناء القدرات وكانت ذات تصنيف مرتفع، بما في ذلك ما يتعلق بأهميته وفائدته بالنسبة للاستخدام الملموس للنظام الوطني للملكية الفكرية من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد في أكتوبر 2015 مؤتمر صحفي حول البرنامج في المغرب وتمت تغطيته على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام. وأجريت الفعاليات الختامية في كلا البلدين، بما في ذلك أنشطة تبادل الخبرات والجوائز. وفي ديسمبر 2015، منحت الويبو والأرجنتين الشركة المستفيدة جائزة التفكير التصميمي لكأس الويبو لمشاريع الملكية الفكرية عن مستواها من تكامل التصميم وحماية الملكية الفكرية واستراتيجيتها التجارية. وفي المغرب، جرت الفعاليات الختامية في شهر مايو 2016، خلال أسبوع الملكية الفكرية بالدار البيضاء وتبعته جوائز أعيد التصميم الأفريقي التي أسسها أحد السفراء. ويقدم المشاركون الآن حماية الملكية الفكرية في استراتيجية أعمالهم وينظرون إلى حماية الملكية الفكرية باعتبارها ضرورة وليست أمر شكليا أو شيئا لا لزوم له. كما تم تعزيز التواصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الوطنية للملكية الفكرية. كما تم تحديد الآثار المضاعفة المبكرة نتيجة نهج شبكة المشروع. ولتحقيق النتائج، استخدم التدخل والرصد والتقييم الدقيق واشترط خبرات قوية لاسيما في إدارة التغيير الشامل مع المستوى المرتفع من الرضا لدى كلا الدولتين التجريبتين حول المشروع ونهجه الجديد للاستدامة. كما أظهرت النتائج أن المشروع عزم المساواة بين الجنسين على نحو فعال منذ المرحلة الأولى. وأظهر جمع بيانات المشروع في عام 2016 زيادة تطبيقات الملكية الفكرية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة بعد تدخل المشروع إجمالي 275 تطبيق، بما في ذلك 164 تصميم صناعي و111 علامة تجارية. كما قامت الأمانة بقياس مستوى الشركات على سلم التصميم، وهو نموذج لمركز التصميم الدنماركي يوضح إلى أي مدى دمجت الشركة التصميم في تفكيرها المتعلق بالأعمال. ويتطلب تسلق سلم التصميم تحولا ثقافيا في اكتساب المهارات الجديدة في مجال الأعمال والملكية الفكرية للمشاركة بالكامل باقتصاد التصميم. وأظهرت البيانات التي تم جمعها أن غالبية الشركات التي تقف الآن عند المستوى الرابع قد استخدمت التصميم وحماية التصميم كاستراتيجية لها. ونظرا للاهتمام المتزايد من جانب البلدان الأخرى بالمشروع، تم تقديم المشروع التجريبي للدول الأعضاء في حدث جانبي في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT) في ديسمبر 2015. كما نظم المشروع ورشة عمل لتبادل المعارف بين البلدان ومعرض للتصاميم خلال دورة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ونفذت الدولتان، منذ مايو 2016، استراتيجياتها وجررت مناقشات بشأن مرحلة ثانية محتملة من المشروع. وتم إصدار مواد ترويجية، بما في ذلك أشرطة فيديو، من أجل التواصل على أوسع نطاق حول التصميم والبرامج الأخرى. كما قُدم برنامج ناماديش (Namadish) من خلال شريط فيديو أثناء الحدث الذي نظمته الويبو في أكتوبر 2016، للاحتفال بمرور 100 عام على الملكية الفكرية في المغرب. وفي الدليل الصادر بشأن التصميم، سيتم نشر البرنامج مع دراسات الحالة والنتائج الأكثر تفصيلا

قريبا من قبل المعهد الوطني للملكية الصناعية (INP) في الأرجنتين. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في مقالة عن المشروع بمجلة الويبو إلى جانب رموز المشاركين وكذلك كتيبات المشروع باللغات الست. وفي سياق النقص المبدئي للثقافة الوطنية وحماية التصميم، أعتبر المشروع قوة دافعة للتغيير وتزايد الوعي في دعم وتطوير صناعات التصميم ونظام الملكية الفكرية الوطنية، الأمر الذي يساهم في احترام بيئة الملكية الفكرية للجميع.

88. وأيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد شيلي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد بأنه تناول الوثيقة CIDP/18/2، وتحديدًا تقرير الإنجاز بشأن المشروع التجريبي حول إدارة الملكية الفكرية والتصميم لفائدة تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، الذي اعتمد في اجتماع اللجنة والذي اختيرت فيه الأرجنتين مع المغرب كدولة تجريبية. وشكر الأمانة على العرض الذي قدمته في إطار هذا المشروع الذي نسقه المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI). وشجع وفد الأرجنتين على الانتفاع بالملكية الفكرية، لاسيما فيما يتعلق بحقوق التصميم الصناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير الدعم خلال عملية طلب الحماية. وظهرت التجربة في الدليل الذي يؤمل أن يُتاح قريباً. وشكر الوفد الويبو، وعلى الأخص الفريق المسؤول عن تنفيذ المشروع، على الدعم المقدم أثناء تنفيذه والذي جعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر وعياً بقضايا الملكية الفكرية.

89. وأعرب جمهورية كوريا عن امتنانه للدول الأعضاء والأمانة لإنجاح المشروع الذي اقترحتته بلاده. وأفاد أنه بالمضي قدماً واستخدام الدراسات، سيواصل اكتشاف واقتراح المشاريع، الأمر الذي من شأنه أن يوفر الدعم للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

90. وأكدت الأمانة (السيدة زاراغا) أن الهدف من دليل الأرجنتين أن يكون متاحاً للدول الأعضاء المهتمة بالأمر. وكان كلا البلدين دراستي حالة مثيرتين للاهتمام حيث يمكن من خلالهما رؤية نتائج ملموسة.

91. وأنهى الرئيس مناقشة الجزء الثاني من التقرير المرحلي نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى مقدمة من الحضور. ثم دعا الأمانة إلى تقديم الجزء الثالث من الوثيقة.

92. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن الجزء الثالث من الوثيقة CIDP/18/2 أشار إلى تنفيذ التسعة عشر توصية. وفي كثير من الأحيان، تساءلت الوفود التي لم تتذكر تاريخ أجندة التنمية عن ماهية تلك التوصيات التسعة عشر. وفي بداية انعقاد لجنة التنمية، حددت اللجنة 19 توصية يُنظر إليها باعتبارها لا تتطلب موارد بشرية أو مالية لتنفيذها. وكانت معظم تلك التوصيات في المقام الأول مبادئ من المفترض أن تتمسك بها المنظمة خلال إدارتها لكل أعمالها، ولا سيما حين تقديم المساعدة التقنية. وفي الوثيقة CIDP/18/2، أظهر المرفق الثامن على الجانب الأيسر منه استراتيجيات التنفيذ وعلى الجانب الأيمن أظهر الإنجازات. ومرة أخرى حددت اللجنة استراتيجية التنفيذ للأمانة لتحقيق الإنجازات في تلك المناطق. ومن هنا، بدأت بالتوصية 1. وكانت هذه هي جميع التوصيات التي، كما سبق ذكره، تم تحديدها بوصفها لا تتطلب موارد بشرية ومالية إضافية، مثل التوصيتين 1 و 3 وغيرها. واستند التحديث الخاص بكل إنجاز على الإسهامات الواردة من جميع الزملاء في المنظمة. وقامت شعبة تنسيق أجندة التنمية بتوليف تلك المعلومات وتجميعها معاً. وكانت تلك المعلومات خلفية للتوصيات التسعة عشر من التقرير المرحلي الواردة في الجزء 3 من الوثيقة. ثم أشارت الأمانة إلى أن هناك مشروع بأجندة التنمية اعتمدهت اللجنة في دورتها الثالثة في محاولة لتيسير التوافق بين الدول المانحة والدول المستفيدة. وعلى مدى فترة من الزمن، اكتسبت قاعدة البيانات اسماً جديداً، وهو منصة موفق الويبو (WIPO Match). ودعت الأمانة السيد مارسيلو دي بيترو، مدير شعبة المشاريع الخاصة، للاطلاع اللجنة على المنصة، قبل النظر في الوثيقة التي تم تقديمها للتو.

93. وذكرت الأمانة (السيد دي بيترو) أن المنصة هو نتاج لمشروع أجندة التنمية الذي وضع إطاراً يمكن من خلاله أن يلتقي مختلف أصحاب المصلحة بشكل طوعي وبطريقة خلاقة، في محاولة لإقامة روابط تعاون مختلفة. وحالياً كانت الويبو تعمل مع ثلاث منصات هي: ويو غرين وويو ريسيرش وكونسرتيوم ABC (للكتب التي يمكن الوصول إليها). وركزت على

المجال الرئيسي من خبرة الويبو ومعرفتها وممارستها في مجال أنشطة المساعدة التقنية. وقدمت الويبو المساعدة التقنية باستمرار على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد حققت خبرة ومعرفة هائلتين. وقدمت الويبو المساعدة التقنية على ثلاث مستويات. "1" مع ميزانيتها العادية المعتمدة مرتين في السنة. "2" من خلال التمويل، المسمى الصناديق الاستثمارية، والتي كانت في الأساس أموالاً مقدمة من الدول الأعضاء لتنظيم الأنشطة بصورة مشتركة مع الويبو فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية ومعظمها في البلدان الأوروبية. وكان هذه المستوى جديد؛ وهو "3" التوفيق بين مقدمي المساعدة التقنية والمستفيدين الذين لم يتلقوا تمويلًا من الويبو. ووسّع إمكانيات تقديم المساعدة التقنية. وفي عام 2011، وافقت لجنة التنمية على مشروع لإنشاء آلية صرف على الإنترنت سُميت قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (IP-DMD). وتم تقييم المشروع في عام 2012 وتم اقتراح بعض التوصيات. وعلى أساس المشروع الأولي، تم تجديد قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية مع توسيع العلاقة مع جميع أصحاب المصلحة وتوسيع منصة تكنولوجيا المعلومات. وتُسمى الآن موفق الويبو. ولأسباب أمنية لم يكن هناك أي وصول إلى المنصة بالكامل. وتم دعوة السيد بوجو يبوو لشرح كيفية عمل المنصة في الممارسة العملية وكيفية تقديم طلب مطابقة للحصول على المساعدة الفنية.

94. وذكرت الأمانة (السيد ويو) أن موفق الويبو أتاحت الفرصة للتفاعل بين جميع المناطق في العالم. وصارت الملكية الفكرية جزءًا من الحياة اليومية للجميع وتزايدت الطلبات القادمة من كل مكان طلبًا لتوفير المزيد من المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية ليس فقط فيما يتصل بالدعم المالي ولكن أيضًا لمشاريع محددة ذات بعد إنمائي. وكانت هناك بعض المشاريع التي تتطلب الكثير من التمويل. واستُخدم موفق الويبو أيضًا للعثور على جهات مانحة مالية محتملة. وذكرت الأمانة أن حكومة إسبانيا كانت تدرس الانضمام إلى المنصة واستخدامها كوسيلة لعرض نوع المساعدة التقنية التي كانت تقوم بها على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ومكنت المنصة التفاعل بين المناطق. واعتزمت الأمانة أيضًا تنظيم اجتماعات مع القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية مع شركات مثل فيسبوك وجوجل، وكذلك مع شركات من اليابان وكوريا والصين، ومن المأمول مع شركات من أوراسيا. وأنشأت المنصة صلة بين الملكية الفكرية والمساعدة التقنية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تنضم إلى منصة كذلك.

95. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للمطابقات الناجمة التي قدمتها الأمانة. وأيد الوفد بشدة مشروع موفق الويبو. وأنه يمكنه أن يعزز جهود الويبو الإنمائية. وكرست الويبو أكثر من 20 في المائة من ميزانيتها للأنشطة الإنمائية المتعلقة بالملكية الفكرية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتحالفت بالفعل مع العديد من الجهات في مجال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتدريب والتعليم وغيرها من الأنشطة. ويمكن تحسين الجهود مع الاستعانة بالتكنولوجيا وأدوات الإنترنت مثل موفق الويبو من أجل مضاعفة توافر المساعدة الإنمائية المتعلقة بالملكية الفكرية لمساعدة البلدان على تحقيق فوائد من نظام الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن استعدادة لرؤية الويبو وهي تقوم بتطوير موفق الويبو إلى منصة عالية المكانة تشتمل على معلومات دينامية ومحدثة وموثوقة لكل من مقدمي ومتلقي المساعدة التقنية، ويمكن أن تصبح منصة متطورة ذات ميزات جديدة تقوم على إسهامات أصحاب المصلحة.

96. وذكر وفد تونس أن قاعدة البيانات مهمة جدًا. وسمحت للذين يطلبون المساعدة التقنية والذين يمكنهم توفير المساعدة بالاتصال فيما بينهم وتجنب الاستخدام المزدوج أو التداخل في مجال المساعدة التقنية. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية تحسن النظام في المستقبل وترجمته إلى اللغة العربية بالنسبة للمجتمع العربي ليتمكن من المشاركة في النظام.

97. وتناولت الأمانة (السيد دي بيترو) التعليق الذي أدلى به وفد تونس. واعتزمت الأمانة ترجمة قاعدة البيانات إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة. وكانت المنصة في مرحلة البناء. وذكرت الأمانة أنه في بداية السنة القادمة ستكون متوفرة باللغة العربية أيضًا.

98. وأغلق الرئيس باب المناقشة بشأن الجزء الثالث من التقرير المرحلي نظرا إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور. ودعا الأعضاء لتقديم تعليقات عامة على الوثيقة CDIP/18/2.

99. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة بآء، وذكر أن التقرير الشامل تناول مرارا القدر الكبير من العمل الذي كرسته الويبو للتنمية. ورحبت المجموعة بالوصف التحليلي لكل مشروع وعملية التقييم الذاقي. وأشارت العناصر الواردة في مرفقات الوثيقة CDIP/18/2 وكذلك تقرير المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجنة التنمية (الوثيقة CDIP/18/7) إلى استمرار تنفيذ أجنة التنمية بنجاح وبشكل جدي في أنشطة التنمية في الويبو من خلال تنفيذ توصيات أجنة التنمية ذات الصلة. وكررت المجموعة موقفها القوي بأن على الويبو الاستمرار في قيادة تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال. نظام يحقق الابتكار والإبداع لصالح الجميع، بما يحترم الهدف الرئيسي لها وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وبما يشير إلى أن اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عملها. ومن شأن هذا النظام تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة إيجابية للتنمية.

100. وأشار وفد العراق إلى أنه قد تم إحراز الكثير من التقدم في مجال الملكية الفكرية بدعم من الويبو. وأن الشعب العراقي ظل يعاني على مدار سنوات من الدكتاتورية ومنذ ذلك الحين تعرض لعدد من الحروب والإرهاب الدولي. وكان لهذا تأثير كبير على هياكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد. وكانت المرحلة الأخيرة من المواجهة مع الإرهاب الدولي تهدد السلام والاستقرار الدوليين. وعرض الوفد الانتصار على الجماعة الإرهابية، وأشار إلى أن العراق كان مهد الحضارة الإنسانية. وأنه حقق تقدما كبيرا على الصعيدين الإنساني والاجتماعي على مر القرون، وأنه يريد إعادة اكتشاف الهوية التي حُرْم منها. ويمكن للويبو المساعدة من خلال برامجها لتعزيز القدرات وتطوير المشاريع في القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من أجل أن يصل العراق مرة أخرى إلى قدرته الإبداعية. ومن شأن هذا أن يقع ضمن تحقيق الأهداف النبيلة للويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في التعاون مع الويبو في جميع مجالات عملها.

101. وتحدث وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بتقرير إنجاز المشروع التجريبي للملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا الذي تم تنفيذه في اثنين من البلدان المختارة، وهما الأرجنتين والمغرب. وأشاروا إلى أن التقرير ذكر أنه قد تم الانتهاء من 117 تصميما صناعيا أو كان يجري الانتهاء منها كنتيجة للمشروع. وكانت تلك نتيجة ملموسة جدا للمشروع. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/18/2، وخاصة الاستراتيجيات المستخدمة والإنجازات المحققة، فضلا عن التحليل المفصل لكل مشروع. وأظهر ما قامت به الويبو من عمل كبير في تنفيذ أجنة التنمية فضلا عن المشاركة القوية من جانب المدير العام ومعاونيه في عملية التجسيد المستمر لتوصيات أجنة التنمية.

102. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن التقارير المرحلية الستة بشأن المشاريع الجارية تغطي مجموعة واسعة من توصيات أجنة التنمية في سياقات مختلفة. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة التقدم في تنفيذ المشاريع المختلفة. وأعربت عن تطلعها إلى تلقي التقارير النهائية بمجرد الانتهاء من المشاريع. وأشادت بالإدارة الممتازة والختام الناجح للمشروع التجريبي بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتطوير الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأخيرا، أعربت المجموعة عن تقديرها للتقرير الذي يتناول الاستراتيجيات المعتمدة لمعالجة كل توصية من توصيات أجنة التنمية والإنجازات الرئيسية.

103. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأحاط علما بالمرحل المختلفة من التقرير المرحلي. وأعرب عن شكره للأمانة على أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي واصلت تقديمها في أفريقيا وغيرها من المناطق النامية. وتطلعت المجموعة إلى مواصلة العمل مع الأمانة لضمان تنفيذ المشاريع بأفضل طريقة ممكنة.

104. وأغلق الرئيس باب المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/18/2 نظرا إلى لعدم ووجد تعليقات أخرى من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/18/3 - تقرير عن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية

105. قدمت الأمانة (السيد بالوش) الوثيقة CDIP/18/3 وذكرت أن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية عُقد في مقر الويبو في الفترة من 7 إلى 8 أبريل، عام 2016. وعُقد المؤتمر وفقا لقرار اتخذته اللجنة في دورتها الرابعة عشرة. وورد القرار في الفقرة 16 من ملخص الرئيس وشمل أيضا عنصرا يتعلق بقائمة المتحدثين. وتلقت الأمانة عددا كبيرا من المساهمات من الوفود والبعثات الدائمة في جنيف. ووضعت قائمة بالمتحدثين على أساس تلك المساهمات، وعلى القائمة التي تم وضعها سابقا عندما كان من المفترض أن يعقد المؤتمر في عام 2013. ثم أشارت الأمانة إلى أن اللجنة، في دورتها الحادية عشرة عند النظر في الوثيقة CDIP/11/5، وافقت على الأمور اللوجستية والفنية الأخرى بشأن المؤتمر. ومن ثم أثناء انعقاد وتنظيم المؤتمر، أحاطت الأمانة علما بذلك التوجيه وتصرفت وفقا له. وفي جملة أمور طلب القرار من الأمانة تقديم تقرير مفصل إلى اللجنة. واشتملت الوثيقة CDIP/18/3 على ذلك تقرير الواقعي.

106. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، ورحب بالتقرير الوارد في الوثيقة CDIP/18/3. إنه يسمح للوفود بإدراج المناقشات التي أجريت خلال هذا الحدث في المداولات والمقترحات المستقبلية. واعتبرت المجموعة أن الأنشطة مساهمة في الحوار بين القطاعات حول قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وأعربت عن أملها في أن يستمر انعقاد مثل هذه المؤتمرات.

107. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالتقرير الصادر بشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وركزت المناقشات على دور الملكية الفكرية في التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتبادل الخبرات واستكشاف الآفاق المستقبلية. ورأت المجموعة أن المؤتمر الناجح منتهى مفيد لتبادل الخبرات والأفكار والفرص والمعرفة بشأن المرونة الموجودة في النظام الدولي للملكية الفكرية. وتعزز المؤتمر من خلال دراسات حالة مركزة مقدمة من إثيوبيا وجامايكا ومولدوفا وباكستان. ورأت المجموعة أن المؤتمر أبرز العوائق والصعوبات الكامنة في النظام الدولي للملكية الفكرية التي يمكن أن تحول دون النمو المدفوع بالمعرفة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا النامية، على النحو الذي أعرب عنه بشكل بليغ في خطابه الرئيسي السيد روب ديفيس، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وتعرفت المجموعة على الآراء المتنوعة والأفكار المهمة التي انبثقت من المؤتمر والأثر الذي يمكن أن يكون للمؤتمر من الناحية الواقعية على مبادرات السياسات وأنشطة تشجيع الملكية الفكرية من البلدان المحتاجة، ورأت المجموعة أن المؤتمر يجب أن يشكل جزءا هاما من عمل اللجنة. واقترحت المجموعة الأفريقية أن تعقد لجنة التنمية مؤتمرا نصف سنوي عن الملكية الفكرية والتنمية قبل الدورة الأولى للجنة التنمية في نفس السنة. ولضمان إجراء مناقشة أكثر شمولا في الموضوعات المحددة قد تركز المؤتمرات المقبلة على ما لا يزيد عن ثلاثة محاور. ورأت المجموعة أن ممارسة المؤتمرات المقبلة ستستمر في توفير فرص مفيدة لتبادل الخبرات والأفكار من المورد الغني المتمثل في أصحاب المصلحة والدول الأعضاء والمؤسسات الأكاديمية والقضائية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن شأنها أن توفر فرص التواصل للمائة الاحتياجات وتطوير أنشطة التعاون والمساهمة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وعلاوة على ذلك، كان هناك موضوع مهم متكرر في المؤتمر تمثل في عدم توافر معلومات كافية عن علاقة و/أو تأثير حقوق الملكية الفكرية على الابتكار والإبداع في الجنوب. واقترحت المجموعة إجراء دراسة مستقلة على علاقة حقوق الملكية الفكرية بالابتكار والإبداع وتأثيرها عليهما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من منظور التنمية. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بإمكانية تقديم مثل هذه الدراسة إلى الدورة العشرين للجنة التنمية للنظر فيها. وفي الختام، شجعت المجموعة اللجنة على النظر في المقترحات والمزايا والقيمة المضافة التي سيجلبها العمل إلى لجنة التنمية وإلى تزايد المبادرات المقدمة من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

108. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن المؤتمر والتقرير كانا متاحين بالفعل للجمهور من خلال البث الشبكي وبالتالي، كان باستطاعة أصحاب المصلحة المعنيين الاستفادة أيضا من المناقشات.



109. وتحدث وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن المؤتمر قدم عروضاً مثيرة للاهتمام من المتحدثين من مختلف البلدان والخلفيات المهنية وعالج مجموعة واسعة من المواضيع مثل البراءات والحصول على الأدوية وحقوق المؤلف. وكانت جميع العروض والمعلومات المقدمة لمحّة عامة جيدة ونظرة أفضل داخل مختلف الموضوعات. وركزت المناقشات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدور الملكية الفكرية، وفي الوقت نفسه عالجت التحديات الحالية والمستقبلية للملكية الفكرية. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالفعاليات الجانبية ودراسات الحالة المعروضة. وأوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه الملكية الفكرية في نشر الإبداع والابتكار في جميع أنحاء العالم. وأكد المؤتمر تأثير الملكية الفكرية واستغلالها في مختلف المجالات وضرورة رفع مستوى الوعي بالملكية الفكرية. وأوضح أن كل دولة قادرة على تصميم نظام الملكية الفكرية الخاصة بها بما يتفق مع ظروفها وخصوصياتها الوطنية.

110. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذكر أن المتحدثين مثلوا جميع المناطق وعالجوا مختلف التحديات المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية. وتمت مناقشة مسألة الملكية الفكرية والتنمية في كافة جوانبها. وتم أخذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية بعين الاعتبار. وكان تصميم نظام الملكية الفكرية على أساس احتياجات كل بلد واحداً من محاور المؤتمر، مثلما كان التعاون على المستوى العالمي والملكية الفكرية لأغراض التنمية. واستندت العروض التقديمية على تجارب الدول الأعضاء بشكل فردي مما مكن الجمهور من إجراء مناقشات قائمة على الأدلة. وتناول المؤتمر بنجاح مجموعة واسعة من المواضيع الملكية الفكرية مثل المؤشرات الجغرافية والبراءات وحقوق المؤلف. وأظهر أن الملكية الفكرية أداة فعالة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويمكن تكيفها وفقاً لاحتياجات الدول الأعضاء.

111. وأشار وفد الصين إلى أهمية المؤتمر بعد دخول أجندة تنمية الويبو إلى مرحلة جديدة. وكان المتحدثون في المؤتمر من خلفيات ومناطق مختلفة مما أسفر عن تبادل مثمر للأفكار في مجال الملكية الفكرية والتنمية وأضاف دينامية جديدة لنظام الملكية الفكرية العالمي. وحضر المؤتمر أكثر من 400 مشارك من بينهم ممثلون للدول الأعضاء وخبراء وعلماء وحكومات وأصحاب حقوق ملكية فكرية ورجال صناعة وجمعيات وجامعات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وعلق الوفد أهمية كبيرة على هذا المؤتمر، وأعرب عن أمله في أن يستوعب جميع الأطراف نتائج المؤتمر ويستفيدوا منها.

112. وأشار وفد البرازيل إلى أن السيد فرانسيس غري أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن المؤتمر يهدف إلى دراسة الصلات بين الملكية الفكرية في الاقتصاد المعاصر وحمية التنمية. ووافق الوفد على البيان وأبرز ضرورة الاستمرار في معالجة حتمية التنمية هذه في الويبو. كما سلط الضوء على أهمية البيان الذي أدلى به السفير ألبرتو دالتو في حفل الافتتاح. ويجب الويبو كجزء من منظومة الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال لتنفيذ جدول أعمال عام 2030. واتفق الوفد مع الرأي القائل بأن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تقود الجهود المشتركة للمجتمع الدولي لسنوات عديدة قادمة، وينبغي على جميع أصحاب المصلحة إيلاء الاهتمام الواجب لها. وفي كلمته الرئيسية، أكد السيد روب ديفيز على المسارات المختلفة التي اتخذتها البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدام الملكية الفكرية لتحفيز التغييرات التنموية في مختلف البلدان. وتبنت العديد من البلدان طرقاً مختلفة لدمج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية. وينبغي على الأعضاء تقييم تكاليف ومزايا حقوق الملكية الفكرية في سياقات محددة من خلال تحليل دقيق يقوم على أدلة قوية. وقادت موضوعات المؤتمر إلى مناقشة نهج حجم واحد يناسب الجميع. وتم تناول الفكرة على نطاق واسع من قبل متحدثين من خلفيات مختلفة، ووصل الجميع إلى استنتاج مفاده أنه في تنفيذ سياسات الملكية الفكرية فإن هذا النهج غير مرغوب فيه، وغير فعال في نهاية المطاف. وذكر السيد هينينج غروس روسيه خان أنه كبدأ عام في تصميم نظام ملكية فكرية وطني فإن مفهوم حجم واحد لا يناسب الجميع. وأظهرت أمثلة من التاريخ أن جميع البلدان حاولت تكييف نظام الملكية الفكرية وفقاً لاحتياجات التنمية المحلية. وفي ختام المؤتمر تم تسليط الضوء أيضاً على الوقت الذي تم فيه الاتفاق على أن حجم واحد يناسب الجميع لم يكن نهجاً صحيحاً في جعل الملكية الفكرية تعمل لأغراض التنمية. وشدد الوفد على نوعية المناقشات التي جرت خلال المؤتمر. وتحدث البروفيسور كيث ماسكوس حول المفهوم الهام للتنمية الاجتماعية. وكان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تأثير قوي على فعالية حقوق الملكية الفكرية وذلك في ظل أن على الحكومات النظر في أهداف إنمائية أوسع نطاقاً من أجل إدماج الملكية الفكرية في

استراتيجياتها. ومع ذلك، لم يكن معروفا سوى القليل نسبيا عن العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والابتكار والإبداع في البلدان النامية نظرا لصعوبة قياس تأثيرها على الاقتصادات ذات المستويات المختلفة من التعقيد. ويعني هذا أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في الوبو من أجل تسليط الضوء على هذه الجوانب. وكان تحسين فهم الملكية الفكرية والتنمية أحد القضايا المركزية للجنة التنمية. وفيما يتعلق باستخدام الاستثناءات والقيود للمصلحة العامة، أشار أستاذ ماسكوس أن البلدان النامية ينبغي أن تستفيد من المرونة المتاحة في تصميم ونطاق مناطق الملكية الفكرية من أجل تشجيع المبدعين المحليين على استخدام نظام موسع. وأكد السيد مايكلي فيسكور أن الاستثناءات والقيود المحددة بشكل جيد تُعد جانبا مهما من جوانب التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولذلك، قيل إن استكشاف الإمكانيات التي يمنحها الإطار القانوني الدولي للاستثناءات والقيود أمر مهم للمصلحة العامة والتنمية. وأشار السيد فيسكور المشار بشكل إيجابي إلى الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى لجنة حق المؤلف، باعتباره وسيلة لاستكشاف الاحتمالات. وناقش البروفيسور أندرو كريستي الطرق التي من خلالها كانت العوامل الاجتماعية في جزء منفصل من نظام الملكية الفكرية. وتتعلق تلك العوامل بكيفية تعاون كيانات القطاع الخاص والأفراد مع نظام الملكية الفكرية وأظهرت أن نظام الملكية الفكرية نظام ديناميكي ومعقد. وقد أثنى السيد ماكسيميليانو سانتا كروز على تلك الملاحظات بشكل كبير، وأكد أيضا على أهمية وجود مكتب حديث للملكية الفكرية ليشرك بفاعلية في الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الابتكار ونشر المعرفة ونقل التكنولوجيا. وأبرز الوفد النقطة التي أثارها السيد استيبان بوروني الذي يمثل مجموعة براءات الأدوية. وكان الترخيص الموجه للصحة العامة جزءا واحدا فقط من الحصول على الأدوية. وينبغي أن يأخذ الوصول إلى المجموعات المعنية بالأدوية في الاعتبار تحديات مثل الأسعار والبحث عن الأدوية لجميع أنواع الأمراض وقضايا التصنيع المحلي. وكانت تلك هي كل الموضوعات التي يمكن للوبو المساهمة فيها بشكل كبير والتي نوقشت في اللجان الفنية للمنظمة، مثل لجنة التنمية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP). وقدّم المؤتمر الدولي فرصة لتبادل وجهات نظر مختلفة بشأن النظام الدولي للملكية الفكرية في بيئة مفتوحة وصریحة. وأشار إلى أن هناك حاجة لاستكشاف الكثير في علاقة الملكية الفكرية والتنمية من منظور البحوث الاقتصادية، وهي مهمة يحق للجنة التنمية مواصلة تنفيذها. وبالنظر إلى نجاح المؤتمر، أعرب الوفد عن أمله في أن يتم الحفاظ على روح المؤتمر في فعاليات الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية وأن تكون الأفكار التي تم استعادتها جزءا من العمل الفني في الوبو. وكما ذكر كثير من المتكلمين، كان من الصعب مناقشة القضايا الكبيرة والشاملة مثل الملكية الفكرية والتنمية في جلسة واحدة. وأكد عدد كبير من المشاركين الاهتمام الذي حظي به النقاش. ولذلك أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية، والذي يوصي بفعالية تقام مرة كل سنتين. واستفادت الوبو والدول الأعضاء كثيرا من المناقشات التي جرت بشأن الأحداث الحيوية والمعاصرة في مجال الملكية الفكرية.

113. وذكر وفد إكوادور أن المؤتمر قدم فرصة متميزة للدول الأعضاء لتبادل الخبرات وعرض الرؤى البديلة للتقاليد التي سعت لإيجاد حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية والتنمية الصناعية. وحث الوفد الأمانة على التخطيط لأنشطة مماثلة وفعاليات مناسبة من شأنها توفير إسهامات ملائمة في المناقشات التي دارت في لجنة التنمية وكذلك في اللجان الأخرى.

114. وتحدث وفد شيلي بصفته الوطنية، وذكر أن التقرير الصادر بشأن المؤتمر الدولي أداة قيمة للغاية لتوجيه المناقشات التي ستجرها اللجنة في المستقبل بشأن العلاقات بين الملكية الفكرية والتنمية. واسترشد وفد شيلي بشكل ملحوظ بالمبادئ التي جاء بها المؤتمر. وتُعد الحاجة إلى وجود أنظمة الملكية الفكرية يمكن تكييفها وفقا لاحتياجات كل بلد وضمان أن النظم يمكن أن تصبح أدوات من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توازنا بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة يتعين تحقيقه. وشاركت شيلي بفاعلية في البورصات الدولية وكانت على علم بأنه على الرغم من الخلافات التي يمكن أن يبتناها كل نظام من أنظمة الملكية الفكرية، ينبغي أن تظل البلدان قادرة على مناقشة القضايا فيما بينهم. ولكي يكون هذا ممكنا، يمكن إثراء الحلول العملية من خلال المؤتمرات مثل المؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد إلى المشاريع والخبرات المختلفة التي تم تبادلها خلال المؤتمر. وأوضح الحاجة لمواصلة العمل على العلاقات بين الملكية الفكرية والتنمية في عدة قطاعات وبطريقة ديناميكية. ومثل تشيلي السيد ماكسيميليانو سانتا كروز، مدير المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)، وتمكن من

مشاركة ما لديه من خبرات على أمل أن تكون مثالا للمكاتب في المنطقة وكذلك للمكاتب ذات الحجم المماثل. وأشار في كلمته إلى أهمية وجود نظام ديناميكي للملكية الفكرية. وأنه من الضروري تحقيق تقدم نحو بناء القدرات المحلية التي أتاحت الترابط بين المعايير والبنية التحتية والتكنولوجيا والوكالات والعدد المتزايد من أصحاب المصلحة في نظام الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن أمله في تكرار المبادرة في المستقبل.

115. ورأى وفد كندا المؤتمر مبادرة قيمة وأن المؤتمر الدولي قدّم أمثلة ملموسة عن كيفية استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وكانت التوعية بالاستفادة من الملكية الفكرية، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خطوة هامة نحو الاعتراف بالملكية الفكرية واستخدام إدارتها الاستراتيجية لخلق منافع اقتصادية للتنمية.

116. ورحب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالمناقشة التي جرت خلال المؤتمر. وقدمت مقاربات مختلفة عن دور الملكية الفكرية والتنمية. وقدمت العروض والكلمات معلومات وافية لجميع الدول الأعضاء. وكان المؤتمر سابقة جيدة، ولذلك فمن المتوقع أن يتم في المستقبل تنظيم مبادرات مماثلة بشأن مختلف جوانب الملكية الفكرية والتنمية بطريقة أكثر تخصصا.

117. وأشار وفد اندونيسيا إلى أن العديد من العناصر التي نوقشت خلال المؤتمر ينبغي استكشافها أكثر لتوجيه الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ توصيات أجندة تنمية الويبو. ومن بين العديد من الوجبات الهامة، أكد المؤتمر على أهمية النهج والسياسات المختلفة في كل بلد في تطوير أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها. وأشار المؤتمر أيضا إلى أهمية الاستفادة بشكل فعال من مرونة اتفاق تريبس خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقدّم منظورا بديلا يتعلق بالملكية الفكرية وآثارها على التنمية. وينبغي أن تنعكس وجهة نظر في خطاب الويبو، بما في ذلك تصميم وتقديم برامج المساعدة المعنية التي توفرها الويبو. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به مجموعة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كلمتها الافتتاحية بشأن نشر العروض التقديمية والإجراءات الصادرة عن المؤتمر على نطاق أوسع.

118. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية، وذكر أن المؤتمر أتاح للمشاركين الاستماع من مجموعة متنوعة من المتحدثين من خلفيات مختلفة. وقدم وجهة نظر بديلة عن الكيفية التي يمكن بها استخدام جوانب تطوير الملكية الفكرية في تعزيز الاحتياجات المتنوعة للتنمية في البلدان التي كانت على مستويات مختلفة من التنمية. وكرر الوفد ما ذكره نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، مطالبا الأمانة بإتاحة العروض التي قُدمت في المؤتمر.

119. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وذكر أن الأكاديميون ومثلو المنظمات الحكومية الدولية وممارسو الملكية الفكرية من القطاعين الخاص والعام أعربوا عن وجهات نظر مختلفة في المؤتمر. وأوضحت المناقشات أن الملكية الفكرية لعبت دورا هاما في التنمية في بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية. واتضح أن حجم واحد لا يناسب الجميع عندما يتعلق الأمر بدمج الملكية الفكرية في سياسة التنمية الوطنية. ورأت المجموعة أن المؤتمر سلط الضوء على دراسات الحالة التي قدمت مشاريع ملموسة تم فيها استخدام الملكية الفكرية لتنشيط الصناعات وتوفير منتجات وفرص عمل جديدة، وساهمت في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وأظهرت دراسات الحالة أهمية وقمة الملكية الفكرية في مختلف مستويات التنمية. وأحاطت المجموعة علما باثنين من المقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية خلال مداخلتها. وكان المقترجان جديدين ولهما آثار على الميزانية جدول أعمال لجنة التنمية، وبها مجموعة متنوعة من التداعيمات العملية. ولذلك، طلبت المجموعة تقديم الاقتراح إلى لجنة التنمية مكتوبا لمراجعته والنظر فيها.

120. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنها بذلت قصارى جهدها للتمسك بالتوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء في تنظيم المؤتمر. وأعربت عن ارتياحها للنتائج. ومن بين القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة هو ضرورة أن إتاحة المعلومات المتعلقة بالمؤتمر. وأشارت الأمانة إلى الفقرة 14 من الوثيقة CDIP/18/3. وقدمت الحاشية ارتباطا تشعبيا تتوافر عليه فيديوهات وجميع العروض. وعكست الفقرات 4 و20 و21 وغيرها مداخلات محددة قام بها سفير الأرجنتين والمتحدث

الرئيسي والوزير روب ديفيز، وغيرهم. ولذلك، تم إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالمؤتمر، بما في ذلك برنامج المؤتمر وقائمة المتحدثين ولحات عن حياتهم وجميع العروض، على موقع الويب الإلكتروني.

121. وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه سي طرح اقتراحه في شكل مكتوب في الدورة التالية للجنة التنمية.

122. وأغلق الرئيس باب المناقشة بشأن الوثيقة CDIP/18/3 نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

#### النظر في الوثيقة CDIP/18/7 - تقرير عن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية

123. دعا الرئيس كبير مقيمي الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية لتقديم المستندات.

124. وأشار كبير المقيمين السيد ف. ك. جوبتا إلى أن الاستعراض أُجري وفقاً لقرار الجمعية العامة لعام 2010. ومن خلال الاختصاصات التي اعتمدت في الدورة الرابعة عشرة للجنة تم تحديد المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها، وهي (أ) أهمية عمل الويبو ونتائج أنشطتها من أجل تنفيذ توصيات أجندة التنمية وكيف أن العمل لبي احتياجات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين. (ب) أثر عمل الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية على مختلف المستويات وعبر هيئات الويبو وبرامجها. (ج) فعالية عمل الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. (د) كفاءة الويبو في استخدام الموارد البشرية والمالية في أعمالها الموجهة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. (هـ) استدامة نتائج عمل الويبو في المدى الطويل. وشملت الفترة الأولى من الاستعراض في إطار الاختصاصات عمل الويبو من عام 2008 إلى عام 2013. ومع ذلك، تم تمديد تلك الفترة لعام 2015، على النحو المقترح في التقرير الأولي والمقبول من قبل الدول الأعضاء. وكان الغرض والهدف من هذا الاستعراض هو معرفة إلى أي مدى كان يجري تلبية احتياجات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، فإنه يهدف إلى التحقق من مدى إدماج توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو. ويهدف أيضا إلى تقييم النجاحات وأوجه القصور في تنفيذ أجندة التنمية من أجل تقديم اقتراحات لإدخال التحسينات الممكنة على أداء الويبو. وقد أُجري الاستطلاع على مستويات مختلفة: (أ) على مستوى لجنة التنمية، حيث رصدت اللجنة وقيمت وناقشت تنفيذ توصيات أجندة التنمية وقدمت تقريرا عنه. وفي هذا الصدد، أشار المقيّم إلى أنه من الدورة الثالثة فصاعدا، اتبعت لجنة التنمية نهجا موضوعيا قائما على المشروع. وكانت اللجنة قد وافقت على 31 مشروعا بميزانية قدرها حوالي 28 مليون فرنك سويسري. وتم الانتهاء من 25 مشروعا وتقييمها وجرى تعميم 14 مشروعا منهم. (ب) على مستوى هيئات الويبو ذات الصلة، حيث صدرت تعليمات لها بالإبلاغ عن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. (ج) على المستوى التنظيمي، حيث أنشأت الويبو شعبة تنسيق أجندة التنمية لمساعدة لجنة التنمية في عملها. وأنشأت الويبو أيضا مكتب الأخلاقيات، ودمجت معايير الأمم المتحدة لقواعد سلوك الخدمة المدنية الدولية داخل قواعد ولوائح المنظمة الخاصة بالموظفين الجدد. وشمل الاستعراض أيضا تنفيذ أجندة التنمية في جميع القطاعات الويبو واستعراضا شاملا للمشروعات الأربعة عشرة التي تم تعميمها. وشمل أيضا علاقة الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة. وتضمنت المبادئ المنهجية المطبقة في الاستعراض التثليل والمصادقة الشاملة والمنطق الاستنتاجي ونهج متكرر. وتضمنت الأدوات المنهجية: (أ) إجراء مقابلات مع 188 شخصا، من بينهم 124 من ممثلي الدول الأعضاء و44 من مسؤولي المنظمة و20 من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمقيمين والأكاديميين، ورجال الصناعة. (ب) استعراض مكتبي لأكثر من 200 وثيقة، بما في ذلك مقترحات المشاريع المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة والتقارير المحلية وتقارير التقييم الذاتي وتقارير التقييم وملخصات من الرئيس وتقارير لجنة التنمية وتقارير والميزانية والبرنامج وتقارير أداء البرنامج. (ج) زيارات ميدانية في خمسة بلدان، وهي الأرجنتين ومصر وإثيوبيا ومولدوفا وتايلند. وقد تم تحديد تلك البلدان وفقا لمعايير التوازن الجغرافي ومستوى التنمية وما إذا كانوا مستفيدين من المساعدة التقنية وبناء القدرات اللذين تقدمهما الويبو. (د) دراسة استقصائية أُجريت بدعم من القسم التواصل عبر الويب بالويبو. وتم دعوة أكثر من 1700 فرد، لإجراء الاستقصاء وأجري استقصاء عام مفتوح أيضا لعامة

الجمهور. وفي المجموع، استجاب 373 شخصا إلى الاستقصاء، يشملون ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ أجندة التنمية والجمهور بشكل عام. وأشار المقيّم أيضا إلى عدد القيود التي شهدتها عملية الاستعراض. وأشار إلى أن التقرير تضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات. وأوضح أيضا نتائج الإجابة على الأسئلة الرئيسية الخمسة المذكورة آنفا. ومن حيث الملائمة، فقد تبين أن: (1) تم تنفيذ توصيات أجندة التنمية إلى حد كبير بما يتفق مع تطلعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين. (2) كان النهج القائم على المشاريع مبتكرا لتلبية تطلعات الدول الأعضاء بالمقارنة مع النهج السابق القائم على النشاط. ومع ذلك، في حين تم الاحتفاء ببعض المشاريع، كان للمشاريع الأخرى تأثير بسيط. وأثير قلق أيضا بشأن أن من بين 31 مشروعا معتمدة كان هناك ستة مشاريع فقط تستند إلى مقترحات الدول الأعضاء. (3) كان لتوصيات أجندة التنمية دور أساسي في الحث على عمل جديد لم يكن متوقعا في الماضي. وتم إنشاء شعب جديدة وعززت الويبو التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. وفيما يتعلق بالفعالية، تبين ما يلي: (4) كانت لجنة التنمية تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ ورصد توصيات أجندة التنمية بدعم فعال من شعبة تنسيق أجندة التنمية. ومع ذلك، فإن تنفيذ ولاية لجنة التنمية وتنفيذ آليات التنسيق كانا قضيتين طويلتي الأمد للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تول اللجنة اهتماما كافيا لمناقشة استدامة المشاريع المنجزة وتعميمها. (5) كان تنفيذ توصيات أجندة التنمية فعالا إلى حد معقول لأنها أدرجت في مستويات مختلفة من عمل الويبو وعبر هيئات الويبو وبرامجها. وقد ذكرت الويبو أن اعتبارات التنمية لا بد أن تكون مرحلة مركزية للأنشطة المتعلقة بالابتكار والإبداع. وتم إدخال الأنشطة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية أيضا في العديد من برامج الويبو. (6) كان تنفيذ أجندة التنمية على المستوى الوطني عموما ناجحا وفعالا، وإلى حد أكبر عند تسليمه مباشرة إلى المكتب الوطني للملكية الفكرية من تسليمه لمؤسسات وطنية أخرى/وزارات. (7) في حين تم دمج معظم توصيات أجندة التنمية في دورة البرنامج والميزانية، لم تشمل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل (MTSP) 2010-2015 على استراتيجيات محددة تتعلق بتنفيذها. واشتملت هذه الخطة على تسعة أهداف استراتيجية، والتي بموجبها تم تحديد "التحديات والفرص" و"الاستراتيجيات"، باستثناء تلك المتعلقة بتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات أجندة التنمية لم ترتبط مباشرة بالنتائج المتوقعة الموضحة في البرنامج والميزانية لتحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالكفاءة، (8) تم تزويد المشاريع المتعلقة بأجندة التنمية بالموارد الكافية عموما. ومع ذلك، رأت بعض الدول الأعضاء أن عمليات الموافقة معقدة نسبيا. (9) تفتقر آليات الإبلاغ القائمة إلى التحديد، وخاصة فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي للتكاليف الفعلية. ففي حين كانت ميزانية بعض المشاريع أكبر من اللازم، كانت هناك حاجة إلى أموال إضافية بالنسبة للبعض الآخر. وعلاوة على ذلك، من بين 25 من المشاريع المنجزة، كان هناك تكاليف بمشاريع متعددة لمديري المشاريع بشكل فردي دون توفير آلية لهم للإبلاغ عن استخدام الموارد في إطار كل مشروع. ولم تذكر التقارير المرحلية ولا تقارير المدير العام الاستخدام الفعلي لتكلفة الموظفين أو تكلفة غير الموظفين. وفيما يتعلق بالأثر: (10) كان تنفيذ أجندة التنمية ما زال جاريا والزاميا على كل من الأمانة والدول الأعضاء. (11) منذ اعتماد توصيات أجندة التنمية، حدثت تغييرات ومواقف إيجابية تجاه قضايا التنمية على نحو تدريجي. (12) أظهر النهج المواضيعي القائم على المشاريع قدرا من النجاح حتى الآن. وفيما يتعلق بالاستدامة، (13) كانت تجري الجهود لتعميم مشاريع وأنشطة لجنة التنمية في العمل المعتاد للمنظمة. ومع ذلك، لم يكن قد تطور بعد مفهوم الإدماج وآثاره. (14) كانت استدامة مشاريع لجنة التنمية ثمرة للالتزام ودعم الدول الأعضاء والمشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة والمستفيدين واستمرار الدعم الفني من قبل الأمانة. (15) كان هناك انخراط محدود من المؤسسات الوطنية المختصة بخلاف مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والمؤسسات الإنمائية الدولية ذات الصلة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأخيرا، سرد المقيّم بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

125. ورأى وفد الصين أن المنهجية المتبعة في الاستعراض فعالة. وشمل الاستعراض جميع أصحاب المصلحة من حيث الهدف والنطاق ووضع نتائج واستنتاجات وتوصيات موضوعية وبناءة. وأيد الاستنتاجات التي تفيد بأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية جاء متماشيا مع توقعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين، وشكّل هذا النهج المواضيعي القائم على المشاريع وسيلة مفيدة لتسريع العملية. وأيد الوفد وعلق على التوصيات التالية: التوصية 1. مع

اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، أجددة التنمية دخلت مرحلة تاريخية جديدة. وكانت المنظمة تواجه القضايا الجديدة الناشئة مثل تعامل المنظمة مع أهداف التنمية المستدامة وزيادة تعزيز نقل التكنولوجيا. ولذلك كان ضروريا أن تكثف اللجنة مناقشاتها في هذا الصدد. التوصية 6. نظرا للطبيعة المتخصصة للغاية للملكية الفكرية، كان من الضروري تعزيز مشاركة الخبراء المصنفين على أساس وطني في عمل لجنة التنمية. وكان هذا أيضا ممارسة طويلة الأمد بالنسبة للصين. ومنذ انضمامه لليوبيو، قام مكتب الدولة الصيني للملكية الفكرية (SIPO) بتنسيق الشؤون الخارجية للملكية الفكرية مع الممثلين المقيمين في جنيف. التوصية 8. من شأن تقسيم العمل المستقبلي المتعلق بالمشاريع الجديدة إلى وحدات أن يسهم في دفعها إلى الأمام. ويمكن إجراء عملية التعديل خلال مرحلة التنفيذ وفقا للحالات الفعلية. وتبعا لتعقيد المشاريع، قد تكون الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ضرورية. التوصية 9. يمكن أن يكون لاختلاف البلدان المستفيدة ظروف وطنية وأنظمة ملكية فكرية ومستويات تنمية مختلفة جدا. ومن شأن زيادة توظيف خبراء ملكية فكرية محليين لتنفيذ المشروع تيسير التنسيق الداخلي للبلد المستفيد وضمان استدامة المشروع على نحو أفضل. كما أنه سيسهم في حل المشاكل التي تم تحديدها في النتيجة 6 و15. التوصية 12. بالمقارنة مع أطر التنمية لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، لم يتم تعميم أجددة التنمية بشكل كاف على المستويات الوطنية. ولذلك، يجب أن تستخدم اليوبيو وسائل مختلفة، بما في ذلك إجراء دراسات استقصائية وترجمات لمزيد من نتائج المشروع إلى لغات الأمم المتحدة الست، لزيادة وضوح دور أجددة التنمية وتأثيرها. وينبغي أيضا تكثيف ترويج والاستفادة من مشاريع محددة في بلدان العالم.

126. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورأى أن التقرير شمل معلومات مفيدة وعكس القضايا التي أثارها الدول الأعضاء في مختلف جلسات لجنة التنمية. وساهم الاستعراض في التفكير في أهداف أجددة التنمية وأبرز صلته بأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون التوصيات الواردة في التقرير نقطة انطلاق للعمل المستقبلي للجنة والمنظمة في تعزيز أجددة التنمية ويجب أن تُترجم في تنفيذ المقترحات الملموسة.

127. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن تنفيذ توصيات أجددة التنمية تماشى إلى حد كبير مع توقعات الدول الأعضاء وغيرهم من المستفيدين المستهدفين، وأن النهج المواضيعي القائم على المشاريع طريقة مفيدة لتسريع تنفيذها. وحدد الاستعراض أيضا مجالات التحسين. ويجب تبني توصيات الاستعراض بشكل مناسب وينبغي تنفيذ إجراءات المتابعة. وعلى وجه الخصوص، سلط الضوء على توصية الموجهة لليوبيو بالتفكير في ربط توصيات أجددة التنمية بالنتائج المتوقعة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية، كلما كان ذلك ممكنا. وقد يتم تعديل النتائج المتوقعة الحالية أو إدخال النتائج المتوقعة الجديدة وذلك لضمان إدماج توصيات أجددة التنمية في عمل اليوبيو بطريقة أكثر فعالية واستدامة. وهذا من شأنه إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التعميم. وفي هذا السياق، أنه طلب الوفد من الأمانة إعداد تقرير للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية حول كيفية تنفيذ التحسينات المقترحة في الوثيقة. وعلاوة على ذلك، ومن واقع إدراك الوفد للطابع طويل الأجل لتنفيذ أجددة التنمية، أشار إلى أن قرار الجمعية العامة 2010 نصّ على إجراء مزيد من الاستعراض الممكن.

128. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن غالبية المستفيدين المباشرين من المشاريع المتعلقة بأجددة التنمية رأوا أن تنفيذ توصيات أجددة التنمية كان ناجحا. واتفقت إلى حد كبير مع توقعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين. وأشار أيضا إلى التدابير المؤسسية الهامة التي اتخذتها اليوبيو، بما في ذلك تعميم مبادئ أجددة التنمية في عملها. وكان النهج المواضيعي القائم على المشاريع مفيدا في تنفيذ توصيات أجددة التنمية وفي ترجمتها إلى أنشطة قابلة للتنفيذ، على نحو ما اتضح في نتائج الدراسة الاستقصائية. وكانت الإجراءات الملموسة حيوية لتعزيز تنفيذ أجددة التنمية ولا سيما لضمان التأثير المستدام للمشاريع. وفي هذا السياق، شجع الوفد المستفيدين المحتملين على تقديم مزيد من عروض المشاريع التي تعكس احتياجاتهم. وأوضح الاستعراض أن أجددة التنمية خلقت المزيد من الوعي بشأن قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بتحسين فهم تعميم أجددة التنمية وآثارها، وكذلك فهم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. ورحب أيضا بأن تنفيذ أجددة التنمية على المستوى الوطني كان ناجحا وفعالا بوجه عام، ولا سيما عند تنفيذها بمشاركة مباشرة من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. ومع ذلك، أشار إلى أن الفعالية ارتبطت مباشرة بمستوى التنمية في

البلدان المستفيدة. ودعا اللجنة وعلى وجه الخصوص البلدان المستفيدة إلى دراسة كيفية تعزيز تنفيذ المشاريع لمصلحة البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن الواجب على الجميع ضمان أن معظم البلدان الأكثر احتياجاً للتعاون يمكنها تحقيق أقصى استفادة من أنشطة الويبو. وبإيجاز، أظهر التقرير أن تنفيذ أجندة التنمية يسير على الطريق الصحيح. وأن العديد من التوصيات الواردة فيه عملية بطبيعتها ولكن آثار البعض الآخر المخاوف فيما يتعلق بكل من الطبيعة العملية والتنفيذ. ونتيجة لذلك، من أجل معالجتها بفعالية وكفاءة، اقترح النهج التالي: "1" بالنسبة لتلك التوصيات الموجهة إلى الأمانة، المطالبة بدراستها وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للجنة، بما في ذلك تقييم التحديات الكامنة والطريقة التي يمكن من خلالها معالجتها في إطار ولاية اللجنة. "2" بالنسبة للتوصيات الموجهة إلى اللجنة، سوف يستعرضها أعضاء اللجنة بعناية، وعند الاقتضاء، يقدمون مقترحات لتتخذ فيها اللجنة. "3" بالنسبة للتوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء، فإنهم سوف يستعرضونها ويناقشونها مع عواصمهم وينظرون في الإجراءات المناسبة لتنفيذها على المستوى الوطني. ومن أجل تحقيق الشفافية، فإنه سيقدم توضيحاً مكتوباً بشأن الاقتراح المذكور. وأعربت المجموعة عن تطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

129. ورحب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وينبغي على الدول الأعضاء والأمانة المشاركة في المناقشات واتخاذ إجراءات بشأن تلك التوصيات من أجل تحسين أداء الويبو في تنفيذ أجندة التنمية. وبالنظر إلى دورها المهم في تنفيذ أجندة التنمية، فمن المتوقع من الأمانة أن تحيط علماً بتوصيات الاستعراض وتقوم بإعداد تقرير لتقدمة للدورة المقبلة للجنة التنمية عن وسائل ومنهجية تنفيذها. وشدد الوفد على أهمية التوصية 5 المتعلقة بربط توصيات أجندة التنمية بـ"النتائج المتوقعة" الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية. وعلاوة على ذلك، أكد على التوصيات من 1 إلى 4 المتعلقة بتحسين أداء لجنة التنمية. وأخيراً، نظراً لأن تنفيذ أجندة التنمية ذو طابع طويل الأجل، فمن الضروري إجراء المزيد من الاستعراضات على أساس منتظم وفقاً لآليات التنسيق التي اعتمدها الجمعية العامة.

130. وأشار وفد المكسيك إلى الأدوات المختلفة المنتشرة من أجل الاستعراض. وكانت المقابلات والمشاورات التي جرت مع مختلف أصحاب المصلحة كافية للحصول على نطاق أوسع من الآراء. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن الاعتبارات المأخوذة في الاعتبار عند وضع التوصيات، ولا سيما الإجراءات التي اقترحها فريق الاستعراض لتنفيذها / أو متابعتها. وفيما يتعلق بالتوصية 1، طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن الطريقة المتوقعة لإجراء نقاش ذي مستوى أعلى وطبيعة الموضوعات التي ستناقش فيه. ومن المهم أيضاً تحديد إطار لإجراء هذا النقاش، سواء كان ذلك في إطار اللجنة أو في محافل مثل الجمعية العامة حيث تلتقي الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وبشأن التوصية 4، تساءل إذا ما كان قد تم، على أساس المشاورات التي أجريت، تحديد العناصر اللازمة لتحديث التفاعل بين أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة. على التوصية 5، تساءل إذا ما كانت المنظمة قد قدمت معلومات عن الشكل الذي حاولت من خلاله أجندة التنمية أن تنعكس في مختلف برامج الويبو. وتساءل أيضاً عما إذا كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ أجندة التنمية. وأشار إلى أن الويبو قد بدأت بالفعل في تنفيذ توصيات أجندة التنمية المتعلقة بالتنفيذ الفوري دون أي تبعات مالية إضافية، على النحو الوارد في التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة CDIP/18/2. وفيما يتعلق بالتوصية 6، تساءل عن الأسباب التي تدعو إلى تعزيز التنسيق بين البعثات التي مقرها جنيف ومكاتب الملكية الفكرية التابعة لها والسلطات الأخرى التي مقرها العواصم. ورأى الوفد أن هذا يمكن أن يكون نتيجة للمقابلات التي أجريت. وبشأن التوصية 8، وافق على ضرورة أن يضمن تنفيذ المشاريع فعاليتها وشموليتها واستدامتها. كما رأى أن نتائج المشروع يجب تكرارها من قبل المستفيدين، ليس فقط على المستوى الوطني بل أيضاً من خلال أنشطة التعاون الثلاثي. والتمس رأي فريق الاستعراض عن أي ردود فعل وردت في هذا الصدد خلال المشاورات التي أجريت بشأن الاستعراض. وفيما يتعلق بالتوصية 11، رأى الوفد أن من المهم للغاية وجود آلية للتقييم والمتابعة، وأن الأهم ليس تنفيذ المشروع في حد ذاته ولكن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناتجة منه. وأعاد التأكيد على أهمية الاستفادة من نتائج أي مشروع ومضاعفتها من أجل تحقيق تأثير حقيقي.

131. ورأى الوفد إكوادور أنه من الجوانب الإيجابية أن تدرس الدول الأعضاء كيفية تحسين تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ويُعد تنفيذ أجندة التنمية أمراً أساسياً للمنظمة للمساهمة بشكل ملموس في تلبية احتياجات البلدان النامية بشأن القضايا

المتعلقة بالملكية الفكرية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الاستعراض، فإن نتائجه واستنتاجاته وخاصة توصياته ذات أهمية قصوى بالنسبة للجنة. وعلاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على ثلاث قضايا مهمة. أولاً، أوضح التقرير بجلاء أن الآثار المترتبة على تنفيذ أجندة التنمية، ولا سيما على المستوى الوطني، كانت لا تزال جارية. ووفقاً لذلك، كان تنفيذ أجندة التنمية مهمة طويلة الأجل تتطلب مراحل مختلفة ومجموعة من النهج. ثانياً، على الرغم من أن التقرير أوضح بأن تنفيذ أجندة التنمية قد تم إلى حد كبير بما يتفق مع تطلعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وغيرهم من المستفيدين المستهدفين، فإنه خلص أيضاً إلى أن الأمانة واللجنة وشعبة تنسيق أجندة التنمية والدول الأعضاء قد يحسنوا هذا التنفيذ في الواقع من خلال اجراءات ملموسة. ثالثاً، وفي حين خلص الاستعراض إلى أن النهج المواضيعي القائم على المشاريع كان محاولة مبتكرة لتلبية التوقعات بشأن توصيات أجندة التنمية، فقد حدّد أيضاً حدوده. وتطلّب التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية اتخاذ إجراءات شاملة تعالج حيز السياسة العامة وكذلك المرونة التي تحتاجها البلدان النامية فيما يتعلق بالإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية. وتنص الفقرة 168 من التقرير على أن توصياته حاولت توضيح إمكانية تحسين أداء الويبو وعملها في تنفيذ أجندة التنمية في المستقبل. ونتيجة لذلك، فمن الضروري على الدول الأعضاء تكريس الاهتمام والوقت الكافيين لمناقشة تلك التوصيات من أجل وضع سلسلة إجراءات واضحة. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي مطالبة الأمانة بأن تقدم في الدورة المقبلة للجنة تقريراً عن كيفية تنفيذ توصيات الاستعراض الموجه إليها.

132. وأشار وفد البرازيل إلى أن الاستعراض المستقل كانت نابعا من قرار الجمعية العامة 2010 بشأن آليات التنسيق. وكما هو موضح في التقرير، فإن تنفيذ أجندة التنمية مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة والجهات المعنية الأخرى. وينبغي أن تستمر ترجمة شواغل التنمية المتضمنة في مداولات أجندة التنمية إلى أنشطة تعيد صياغة نهج الملكية الفكرية والتنمية. وهذا من شأنه تلبية التوقعات التي جاء بها اعتماد أجندة التنمية. وأبرز التقرير أيضاً أن تنفيذ أجندة التنمية ما يزال جارياً. ولذلك، لن تُستنفد أي توصية من توصيات أجندة التنمية لمجرد إتمام مشروع أو نشاط أو دراسة. واتفق مع البيان الذي يؤكد على الحاجة إلى فهم أفضل لأجندة التنمية وآثارها. وعلاوة على ذلك، أكد الاستعراض أن الفترة الفعلية للتنفيذ كانت قصيرة نوعاً ما، وبالتالي غير كافية لإحداث تغييرات جذرية في عمل الويبو. وعلى الرغم من هذا، فإن "معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات" كانت نتيجة هامة جداً يمكن أن تُعزى إلى أجندة التنمية التي تم إبراز أهميتها في ديباجتها. وكانت الدراسات الاقتصادية التي تصدرها شعبة الاقتصاد والإحصاء أيضاً نتيجة مهمة لأجندة التنمية. وعلى النحو المشار إليه في المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية، كان هناك نقص في الأساس النظري في النقاش الذي دار حول الملكية الفكرية والأداء الاقتصادي، وامتلك الويبو الموارد والقدرات التقنية للتغلب على تلك الفجوة. وأوضح التقرير أيضاً أن تنفيذ أجندة التنمية جعل الويبو تشرع في الإصلاحات المؤسسية ذات الصلة. وينبغي أن تواصل الويبو تلك الإصلاحات وتعزز جهودها في تعميم أجندة التنمية في جميع أنحاء المنظمة. وعلى النحو الذي أثير في التقرير، فإن هذا أظهر الحاجة المستمرة لمواءمة التخطيط الاستراتيجي للويبو مع أجندة التنمية من خلال تحسين علاقتها بـ "الأهداف الاستراتيجية" الواردة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وتقرير أداء المشروع. ووافق أيضاً على أن التحسينات يمكن إدخالها على التقارير المرحلية. وعلاوة على ذلك، أكد أنه يرى أن لجنة الميزانية كانت لجنة مختصة بأغراض آليات التنسيق. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للتوصية 1 بشأن ضرورة إجراء مناقشات ذات مستوى أعلى تعالج القضايا الناشئة الجديدة. وهذا يعني ضمناً الحاجة إلى إجراء مناقشة مفاهيمية بشأن مجال الملكية الفكرية والتنمية بما يتماشى مع الركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. ورأى الوفد أن تنفيذ تلك التوصية يمكن أن يقدم فرصة للتفكير في الأساس المفاهيمي لأجندة التنمية ويمكن أن يوفر إسهامات لاستمرارها ومواصلة تعزيز تعميمها. وأشار أيضاً إلى أهمية المضي قدماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في التقرير. وفيما يتعلق بتأثير النهج المواضيعي القائم على المشاريع، شجع الوفد على التفكير في الكيفية التي يمكن للويبو من خلالها العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من أجل تلبية احتياجاتهم الملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى التوصية 9 بشأن أهمية تعيين خبراء على دراية جيدة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المستفيدة. وعلى الرغم من ذلك، تناولت أجندة التنمية ما هو أكثر من تنفيذ المشاريع. وكانت بالأحرى عملية لجذب محور اهتمام الملكية الفكرية صوب المساهمة في تنمية البلدان. وعلاوة



على ذلك، أشار إلى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة عام 2010، قد تتخذ لجنة التنمية قرارا بشأن إجراء مزيد من الاستعراض. وعلى الرغم من ذلك، كان الوقت مناسباً للتفكير في نتائج هذا الاستعراض، وفي الكيفية التي يمكن من خلالها لهيئات الويبو، ولا سيما لجنة التنمية، تحسين تنفيذ أجندة التنمية وتعميمه في عمل الويبو. ووافق الوفد على طلب الوفود الأخرى من الأمانة بإعداد وثيقة حول كيفية تنفيذ توصيات الاستعراض تلك الموجهة إليها. وأخيراً، رأى الوفد أن بعض التوصيات يمكن تنفيذها بأعباء مالية منخفضة، وسوف تؤدي إلى تأثير فوري على أنشطة لجنة التنمية.

133. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وتوقع أن الاستعراض سيكون ممارسة متكررة، على النحو الموضح في آليات التنسيق. وتساءل إذا ما كان انخفاض مستوى الاستجابة في الاستقصاء يمكن أن يكون لها تأثير على نتائج الاستعراض. وأشار إلى وجود تشابه في التوصيتين 1 و4 من حيث الإقرار بالقضايا الناشئة وتناولها مثل أهداف التنمية المستدامة. كما رأى أن كلا من التوصيتين 2 و3 تناولت الأنشطة الجارية، وشجع على التسوية العاجلة للقضايا العالقة، ودعا إلى تعزيز دور شعبة تنسيق أجندة التنمية. وطلب مزيداً من المعلومات حول كيفية تحقيق هذه التعزيز. وفيما يتعلق بالتوصية 5، وافق على ضرورة أن تفكر الويبو في ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المتوقعة في البرنامج والميزانية. وبالتأكيد هذا من شأنه إضفاء الطابع المؤسسي على توصيات أجندة التنمية وضمان المساءلة والاستدامة في تنفيذها. وبشأن التوصية 6، وافق الوفد على ضرورة أن يكون هناك تنسيق أفضل بين البعثات التي مقرها جنيف والسلطات المعنية في العاصمة، ورأى أن الأمانة يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الغاية. وأشار إلى أن المكتب الإقليمي لأفريقيا على اتصال بالفعل بأعضاء المجموعة الأفريقية لإنشاء آلية للإحاطة الدورية عن المساعدة التنموية والتقنية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك آلية للأمانة لعقد الأنشطة الإقليمية التي يشارك فيها الخبراء المقيمون بجنيف والسلطات الموجودة في العواصم. وفيما يتعلق بالتوصية 7، وافق الوفد على أن يكون الدول الأعضاء أكثر نشاطاً في وضع مقترحات لتنظر فيها لجنة التنمية. وعزز هذا التوصية 8 نظراً لأن المقترحات التي يحركها الطلب ستكون بطبيعتها وحدات وقابلة للتخصيص، وسوف تأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية ومستوى الخبرة لدى المستفيدين. كما شجع الوفد الويبو على دراسة المزيد من الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز فعالية وشمولية واستدامة تنفيذ أجندة التنمية. كما أيد التوصيات 9 و10 و11 و12. وعلاوة على ذلك، تمشيا مع آليات التنسيق، لا بد من إجراء عملية استعراض مستمرة، على النحو الذي طرحته الوفود الأخرى. وطلب الوفد أيضاً من الأمانة أن تقدم في الدورة القادمة للجنة خطة لتنفيذ توصيات الاستعراض.

134. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن عمل الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية يتفق مع احتياجات الدول الأعضاء والمستفيدين المباشرين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم التقرير نظرة شاملة لتنفيذ أجندة التنمية وتعميمها، بما في ذلك العمل الذي تضطلع به هيئات الويبو المختلفة واستخدام الموارد المالية والبشرية. وأعرب عن سروره بأن التنفيذ المذكور يتفق إلى حد كبير مع توقعات الدول الأعضاء وغيرهم من المستفيدين.

135. وأيد وفد ألمانيا البيان الذي أدلى به وفد لاتفيا باسم المجموعة باء. وتساءل عما إذا كان هناك وقت إضافي للتطور من حيث عدد مقترحات المشاريع المقدمة من الدول الأعضاء. وتساءل أيضاً عن الأدلة وراء استنتاج أنه لم يكن يوجد برنامج خاص يتعامل مع التوصية أجندة التنمية 11.

136. وتحدث وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى الطريقة والمدى اللذين وفقاً لهما تم تنفيذ توصيات أجندة التنمية وتعميمها في أنشطة الويبو العادية، بما في ذلك عمل هيئات الويبو المختلفة وعلى وجه الخصوص لجنة التنمية. وأشاروا أيضاً إلى الزيارات الميدانية التي تمت من أجل جمع البيانات ذات الصلة بالاستعراض. وأشاروا إلى أن توصيات الاستعراض يمكن أن تؤثر على التحديات التي تواجه نظام الملكية الفكرية وتعاون الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى واستخدام الموارد البشرية والمالية في مشاريع وأنشطة الويبو الجديدة أو المستمرة. وسيكون من المناسب أيضاً النظر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات من الناحية العملية.

137. وتحدث وفد شيلي بصفته الوطنية، وأشار إلى مدى ملاءمة المنهجية والآليات المستخدمة لإجراء الاستعراض. وكانت مجموعة متنوعة من أدوات الاستعراض محورية في تحديد وتأييد استنتاجاته وتوصياته. ولقد كان من المستحسن أن يشتمل التقرير على إشارة موجزة إلى السبل الممكنة لمعالجة المعوقات التي تم مواجهتها. واعترف الوفد بالنتائج إيجابية للنهج المواضيعي القائم على المشاريع، ورأى أنه بعد سبع سنوات، ينبغي على الدول الأعضاء إعادة النظر فيه لتحديد مدى ملاءمته مقابل غيره من الآليات التي ينبغي دراستها، فضلا عن إمكانيات تحسينه. ويمكن أيضا أن يستكملها بمنهجيات أخرى مثل النهج القائم على البرامج. وشدد على أن توصيات أجنحة التنمية وُضعت كحل وسط من وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء. وبالتالي، فإنه سعى إلى أن يُدرج في جدول الأعمال بند يسمح لهم بتبادل الخبرات والتعرف على فرص التحسين. ورأى أنه من الضروري أيضا تحسين الشفافية في تنفيذ المشاريع من أجل ضمان استدامتها. وعلاوة على ذلك، لم يشر التقرير إلى تأثير تنفيذ أجنحة التنمية على التغييرات الكبيرة التي حدثت على مدى السنوات الثماني الماضية في نظام الملكية الفكرية. ورأى أيضا أن أجنحة التنمية لها تأثير كبير على النظام الدولي للملكية الفكرية. وذكر التقرير أيضا مشاركة الويبو مع بعض المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة دون الإشارة إلى أهمية أجنحة التنمية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، كما هو مبين في التقرير، لعبت الأمانة دورا هاما في تنفيذ أجنحة التنمية. ولن يكون لمبدأ "يقودها الأعضاء" معنى دون دعمها. ورأى الوفد أن نتائج المسح أظهرت أن أجنحة التنمية لم تكن ظاهرة تقتصر على جنيف دون العواصم. وفي الواقع، كان المستطلعون الذين اعتبروا أن توقعات أجنحة التنمية قد تم الوفاء بها بدرجة عالية ومتوسطة أغلبهم من مكاتب الملكية الفكرية التي مقرها العواصم. وكان المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي ليس فقط راضيا جدا عن تنفيذ أجنحة التنمية، بل دمج أيضا توصياتها ومبادئها في عمله. ومع ذلك، لم يقتصر المستفيدون من توصيات أجنحة التنمية على مكاتب الملكية الفكرية فحسب، بل شملوا الدول الأعضاء أيضا. وأدى هذا إلى مشاركة عدد متزايد من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي. وكانت شيلي تعمل من خلال الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية (DIRECON) وبعثتها في جنيف، لضمان التنسيق الكافي بين جميع الوكالات الوطنية ذات الكفاءات المرتبطة بالملكية الفكرية. إن إنشاء لجنة وزارية مشتركة من الخبراء في مجال الملكية الفكرية جعل من الممكن إدراج وجهات نظر متنوعة بشأن القضايا المتعلقة الويبو. ورأى الوفد أيضا أن التقرير كان ينبغي أن يركز على الاستنتاجات والمقترحات أكثر من مجرد الوصف. ونظرا لأهمية بعض العناصر الواردة في المرفقات كان ينبغي إدراجها في المتن الرئيسي للتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، كان ينبغي استخدام خبرة القائمين بالاستعراض في التوصية بكيفية تنفيذ آليات التنسيق والتقييم في اللجنة. ويمكن إجراء استعراض ثاني على أساس العمل الذي تم في الاستعراض الأول. وأشار أيضا إلى مساهمة أجنحة التنمية في تنفيذ أنشطة جديدة مثل تلك التي يجري تنفيذها حاليا من قبل شعبة الإحصاءات الاقتصادية، فضلا عن دعم الويبو لصياغة استراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية في مكاتب الملكية الفكرية. وقد استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية من كليهما. وحدد التقرير حالات محددة أعاققت تنفيذ أجنحة التنمية واقترح أيضا اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين إنجازاتها. وكانت هذه المعلومات مفيدة بشكل خاص لتحسين ملاءمة وفعالية وكفاءة وأثر واستدامة عمل المنظمة في المستقبل في تنفيذ أجنحة التنمية. ولم تشر توصيات الاستعراض إلى أي آلية لتنفيذها. ونتيجة لذلك، فإن الدول الأعضاء، من خلال هيئات الويبو المعنية وبمساعدة الأمانة، ستسعى إلى أنسب الآليات لتحقيق هذه الغاية وتوافق عليها. وأخيرا، ارتبط تنفيذ أجنحة التنمية ليس فقط بالأمانة ولكن بالدول الأعضاء بالأساس. ويجب عليهم اعتمادهم وإدراجهم في هيئاتهم الداخلية ومناطق العمل المختلفة لديهم. وثمة طريقة ممكنة للمضي قدما في تطوير الآليات للدول الأعضاء لتقديم تقرير عن الكيفية التي تم بها تنفيذ أجنحة التنمية. وستكون اللجنة منتدى مناسباً للقيام بذلك. وفي الختام، أكد الوفد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية أو مراجعتها لتعكس التغييرات التي حدثت في ساحة الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة.

138. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية، وتوقع تبني توصيات الاستعراض بشكل مناسب لمواصلة تحسين عمل الويبو. وطلب من الأمانة أن تحيط علما بها وتعد تقريرا لدورة لجنة التنمية التاسعة عشرة عن الكيفية التي يمكن بها إجراء تحسينات في المناطق المقترحة فيه. وكمثال على ذلك أشار إلى التوصية 5 بشأن ربط توصيات أجنحة التنمية بالنتائج المتوقعة في البرنامج والميزانية. ، ورأى الوفد أنها توصية في الوقت المناسب لأن الأمانة كانت تقوم بتطوير الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل

للفترة 2016-2021. ودعت توصيات الاستعراض لإدخال تحسينات على أداء الويبو والعمل في تنفيذ أجندة التنمية. وكانت هذه عملية طويلة الأجل وبالتالي، سيجري إجراء الاستعراضات الممكنة في المستقبل في ضوء قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010. وأخيرا، رأى أن المراجعة سوف تسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم أجندة التنمية في مختلف برامج الويبو.

139. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وكشف التقرير عن بعض التقدم والتحديات في تنفيذ أجندة التنمية. وحددت توصيات الاستعراض المناطق التي تحتاج إلى تعزيز الكفاءة والفعالية، من بين أمور أخرى. ولفت الانتباه بوجه خاص إلى التوصيات 4 و7 و8 و9. وفيما يتعلق بجميع التوصيات، طلب من الأمانة أن تعد للدورة التاسعة عشرة للجنة خطة عمل مفصلة لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى الاستعراضات الدورية المتوقعة في إطار آليات التنسيق. ومن شأن إجراء هذه الاستعراضات أن ينعكس على نجاح تنفيذ أجندة التنمية ويوفر فرصة لمزيد من النظر في أي منطقة أخرى تتطلب التحسن في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

140. واستفسر وفد الفلبين عما إذا كانت هناك أي أسباب شائعة قدمها المستطلعون الذين رأوا أن أنشطة أو مشاريع أجندة التنمية لم تلب توقعاتهم. وإذا كان هذا هو الحال، يمكن مراعاة تلك الأسباب عند صياغة الأنشطة أو المشاريع المستقبلية وذلك لتجنب الأخطاء نفسها. وأيد الوفد التوصية 7 بشأن ضرورة قيام الدول الأعضاء بصياغة مقترحات المشاريع بما يتماشى مع احتياجاتها الوطنية. وأيد أيضا إجراء استعراضات دورية عن أنشطة ومشاريع أجندة التنمية. وأخيرا، ينبغي أن يكون التقرير ونتائج مرشدا لتخطيط عمل لجنة التنمية في المستقبل. ويجب على الدول الأعضاء والأمانة صياغة خارطة طريق للسنوات المقبلة.

141. وأبرز ممثل شبكة العالم الثالث أهمية قيام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات بشأن توصيات الاستعراض. واعترف بالطبيعة طويلة الأجل لتنفيذ أجندة التنمية وبالتالي الحاجة إلى إجراء مزيد من الاستعراضات. وفي حين أعرب عن تقديره للتحليل الكلي لتنفيذ أجندة التنمية، فإن التحليل المصغر كان مفيدا أيضا بالنظر إلى أن هذا هو الاستطلاع الأول بعد اعتماده. وأشار إلى أن الدليل على الملاحظات الواردة في التقرير لم يعرض. وأشار التقرير إلى أن المرونة مثلت عملا جديدا للويبو وعكست تغييرا في الموقف نحو التنمية. ومع ذلك، رأى أن فهم الويبو للمرونة لم يعكس التوجه نحو التنمية. واعتبر الاستعراض النهج المواضيعي القائم على المشاريع خلأقا لتنفيذ أجندة التنمية لكنه لم يتطرق إلى فعاليته أو الحاجة إلى تحسينه. وفي الواقع، أبرزت الفقرة 27 وجهات النظر المتباينة فيما يتعلق بملاءمته. وأشار أيضا إلى الفقرة 135 بشأن الحاجة إلى نهج منظم ومنسق. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن هناك عدم وضوح في فهم مفهوم التعميم وآثاره. وأشار أيضا إلى غياب الشفافية في الموارد البشرية والمالية المخصصة لتعميم المشاريع، على النحو المحدد في التقرير. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن الاستعراض لم يتناول بالتحديد توصيات أجندة التنمية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو أو المتابعة في لجنة التنمية. ورأى أن تحسين المساءلة والشفافية فيما يخص مساعدة الويبو التقنية كانت في جوهر أجندة التنمية. وأبرز التوصية 9 بشأن تعيين خبراء على دراية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المستفيدة. وكان هذا يتماشى مع توصية الاستعراض الخارجي بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية الذي شكك في اختصاص الويبو بشأن تقديم المساعدة التقنية الموجهة نحو التنمية. وأخيرا، ذكر أن لجنة التنمية لديها عمل كبير يجب القيام به لتعزيز الوعي بالروابط بين الملكية الفكرية والتنمية وفهم تلك الروابط، وكذلك التأكد من أن جميع أنشطة الويبو ولا سيما في مجال المساعدة التقنية موجهة نحو التنمية.

142. ودعا الرئيس كبير المقيمين للرد على الأسئلة والتعليقات الواردة من الوفود. واقترح أيضا أن تقدم جميع الوفود التي أعربت عن تأييد محدد لمختلف توصيات الاستعراض مقترحات مكتوبة لمناقشتها في الدورة المقبلة للجنة.

143. وأيد كبير المقيمين البيان الذي أدلى به وفد تركيا نيابة عن المجموعة بآء بشأن تصنيف التوصيات وفقا لمتلقيا. وتناول الملاحظات الواردة على التوصيتين 1 و4، وأشار إلى أن هناك حاجة لمناقشة ذات مستوى أعلى لمعالجة القضايا والتحديات المستجدة التي تواجه نظام الملكية الفكرية. وقدم قائمة غير حصرية بتلك المناطق الجديدة على النحو التالي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، أمن الفضاء الحاسوبي والحوسبة السحابية والبحث والتطوير، والربط بين التنمية الاقتصادية والبراءات، وتغير المناخ، والزراعة، والصحة العامة، والوصول إلى الأدوية، القدرة على تحمل تكاليف الأدوية، والموارد الوراثية والمعارف التقليدية، والوصول وتقاسم المنافع، وتعزيز القدرات في مجال الابتكار والإبداع. وسوف تكون هناك لمعالجتهم من خلال نهج مماثل للمنهجية المواضيعية القائمة على المشروعات وذلك لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وعلاوة على ذلك، أيد الآراء التي أعرب عنها وفد البرازيل بأن مجرد الانتهاء من المشروع لم يستنفذ أي توصية، على النحو الموضح أيضا في التقرير. وفي الواقع، أوضح التقرير أن الانتهاء من بعض المشاريع لم يكن كافيا لإصدار حكم نهائي على التأثير الكامل لأجندة التنمية. وأشار إلى الحاجة إلى موارد بشرية إضافية لشعبة تنسيق أجندة التنمية. وردا على سؤال طرحه وفد ألمانيا، أشار إلى أن مقترحات المشاريع قدمتها الدول الأعضاء في شكل موحد ولكن في عدد قليل. وفي إشارة إلى الملاحظة المتعلقة بالتوصية 11 من أجندة التنمية، أوضح أن البرنامج الحالي عميل على تعزيز مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وليس البنية التحتية العلمية والتكنولوجية الوطنية. وعلاوة على ذلك، رأى أنه من المفيد أن تنشئ لجنة التنمية قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات والخبرات والدروس المستفادة لاستخدامها في تنفيذ برامج ومشاريع جديدة. وبشأن الملاحظة التي أبدتها وفد الفلبين، أشار إلى أن أجندة التنمية قد خلقت توقعات من الصعب جدا تلبيةها. وفيما يتعلق بالملاحظات على الاستدامة، شدد على ضرورة امتلاك الدول الأعضاء لأجندة التنمية مع استمرار الدعم من الأمانة. وأشار إلى أن النتائج المتعلقة بالنهج المواضيعي القائم على المشاريع استندت على نتائج الأدوات المنهجية المختلفة المستخدمة في الاستعراض.

144. والتمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بـ"المناقشة ذات المستوى الأعلى" المذكورة في التوصية 1.

145. وأشار كبير المقيمين إلى قائمة توضيحية لبعض المناطق الناشئة الجديدة التي ستحتاج لإجراء مناقشة ذات مستوى أعلى، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن الفضاء الحاسوبي والحوسبة السحابية، ونقل التكنولوجيا، واستحداثات تكنولوجيات جديدة.

146. واستفسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن معنى "منتدى رفيع المستوى". وتساءل إذا ما كان أشار إلى لجنة التنمية أو إلى كيان آخر بأنه ينبغي أن تناقش فيها تلك القضايا الناشئة الجديدة.

147. وأوضح كبير المقيمين أن لجنة التنمية هي المنتدى المناسب لمناقشة القضايا الناشئة الجديدة، وأن مستوى النقاش هو الذي ينبغي أن يكون أعلى.

148. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علما بالتقرير. وأكد مجددا ضرورة أن تقدم الوفود المهتمة مقترحات مكتوبة بشأن التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء لتنظر فيها اللجنة في دورتها القادمة. واقترح أيضا أن تُبلغ الأمانة اللجنة بجدوى وطريقة تنفيذ تلك التوصيات الموجهة إليها.

149. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ووافق على أن يحيط علما بالتقرير. ومع ذلك، رأى ضرورة أن تقدم الأمانة معلومات عن الكيفية التي تهدف إلى تنفيذ التوصيات بدلا من تحدد الدول الأعضاء المقترحات وتقدم طلبات لتنظر فيها لجنة التنمية. ولم يكن الاستعراض دراسة عادية ولكن جزءا من آليات التنسيق التي اعتمدها الجمعية العامة. وبالتالي، فإنه استحق ردا رسميا من قبل الأمانة.

150. والتمس الرئيس مزيد من التوضيح من وفد نيجيريا عن إمكانية قيام الدول الأعضاء بتقديم مقترحات في متابعة لتوصيات الاستعراض.
151. وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه ليس هناك ما يمنع أي دولة من الدول الأعضاء من متابعة مزيد من أي من توصيات الاستعراض وتقديم خطة عمل محتملة. ولن تقبل المجموعة أن تحيط علما بالتقرير وتطلب من الأمانة أن تقدم ردها في الدورة المقبلة للجنة على توصيات الاستعراض.
152. وكرر الرئيس اقتراحه، وأوضح أن طلب الدول الأعضاء يهدف إلى توفير فرصة لهم لصياغة مقترحاتهم بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب لتنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.
153. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية، وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأشار أيضا إلى الاقتراح بأن تعد الأمانة تقريرا عن توصيات الاستعراض. ويمكن للدول الأعضاء أيضا تقديم مقترحات ملموسة استنادا إلى تلك التوصيات. ويمكن تنفيذ كلا الاقتراحين بها معا.
154. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وطلب وقتا للتشاور داخل المجموعة للنظر في اقتراح وفد نيجيريا.
155. ورأى الرئيس أنه ليس هناك حاجة لإجراء أي مشاورات. وسلط الضوء على موافقة اللجنة على الإحاطة علما بالوثيقة. وتساءل ما إذا كانت المجموعة باء تواجه أي صعوبة في اقتراحه بشأن التقرير الذي أعدته الأمانة.
156. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، ووافق على الاقتراح الأصلي المقدم من الرئيس.
157. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأيد اقتراح الإحاطة علما بالتقرير. ومع ذلك، طلب استشارة المجموعة بشأن مناقشة اقتراح أن تقوم الأمانة بإعداد تقرير.
158. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، لم يؤيد الإحاطة علما بتقرير دون تحديد العمل المستقبلي في هذا الصدد.
159. وطلب الرئيس توضيحا بشأن البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا.
160. وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه إذا لم تحط اللجنة علما بالتقرير، فإنه يظل على جدول الأعمال ليجري النظر فيه دورتها المقبلة.
161. وطلب الرئيس من المنسقين الإقليميين أن يناقشوا داخل مجموعتهم البدائل الثلاثة المحتملة التالية: "1" الإحاطة علما بالوثيقة. أو "2" الإحاطة علما بالوثيقة ومطالبة الأمانة بإعداد تقرير عن توصيات الاستعراض. أو "3" ترك الوثيقة لتنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.
- النظر في الوثيقة CDIP/18/8 - وصف مساهمة هيئات الويبو المعنية لتنفيذ توصيات أجندة التنمية ذات الصلة
162. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.
163. وأشار الأمانة (السيد بالوش) إلى أن آليات التنسيق طالبت هيئات الويبو المعنية بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ أجندة التنمية. واستندت الوثيقة إلى ما قدمته إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للويبو من قبل اللجنة الحكومية الدولية ولجنة حق المؤلف.

164. وتحدث وفد اندونيسيا باسم البلدان ذات الآراء المماثلة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وذكر أن التوصية 18 من توصيات أجنحة التنمية حثت اللجنة الحكومية الدولية على الإسراع في عملية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور دون المساس بالنتائج بما في ذلك إمكانية وضع صكوك دولية. وقد تم إحراز تقدم كبير في اللجنة الحكومية الدولية خلال دورتها التاسعة والعشرين والثلاثين، فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها المتعلقة بالموارد الوراثية، وكذلك فيما يتعلق بالمعارف التقليدية خلال دورتها الحادية والثلاثين. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تواصل الدورات المقبلة متابعة التوصية 18 وكذلك مواصلة تنفيذ التوصيات الأخرى ذات الصلة. وذكرت المجموعة أن المساعدة التي تقدمها الويبو في الموضوعات ذات الصلة باللجنة الحكومية الدولية لا بد أن يحركها الطلب وتكون موجهة للتنمية وشفافة وتستجيب لاحتياجات التنمية في البلاد المطالبة. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ مثل هذه المشاركات في الاعتبار المرونة الموجودة في نظام الملكية الفكرية الدولي. وأيدت المجموعة المزيد من الأنشطة المتعلقة بتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي الخاصة. ومن المهم أن يتم ذكر أن كل المجتمعات لها الحق في الاحتفاظ بالسيطرة على الملكية الفكرية على التراث الثقافي وحمايته وتطويره. ولم يكن للابتكار والإبداع أي حدود. وكانت هناك حاجة إلى التخلي عن وجهات النظر الضيقة والضغط من أجل اعتراف أكبر بكل من الحقوق الاقتصادية والأخلاقية للتراث الثقافي. وعكست حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تطلعات متنوعة لدى جميع البلدان والتوازن بين الإبداع والتقليد. ولم يكن من الممكن وقف جدول الأعمال المعياري لإبرام صك ملزم قانوناً أو صكوك دون وجود أسباب قوية. ولا يمكن ممكن أن تتجاهل الدول الأعضاء التقدم المحرز منذ إنشاء اللجنة الحكومية الدولية. وينبغي أن يؤدي عمل اللجنة إلى صكوك ملزمة قانوناً لحماية وتعزيز الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وبالتالي، معالجة مختلف توصيات أجنحة التنمية، وخاصة التوصية 18. و ينبغي مواصلة التفاوض استناداً إلى النص حول الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

165. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى أن بعض المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء أعربوا عن وجهات نظرهم بشأن مساهمة هيئات الويبو في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وأقرت المجموعة بأن أجنحة التنمية كانت موضع توافق في الآراء من جميع الدول الأعضاء في الويبو، ورأت أن بند جدول الأعمال سيستفيد من ملكية أوسع ومشاركة في الويبو خارج البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وكانت المجموعة الأفريقية قد أعربت بالفعل عن أفكارها بشأن هذا الموضوع. وأشادت بالويبو لأنشطتها وأدائها ومبادراتها العديدة لتيسير تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وكررت المجموعة طلبها بأن تظل المساعدة التي تقدمها الويبو يحركها الطلب وموجهة نحو التنمية وشفافة وتستجيب لأولويات واحتياجات تنمية محددة في البلدان المطالبة وتعكس المرونة الموجودة في نظام الملكية الفكرية الدولي. وفيما يتعلق تحديداً باللجان المذكورة في التقرير، رحبت المجموعة بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته لجنة حق المؤلف من خلال عدد من الصكوك الدولية الهامة بعد اعتماد توصيات أجنحة التنمية في عام 2007. وحثت على بذلك جهود متسارعة نحو حماية هيئات البث والبث الكابلي ضد قرصنة الإشارة وإرسال عمل اللجنة بشأن الاستثناءات والقيود التي من شأنها تيسير الوصول إلى المعارف والمعلومات لأغراض التنمية البشرية والمجتمعية. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، وبالإشارة إلى التوصية 18 من توصيات أجنحة التنمية، كررت المجموعة رأيها بأن أكبر وأقوى المساهمات التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية وفي الواقع الويبو في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية ستكون هي الاختتام المبكر لمفاوضات اللجنة الحكومية الدولية مع حد أدنى من صك دولي معياري ملزم قانوناً يعزز شفافية وفعالية النظام الدولي للملكية الفكرية ويعزز ويحمي المعارف التقليدية والإبداع والابتكار في إطار الملكية الفكرية الحديث، ويضمن الحقوق الاقتصادية والأخلاقية المنصفة لأصحاب هذه المعارف. ومن شأن الإنجاز أن يستجيب لعدد كبير من التوصيات الخمسة والأربعين لأجنحة التنمية. ونظراً لأن توصيات أجنحة التنمية تهدف إلى تعزيز نظام ملكية فكرية دولي شامل ومتوازن، مع الأخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للتنمية لدى مختلف أعضاء الويبو، حثت المجموعة جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على العمل معاً بدأب لتسريع تنفيذ الويبو لتوصيات أجنحة التنمية ذات الصلة.

166. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الوثيقة اشتملت على الأجزاء ذات الصلة من التقرير الخاص باللجنة الحكومية الدولية ولجنة حق المؤلف. وقدمت الوثيقة معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات أجنده التنمية المتعلقة بها بطريقة شاملة ومناسبة.

167. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن الدول ذات الأفكار المماثلة. وكان تقرير الهيئات ذات الصلة المقدم إلى الجمعية العامة آلية هامة لتقييم تنفيذ أجنده التنمية. وأعرب الوفد عن أسفه بشأن أن لجننتين فقط قدما تقارير فردية. وأعرب عن أمله في إمكانية تغيير ذلك في السنة التالية. وكان الأمر هو مجرد تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي وقر آليات التنسيق. وعلى نحو ما سبق ذكره، كان على لجان الويبو تقديم تقرير عن تنفيذ وتعمم أجنده التنمية. وأعرب الوفد أيضا عن توقعاته بخصوص اللجننتين التي قدما تقارير. ويمكن أن تُواصل اللجان إحراز تقدم في تنفيذ أجنده التنمية ومعالجة المسألة ذات الأهمية بالنسبة للتنمية، مع مراعاة أهمية تعميم أجنده التنمية في الويبو.

168. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وذكر أنه قد درس هذه الوثيقة، وأحاط علما بشأن مساهمة اللجنة الحكومية الدولية ولجنة حق المؤلف في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وأحاط الوفد علما بأن هيئات الويبو المعنية الأخرى مثل لجنة البراءات ولجنة العلامات لم يرد ذكرها في الوثيقة. وينبغي أن تسهم كل من لجنة البراءات ولجنة العلامات في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وطلب الوفد من لجنة التنمية أن تذكر هذا في استعراضها لتنفيذ توصيات أجنده التنمية المقدم إلى الجمعية العامة.

169. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن الدول ذات الأفكار المماثلة. ورحب بتقرير اللجنة الحكومية الدولية ولجنة حق المؤلف إلى الجمعية العامة بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وأعرب عن أسفه لأن لجننتين فقط قد قدما تقريرا. وكان من المتوقع للغاية أن تقدم لجان وهيئات الويبو الأخرى تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن المساهمات في توصيات أجنده التنمية.

170. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بالنيابة عن الدول ذات الأفكار المماثلة. وأبدى قلقه بشأن أن لم تصف الجمعية العامة إلا مساهمة اللجنة الحكومية الدولية ولجنة حق المؤلف في تنفيذ توصيات أجنده التنمية المتعلقة بها. ولم يكن هناك أي مساهمة من لجنة البراءات ولجنة العلامات، وهما أهم اللجان فيما يتعلق بالمساهمة في تنفيذ توصيات أجنده التنمية. وكان من المهم بالنسبة للجنة التنمية أن تذكر ذلك في استعراضها لتنفيذ توصيات أجنده التنمية المقدم إلى الجمعية العامة.

171. وأغلق الرئيس باب مناقشة الوثيقة CDIP/18/8 نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

## البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل تنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/18/10 - قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل ذات الصلة بلجنة التنمية

172. أشار الرئيس إلى قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل ذات الصلة بلجنة التنمية. وأفاد بأنه تمت مناقشة أحد النصوص المتعلقة بهذه المسألة (وارد في المرفق الثاني من ملخص الرئيس للدورة السابعة عشرة). ووردت فيه المقترحات المقدمة من المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء إلى جانب اقتراحه. لذلك، رأى من الضروري عقد مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند قبل المضي قدما في المناقشة.

النظر في الوثائق CDIP/8/INF/1 - المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية و CDIP/9/16 - اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي

تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية و CDIP/16/6 - تحديث على رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

173. أشار الرئيس إلى المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأشار الرئيس إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، لم يحدث توافق في الآراء على الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا (الوارد في المرفق الأول من ملخص الرئيس للدورة السابعة عشرة) بشأن هذه القضية. ووفقاً لذلك، طلب من وفد إسبانيا إجراء مشاورات غير رسمية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الاقتراح.

النظر في الوثائق CDIP/17/INF/2 - دليل عملي لتقييم الأصول غير الملموسة في مؤسسات البحوث والتنمية، و CDIP/17/INF/3 - العقود المتعلقة بنماذج الملكية الفكرية لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث التي تمولها الحكومة، و CDIP/17/INF/4 - دليل تقييم الملكية الفكرية للمؤسسات الأكاديمية

174. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثائق.

175. قدمت الأمانة (السيد نابوليتانو) الأدلة الثلاث الواردة في الوثائق CDIP/17/INF/2 و CDIP/17/INF/3 و CDIP/INF/4. وأشار تحديداً إلى الوثيقتين رقم 2 و 4 لأنها تتعلقان بتقييم الملكية الفكرية. وأبرز أن الدراسات تُستخدم حالياً في أنشطة بناء القدرات والتدريب. وذكر أن الأنشطة مصممة تبعاً لاحتياجات وخصائص المستفيدين. وكان للدليلين نهج مختلف قليلاً. وطورت الوثيقة CDIP/17/INF/2 دراسة حالة بناء على وضع تم من خلاله استكشاف الاحتمالات المختلفة التي يمكن أن تحدث. وحاولت التعرف على جميع الأشياء التي يمكن أن تحدث أثناء المفاوضات مع الحلول الممكنة وتأثيرها على نقل التكنولوجيا. ولم يكن ذلك نموذجاً ولكن وسيلة لمعرفة كيف أن الطرق المختلفة لمعالجة القضايا من شأنها أن تؤدي إلى حلول مختلفة. وكان الأمر يتوقف على المستفيد لتحديد الخيار الأنسب له. ولخصت الأمانة وصفها للوثيقة CDIP/17/INF/2 بوصفها دراسة حالة على دولة افتراضية لكنها حل واقعي. وانتقلت بعد ذلك إلى الوثيقة CDIP/17/INF/4، وأشارت إلى أنها ذات نهج أكثر أكاديمية من خلال مراجعة جميع المنهجيات المختلفة. وحاولت الأمانة تكييف التدريب حسب الاحتياجات والطلبات المقدمة من الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يبدو فنياً، كان الهدف أن يتم استكمله بدراسات حالة فعلية. وأشارت الوثيقة الثالثة CDIP/17/INF/3 إلى العقود المبرمة لفائدة الجامعات والمؤسسات البحثية الممولة من الحكومات. واستعرضت النماذج المختلفة التي تم اعتمادها على المستوى الدولي. وستمكن الفكرة في توفير كافة الحلول المختلفة التي عملت بشكل جيد في الماضي، والبحث عن الممارسات الجيدة التي يمكن تنفيذها. وهي تتكون من مجموعة واسعة من سياسات وحلول التنفيذ. وكانت هناك جهود لجعله ذات طابع عملي من خلال استكمالها بالخبرات المباشرة من الخبراء.

176. وقال الرئيس إن تلك الوثائق هي أدلة وكتيبات واضحة. وتم إتاحتها للدول الأعضاء التي من شأنها أن تقرر بعد ذلك إلى أي مدى يمكن أن تكون مفيدة. ودعا الرئيس الوفود إلى تقديم تعليقات على العرض التوضيحي الذي قدمته الأمانة.

177. وأوضح وفد الصين أن الوثائق الثلاث قدمت معلومات مفيدة للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الممولة من الحكومات. وأشار إلى أن تلك المؤسسات أجزاء هامة جداً من النظام المبتكر لبلاده وأن الوثائق ستكون بمثابة أدلة جيدة لهم. وكانت الصين تنفذ استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية بشأن الابتكار لأغراض التنمية. وكانت المؤسسات المذكورة جزءاً مهم جداً من هذه الاستراتيجية. وقد عززت البلاد عملها في هذا المجال. وكمثال على ذلك، ذكر الوفد أنه كان يدرس صياغة معايير وطنية بشأن قواعد إدارة الملكية الفكرية بالجامعة. ولذلك فإن الوثائق الثلاث من شأنها أن تيسر إلى حد كبير العمل في هذا المجال. واقترح الوفد أن تقوم الأمانة بترجمة الوثائق إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، لإتاحة استخدامها عالمياً بشكل أفضل.



178. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن الوثائق طويلة، وأنه سوف تكون هناك حاجة لجدول محتويات وملخصات تنفيذية لهذا النوع من الوثائق. وأكد أن الوثائق مفيدة، وأعرب عن أمله في أن تستفيد منها الجهات المعنية.

179. وتحدث وفد شيلي بصفته الوطنية، وذكر أن الوثائق تعد مساهمة كبيرة للشعب في منطقته. وإنها ستمكثهم من فهم أفضل لأهمية تقييم الأصول غير الملموسة. ويمكن أن تلعب دورا في نمو الجامعات أو صندوق البحث. وأبرز أهمية وجود قوانين وسياسات عامة من شأنها أن توفر حوافز لقطاع التعليم لخلق أدوار واضحة من شأنها أن تؤدي إلى تيسير نقل التكنولوجيا. وأشار أيضا إلى أهمية وجود وثائق بجميع اللغات الرسمية. وسيكون من المهم وخاصة بالنسبة للوفد أن تكون منصة المعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI Proyecta"، وهي بوابة خاصة للتعليم ونقل التكنولوجيا. وتعتبر المنصة بوابة يمكن من خلالها معرفة كيفية تحسين التقييم. وأخيرا أعرب الوفد عن اعتقاده بأنها ستكون فكرة جيدة إذا تم نقل التكنولوجيا في سياق الويبو. وأبدى الوفد استعداده لتقديم فيديو يلخص مضمون الوثائق التي يمكن إتاحتها على موقع الويبو الإلكتروني. ورأى الوفد أنه من المفيد أن تنظم الويبو ندوة دولية حول التقنيات المختلفة لتقييم الأصول التكنولوجية.

180. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه كان من المهم للغاية أنه تم تحديد الملكية الفكرية من الجامعات وحمايتها واستخدامها وتسويقها للصالح الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، رأى أن أدلة على وجه الخصوص تُعد مساعدة كبيرة. وأيد ملخص الأمانة بأن الوثيقة الثالثة التي أعدتها البروفيسور آشلي ستيفنز ذات طبيعة أكاديمية، ولكنها كافية في دعم وتعزيز أنشطة مكاتب نقل التكنولوجيا المتقدمة بشكل خاص. ورحب على وجه خاص بالطريقة التي كُتبت بها الوثيقة الأولى مع دراسة حالة افتراضية. ورأى أنها مفيدة للغاية. وقدم الوفد تعليقيين. أشار أولهما إلى الوثيقة الثانية وكان يتعلق بالاتفاق التعاوني. وأفاد بأن من منظور البلدان النامية من المهم على نحو متزايد وجود بعض المعايير والمبادئ التوجيهية لتحديد المعاملات الحالية من الحقوق. ما هي الشروط والأحكام التي تستوجب استثناء المعاملات الحالية من الحقوق والممولة من الأموال العامة من المتطلبات الصحية العادية؟ وتعلقت النقطة الثانية بالدور الهام لتقييم الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تقييم الملكية الفكرية مع التعزيز القطاعي يمكن أن يكون مفيدا، وكانت تجري مناقشات بهذا الخصوص مع شعبة الاقتصاد في الويبو. ورأى وفد أن الوثائق أضافت قدرا من القيمة.

181. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية، وأعرب عن اعتقاده بأن الأدلة سعت لمعالجة دورات مهمة في استخدام أصول الملكية الفكرية لفائدة مؤسسات المعرفة من التصور والصياغة والتنمية بما في ذلك العقود وتنفيذها الفعلي. كما قدم مجموعة متنوعة من الخيارات من شأنها أن تشجع الأمانة على مواصلة تعزيز أعمالها في ذلك الموضوع.

182. ورأى الوفد البرازيل أن الوثائق مهمة للغاية. وفي السنوات الأخيرة استثمرت البرازيل في الانتفاع بالملكية الفكرية في الجامعات. وحث الويبو على مواصلة عملها في هذا المجال.

183. وذكرت الأمانة (السيد نابوليتانو) أن ترجمة الأدلة إلى اللغات الأخرى للأمم المتحدة كانت دائما إمكانية. وسوف تنظر الأمانة أيضا في ما إذا كان من المفيد أن يكون هناك نسخة مختصرة من بعض الوثائق. ولدى الويبو كتيبات ذات طبيعة عملية أكثر في مجالات مختلفة. ومن المؤكد أنها ستأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار وترى ما هي أفضل طريقة للمضي قدما. ثم أشارت الأمانة إلى الملخصات وجداول المحتويات. وأقرت بأن وثيقة واحدة لم تحتوي عليها. ولذلك سوف تتأكد الأمانة من أن كل الوثائق تحتوي على كليهما. وأشارت إلى تعليقات وفد شيلي، وأفادت بأن الأمانة تعمل أيضا في بوابة نقل التكنولوجيا. وأعربت عن أمله في الانتهاء منها بداية العام المقبل. وسيتم وضع هذه الوثائق وغيرها من المعلومات على صفحة واحدة على الإنترنت. وأشارت الأمانة إلى أنه منذ بضعة أشهر تم فتح صفحة من صفحات الويبو على الإنترنت لسياسات الملكية الفكرية للجامعات ويوجد بها بعض العناصر مثل بعض العقود المبرمة بين الجامعات. ومع ذلك، ستخصص صفحة ويب أخرى لنقل المعرفة. وعلى النحو الذي اقترحه وفد جنوب أفريقيا، فإنها سوف تتوسع في موضوع المعاملات الحالية من الحقوق، وسوف تحاول جعله عمليا ومفيدا أكثر للدول الأعضاء.

184. وتساءل رئيس إذا ما كان يمكن للجنة أن تحيط علماً بالوثائق CDIP/17/INF2 و CDIP/17/INF3 و CDUP/17/INF4. وتم الاتفاق على هذا نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/18/4 - مجموعة إسهامات الدول الأعضاء بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو  
185. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

186. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنه طُلب من الأمانة في الدورة الخامسة عشرة للجنة إعداد وثيقة تحليلية تناول مسار العمل الذي يمكن للويبو من خلاله دعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وقدمت الأمانة في دورتها السادسة عشرة وثيقة بعنوان الويبو أجندة التنمية لما بعد عام 2015 (الوثيقة CDIP/16/8) التي أشارت إلى أن عمل الويبو له صلة مباشرة باثنين من أهداف التنمية المستدامة، وهما هدف التنمية المستدامة 9 و17. وكانت هناك أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة ذات صلة غير مباشرة وفيما يتعلق بذلك يمكن للمنظمة تقديم المساعدة للدول الأعضاء. وناقشت اللجنة في دورتها السابعة عشرة تعيين أنشطة الويبو المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وخلال تلك الدورة، قررت اللجنة أنه على الدول الأعضاء تقديم إسهامات إلى الأمانة. وبالتالي، تحتوي الوثيقة قيد النظر على مجموعة تضم آرائهم التي تفيد بأهداف التنمية المستدامة ذات صلة بعمل الويبو وعلى تبرير لتلك الآراء.

187. وذكر وفد البرازيل أنه ملتزم التزاماً تاماً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. واختار المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة باعتبارها الموضوع الرئيسي للمجموعة لفترة السنتين المقبلة. وأنشأت البرازيل لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة بغرض وضع ومتابعة خطة العمل لتنفيذ جدول أعمال عام 2030 في البلاد. ويشرف على اللجنة رئاسة الجمهورية وتتضم ممثلين عن ست وزارات والدولة والبلديات، فضلاً عن المجتمع المدني من أجل أن يكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البرازيل شاملاً وفعالاً. وتم إعداد جدول أعمال 2030 بناء على العمل الذي تم من خلال اجتماعات وقرارات المجتمع الدولي السابقة. وأكدت الفقرة 11 من القرار نتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي وضعت أساساً متيناً للتنمية المستدامة وساعدت في صياغة جدول الأعمال الجديد. ويشمل ذلك الإعلان الخاص بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20. كما أقر جدول الأعمال بتربط الحلول اللازمة لمواجهة التحديات والالتزامات الواردة في تلك المؤتمرات الكبرى. ويتعين تحت هذا الإطار مناقشة دور الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، ذكرت الفقرة 5 من جدول الأعمال لعام 2030 أن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع البلدان مع الأخذ في الاعتبار مختلفة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية. وجاء في ديباجة جدول الأعمال أيضاً أن "جميع الدول وجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون في شراكة تعاونية سينفذون هذه الخطة". ولقد كانت فرصة أن يناقش أعضاء الويبو خطة عمل موسعة وشاملة لفائدة الجميع. وعلى النحو الموضح في تقديمه، كان النهج المتكامل جزءاً حيوياً من جدول أعمال عام 2030. وينبغي أن يؤدي هذا النهج إلى فهم شامل للتربط الكبير عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة والأهداف المرتبطة بها. ورأى الوفد كل أهداف السبعة عشرة المتعلقة بالملكية الفكرية في ضوء تعميمها واستخدامها على نطاق واسع في المجتمع المعاصر. وتطلبت الصلة بين مختلف أهداف التنمية المستدامة والجوانب العديدة ذات الصلة بالملكية الفكرية مشاركة كبيرة من الويبو في هذه العملية. وبالنظر إلى الوضع القانوني الذي أوجده الاتفاق بين الأمم المتحدة والويبو في عام 1974، يجب على المنظمة تقديم إسهامات تمكن من التنفيذ الفعال للأهداف بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة. وبالتالي، يتعين على الويبو التعامل مع جميع الأهداف في ظل ولاية الويبو، باعتبار أنها لديها العديد من العلاقات المعقدة مع الملكية الفكرية. وقدم الوفد بعض الأمثلة الواردة في كلمته. وفي إطار الهدف 3، الذي يشمل أهداف ضمان صحة السكان من خلال الحصول على الأدوية، أجرت الويبو أنشطة ودراسات في الماضي. ومع ذلك، لا تزال لم تقم بالمساهمة المتوقعة التي يمكنها تقديمها لأهداف التنمية المستدامة. ويمكن للويبو مساعدة البلدان على مكافحة التهاب الكبد من خلال تداول تقرير بشأن واقع البراءات عن الأدوية الأساسية المستخدمة لعلاج هذا المرض. وهناك أيضاً علاقة بين المؤلف والوصول إلى الموارد التعليمية. ويهدف الهدف 4 إلى تعليم

عادل وشامل الجودة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي على الويبو أن تدير المناقشات في لجنة حق المؤلف بشأن المكتبات ودور المحفوظات والبحوث والمعاهد التعليمية. وكذلك يقع بدء نفاذ معاهدة مراكش مباشرة ضمن نطاق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، ويمكن أن يستفيد الهدف 7 بشأن الوصول إلى الطاقة المستدامة والهدف 13 بشأن تغير المناخ على حد سواء من مناقشة الويبو وأنشطتها المتعلقة بتيسير نقل التكنولوجيا ونشر التكنولوجيا الخضراء. ومن هذا المنطلق، يمكن تعزيز برنامجي موفق الويبو وويبو غرين من أجل دمج جوانب أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، كان لأنشطة الويبو علاقة شاملة مع أهداف التنمية المستدامة. وتوضح هذه الأمثلة المساهمة الكبيرة والشاملة التي يمكن أن تقوم بها الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن تكون بمثابة أساس انطلاق لمناقشة المزيد من الأنشطة. ويجب على الويبو والدول الأعضاء فيها أن يأخذوا في الاعتبار دائما النهج المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. وتعد لجنة التنمية هي اللجنة الأنسب للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة، دون المساس بالأنشطة أو المناقشات التي تتطلب مشاركة لجان أو هيئات الويبو. وأشار إلى أن ولاية لجنة التنمية تتضمن مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية، وهي المسائل التي تتصل بشكل معقد بأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، طلب الوفد من اللجنة إدراج بند دائم بعنوان "تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" على جدول أعمال لجنة التنمية. وتعد أهداف التنمية المستدامة خطة طويلة المدى، وحددت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2030 موعدا نهائيا لتنفيذ الأهداف. ومن شأن إدراج ذلك البند من جدول الأعمال توفير المعالجة الشاملة والدورية والمستمرة لهذا الموضوع عن طريق إعطاء الفرصة للأعضاء لمناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتقديم مقترحاتهم المحددة للأعضاء. كما أنه سيعطي فرصة للويبو بأن تقدم تقريرا دوريا إلى الأعضاء عن الإجراءات التي اتخذتها بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أنه تم عرض بند جدول الأعمال المقترح في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية وأيده العديد من البلدان الأخرى، مما يعكس رغبة كثير من الدول الأعضاء التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار. وأعرب الوفد عن شكره للتأييد الذي قدمه بالفعل غالبية الأعضاء والمجموعات الإقليمية في الجلسة العامة، بما في ذلك المجموعة الأفريقية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك إيران واندونيسيا ونيجيريا. وتوضح أهمية وجدوى هذا الموضوع من المشاركة المطلوبة من قبل الويبو وجميع الدول الأعضاء وفاء بالتزاماتهم في إطار جدول أعمال 2030. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتحول المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات هادفة وأن يتم ترجمة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة إلى تدابير ملموسة يمكنها تغيير حياة أولئك الذين في أشد الحاجة إليها.

188. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وكرر وجهة نظره التي تفيد بأنه كان للويبو دور في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وتمثل أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 التزاما عالميا بتغيير العالم بحلول عام 2030 بطريقة متكاملة وتعاونية باستخدام جميع الآليات ذات الكفاءة والفعالية المتاحة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وتتقاسم أهداف التنمية المستدامة وتوصيات أجندة التنمية العبد المشترك لتسريع وتيرة النمو والتنمية المستدامة. ويسعى كلا جدولي الأعمال إلى تغيير العالم اجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا وعلميا وبيئيا واقتصاديا. وتندرج أهدافها بشكل جيد في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وللابتكار والإبداع أثر فعال في التغلب على تحديات الحياة. وفي هذه المرحلة صارت العلاقة بين الإبداع والابتكار والملكية الفكرية لا تنفصم. ويعد دور الويبو أساسيا في تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارها المحرك للمعلومات والخدمات والتعاون والسياسات في مجال الملكية الفكرية على مستوى العالم. ورأت المجموعة ضرورة وضع إطار للويبو شفاف وقابل للمساءلة ومستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها منظمة لأصحاب المصلحة. ويجب أن يكون الويبو الكلمة العليا من خلال مساهمات الدول الأعضاء في فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في آلية تيسير التكنولوجيا لخطة عمل أديس أبابا التي تم اعتمادها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بتيسير التنمية في إثيوبيا في يوليو عام 2015. ومن خلال التعاون مع الدول الأعضاء لضمان عملية مستدامة، ينبغي أن تحدد بوضوح في الويبو الروابط المتعلقة بالملكية الفكرية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وللمساهمة في تحديد العلاقة بين الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة بطريقة غير حصرية، اعتمدت المجموعة نهج الروابط مع لجان الويبو ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمساعدة التقنية. وتعد لجنة التنمية هي اللجنة التي يمكن فيها وضع برامج لتيسير نقل التكنولوجيا وتوفير بناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل تكييف التقنيات

والأنشطة المستدامة في مختلف القطاعات وسبل العيش التي تم تناولها في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة. ولدى اللجنة الحكومية الدولية صلة بأهداف التنمية المستدامة 1 و10 و15 بشأن الحاجة إلى الحقوق في الموارد الاقتصادية والملكية، والسيطرة على أموال الملكية، والميراث، والموارد الوطنية فضلا عن تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية وتعزيز الوصول المناسب لهذه الموارد. وكانت الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هي الموضوعات الرئيسية في اللجنة الحكومية الدولية. وأشارت المجموعة أيضا إلى الصلة بين لجنة البراءات والهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة مع حواجز في نظام البراءات في مواجهة المشكلات الخطيرة في الصحة العامة التي تشهد تزايدا مثل أوبئة الإيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق الحارة، التي تنقلها المياه وغيرها من الأمراض المعدية وأيضا بشأن الدعم الموجه لبحوث وتطوير لقاحات وأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تؤثر على البلدان النامية والأقل نموا. وذكرت الحاجة إلى توفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة وأمنة. وأشارت المجموعة أيضا إلى وجود صلة بين لجنة حق المؤلف والهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي على الدول الأعضاء تسريع عمل اللجنة في مجال الاستثناءات والقيود بهدف تيسير الوصول إلى المعرفة والمعلومات وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة. وشددت المجموعة على أهمية التعليم والمعرفة كمفتاح للتنمية البشرية والمجتمعية. وعلاوة على ذلك، أوضحت وجود صلة بين لجنة التنسيق وتحقيق المساواة بين الجنسين في الويبو والأنظمة الشفافة. وأشارت تحديدا إلى أهداف التنمية المستدامة 5 و8 و10 و16. وتُعد لجنة التنمية هي الأفضل تجهيزا لإجراء المناقشات الشاملة اللازمة لتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت المجموعة إلى أنه خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية، شددت على أن مناقشة أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يعطي دفعة لضرورة تنفيذ الركن الثالث من ولاية لجنة التنمية. وفي هذا السياق كررت المجموعة تأييدها للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتطلعت المجموعة إلى إجراء حوار هادف حول أهداف التنمية المستدامة والذي بعده سيكون لدى الأمانة المعلومات الكافية لوضع خطة محددة بشأن الكيفية التي تمكن المنظمة من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

189. وعلّق وفد الصين أهمية كبيرة على جدول أعمال عام 2030، وشرع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع الجبهات. وتم إعلان خطة الصين الوطنية لتنفيذ جدول أعمال في الجمعية العامة الماضية للأمم المتحدة. وعكست الخطة بوضوح أنه من أجل تنفيذ جميع الأهداف هدف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، أيدت الصين الأمم المتحدة في لعب دور أساسي في تنسيق العمل بشأن التنمية المستدامة. وحث الوفد المنظمات الدولية الأخرى على المشاركة في هذه العملية. ورأى أن الويبو بوصف إحدى الوكالات المتخصصة الهامة التابعة للأمم المتحدة، قادرة على المشاركة بنشاط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومسؤولية عنها. وتمشيا مع القرار الذي اتُخذ في لجنة التنمية/17، أعرب الوفد عن وجهات نظره بشأن أهمية أهداف التنمية المستدامة لعمل الويبو. وعلاوة على ذلك، استكشفت الصين بشكل أولي مسألة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحصلت على نتائج عملية. وأشار إلى الدراسة المتعلقة بنظام تصنيف البراءات الخضراء والتحليل الإحصائي للبراءات الخضراء التي أجراها المكتب الصيني للملكية الفكرية. وتناولت الدراسة بشكل أساسي مقارنة ودراسة وتحليل الجهود المبذولة من قبل الدول الكبرى، بما في ذلك الصين والمناطق والمنظمات في دراساتهم وممارساتهم وسياساتهم المتعلقة بالتكنولوجيات الخضراء والبراءات الخضراء، وتحديد جوهرها وامتداداتها. وأخذت في الاعتبار وضع التنمية الاقتصادية الصينية واحتياجات الصين الخاصة لهيكل طاقتها الذي يحدد نطاق التكنولوجيات الخضراء. وكانت الصين تبني نظاما محددًا لتصنيف البراءات للتكنولوجيات الخضراء على أساس التصنيف الدولي للبراءات (IPC). وحددت الدراسة أيضا الأساليب الإحصائية للتكنولوجيات الخضراء من أجل تحليل إنشاء البراءات الخضراء الصينية تحديدا. واستخدمت الدراسة أساليب متعددة ودمجت بين الدراسات النظرية والدراسات الأدبية والبحث العملي والتحليل القائم على الأدلة ومشاورات الخبراء. ودرست التكنولوجيات الخضراء والبراءات الخضراء والسياسات الخضراء من 16 دولة ومنطقة ومنظمة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الصين. وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية. الأولى هي تطبيق النظام الصيني لتصنيف البراءات الخضراء. وتم إنشاء نظام هرمي من ثلاث طبقات لتصنيف البراءات الخضراء. وتناولت الدراسة الطاقة البديلة، والمواد البيئية، وتوفير الطاقة وخفض الانبعاثات، ومكافحة التلوث، فضلا عن تقنيات

الإدارة وإعادة التدوير. ثانياً، حددت الدراسة المجالات ذات الأولوية في العمل المتعلقة بالبراءات الخضراء الصينية، بما في ذلك الاستخدام الأساسي النظيف وعلالي الكفاءة، والكشف عن تلوث الهواء، والكشف عن تلوث المياه، ومراقبة نوعية الهواء وتخفيف التلوث، التي يمكن أن تُستخدم لمراقبة تطور التكنولوجيات الخضراء الصينية الرئيسية في هذا المجال. ثالثاً، تم تجميع تقرير تحليل إحصائي أولي للبراءات الخضراء في الصين من عام 2010 إلى عام 2015. وبالتالي، يمكن إدراج الدراسة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة 12، الغاية 8 وهدف التنمية المستدامة 17، الغاية 19. وأعرب عن أمله في تقديم النتائج ذات الصلة في الدورة للجنة القادمة، وعن تطلعه إلى تقاسم نتائج الدراسة مع جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأخيراً، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

190. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة تمثل الجهود المبذولة لوضع خطة عمل للسنوات الخمسة عشرة المقبلة. وأيد الهدف من تنسيق الجهود العالمية من أجل تنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبصفة الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة فإن لديها القدرة التقنية المناسبة على المشاركة بنشاط في المناقشات والعمل. ومع أخذ الطبيعة القانونية للمنظمة في الاعتبار، التي تنعكس في اتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة في عام 1974، ينبغي على المنظمة أيضاً المشاركة بنشاط في تنفيذ الأهداف والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى. وكذلك فإن الصلة بين أهداف التنمية المستدامة والجوانب ذات الصلة بالملكية الفكرية تتطلب المشاركة الموضوعية للويبو في عملية التنفيذ. وبالتالي رأى الوفد ضرورة مواصلة المناقشات من أجل التعرف على أهمية الملكية الفكرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذه المناقشات أيضاً تحديد عمل الويبو الذي سيتم تنفيذه من أجل إحراز تقدم. ورأت المجموعة أن لجنة التنمية هي المكان المناسب لأن تشارك الويبو مساهمتها في هذه العملية. واقترحت أن تعد الأمانة تقريراً دورياً عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن الموضوع تيسير استمرار المناقشات. وأعربت المجموعة عن بالغ اهتمامها بالاستمرار في البحث عن أنسب شكل لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

191. وذكر وفد إندونيسيا أنه أدرج الأهداف المتكاملة للتنمية المستدامة وغاياتها في خطة التنمية الوطنية. وكان يتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في وضع الخطط الاستراتيجية المتعلقة بمساهمة الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووافق على ضرورة النظر إلى أهداف التنمية المستدامة بوصفها جدول أعمال عالمي يوجد به مسؤوليات مشتركة لجميع البلدان. وأوضح أن أهداف التنمية المستدامة عالمية وغير قابلة للتجزئة بطبيعتها. ولعبت الويبو دوراً في تحقيق جميع الأهداف السبعة عشرة. وأعرب عن تأييده للبناء على الشراكة العالمية المعاد تجديدها بشأن التنمية وتجاوز الإطار الحالي من أجل التأكد من أن نظام الملكية الفكرية العالمي يخدم أغراض التنمية. كما لعب دوراً هاماً في آلية تيسير التكنولوجيا التي تم اعتمادها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وينبغي أن تحدد هذه الآلية احتياجات البلدان النامية وتشجع الشراكات وتيسير التنمية، بما في ذلك نقل ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وفقاً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف والملكية الفكرية. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

192. وأعرب وفد أوغندا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية وكذلك لبيانات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرازيل والصين. وأشار إلى أن أوغندا كانت ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة. وبُنيت أهداف التنمية المستدامة على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية ويجب على الويبو تعزيز العمل الذي أنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق أثر أكبر، يجب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة مترابطة. وأوضح أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وعالمية وغير قابلة للتجزئة، وأنها حققت توازن في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومن هذا المنطلق أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى شراكة نشطة من أجل تحقيق الأهداف والغايات الطموحة. وجمعت الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. وقد انعكست الشراكة العالمية النشطة في الهدف 17. ويمكن أن تلعب الويبو دوراً في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعميم الأهداف السبعة عشرة في أنشطة الويبو من خلال لجانها. واقترح الوفد أن تتولى الويبو إعداد وثيقة محددة بشأن كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو. وشارك الوفد ما لديه من إسهامات. وفيما يتعلق بالهدف 1، الغرض 1.4، يمكن أن تبادر اللجنة الحكومية الدولية باستخدام الموارد الوراثة كمورد اقتصادي. وكان لهذا أهمية كبيرة لكثير من البلدان النامية. وكان اختتام المفاوضات في اللجنة الحكومية الدولية بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف، ولا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية وكذلك حقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف. وينبغي أن يستمر برنامج الويبو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الوعي وبناء القدرات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لاستخدام الملكية الفكرية كموالد للقيمة. وعلى الرغم من أن حقوق الملكية الفكرية لن تقضي على الفقر، فإنها تتيح الفرصة للفقراء للمشاركة في الاقتصاد من خلال الإبداع والابتكار والمساهمة في تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالهدف 2، الأغراض 2.3، 2.4 و 2.5، ينبغي أن تعزز الويبو عملها بشأن واقع البراءات في مجال التكنولوجيات ذات الصلة بالتحصيل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، فضلا عن المحافل العامة المعنية بالتكنولوجيا وتحليل ونشر المعلومات عن استخدام الملكية الفكرية كأداة للسياسة العامة لمعالجة الأمن الغذائي. ولعبت حماية بعض حقوق الملكية الفكرية مثل المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية دورا حيويا في تأمين قيمة المنتجات الزراعية. ومن ناحية أخرى، شكلت المعايير العالية للاختراعات فيما يتعلق بقطاع الزراعة عائقا أمام الاستثمارات اللازمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية في البلدان الأقل نموا. وتعتمد زيادة إنتاجية قطاع الزراعة على، من بين أمور أخرى، تبني أحدث التقنيات والأدوات المناسبة في تخزين ونقل الإنتاج وتوزيع هذه المنتجات. ومن هذا المنطلق، كان مشروع أجنحة الويبو للتنمية موضع ترحيب لأن من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالهدف 3، الغرضان 3.3 و 3.6 كانت هناك حاجة إلى حيز أكبر للسياسات بشأن المرونة في الأطر القانونية لحماية الملكية الفكرية من أجل الحد من تأثير حقوق الملكية الفكرية على الوصول إلى الأدوية والقدرة على تحمل تكاليفها. وأثرت براءات الأدوية على أسعارها وعلى القدرة على تحمل التكاليف. وكانت بعض البلدان الأقل نموا، بما في ذلك أوغندا، يستخدمون المرونة الموجودة في معايير حماية الملكية الفكرية لدعم القدرة على تصنيع الأدوية المحلية. وفيما يتعلق بالهدف 5، الغرض 5 جيم، ينبغي على الويبو تعميم المنظور الجنساني في جميع برامجها وأنشطتها، لا سيما المساعدة التقنية وبرامج أجنحة التنمية. وفيما يتعلق بالهدف 6، الغاية 6.6. ينبغي لأنشطة الويبو التي تتراوح بين ويو غرين إلى منتجات التكنولوجيا المناسبة أن يكون لها تأثير في تيسير نقل التكنولوجيا لا سيما لمياه الصرف الصحي. وفيما يتعلق بالهدف 7، الغرضان 7.3 و 7 ألف، ذكر الوفد أن هذا الهدف كان تضطلع به بالفعل مبادرة ويو غرين والبرامج ذات الصلة. ومن خلال هذه منصات، تعزز المنظمة التعاون الدولي وتيسر الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. ومع ذلك، رأى الوفد أنه يمكن توجيه المزيد من التركيز لاحتياجات البلدان النامية لإيجاد بديل مناسب ونظيف وبأسعار معقولة لمصادر الطاقة الحالية. وهناك نسبة كبيرة من الطاقة المستهلكة في البلدان النامية من الكتلة الحيوية بأشكالها من الخشب أو مخلفات المحاصيل الزراعية. وتسببت تكلفة التكنولوجيات اللازمة للاستفادة من مصادر الطاقة في إعاقة الوصول إلى الطاقة النظيفة. ويمكن لبرنامج الويبو في مجال القدرة على التكيف مع تغير المناخ أن يقطع شوطا طويلا في تحقيق ذلك. وتطلب دعم التطور التكنولوجي والبحث العلمي في البلدان الأقل نموا تطوير البنية التحتية التقنية. وهذا من شأنه تيسير الوصول إلى المعرفة والمعلومات لأغراض التنمية. وكانت أعمال الويبو بشأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) وبرنامج النفاذ إلى الأبحاث لأغراض التطوير والابتكار (ARDI)، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) والتعاون الدولي لفحص البراءات وبالتالي ذات الصلة. وكان من المهم تطوير قدرة البلدان الأقل نموا نحو تحقيق الهدف 9. وفي هذا السياق ينبغي أن تدعم الويبو الدول الأعضاء لبناء القدرات للتفاوض بشأن تراخيص نقل التكنولوجيا. وينبغي أن يتم ذلك مع توضيح مستويات واحتياجات التنمية لدى الدول الأعضاء. وبشأن الهدف 10، الغرض 10.3، قدمت المنظمة المساعدة للدول الأعضاء وقامت بأنشطة أخرى من أجل تحقيق توصيات أجنحة التنمية. وجعل هذا الهدف من الواضح ضرورة أن تعكس أنشطة الويبو أولويات التنمية في الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالهدف 15، الغرض 15.6 فإن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الوراثة قد ارتبط منذ فترة طويلة برفاهية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وتعد الويبو منصة هامة للسياسات والمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية لكي تلعب دورا في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. وبالنسبة للهدف 17، الغرضان 17.6 و 17.9، ينبغي أن تعزز الويبو تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وهي

منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيرها.

193. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأكد على أهمية جدول أعمال عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن اعتقاده بأن جدول أعمال 2030 والأهداف السبعة عشرة متكاملة ومرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر كلٌّ منها بالآخر، وأن تحقيق هدف واحد يمكن أن يعزز تحقيق الهدف الآخر. ومع ذلك، رأى أن الويبو ينبغي أن تركز على مجالات اختصاصها، وهي هديفي التنمية المستدامة 9 و17، على نحو ما ورد في الوثيقة CDIP/16/8.

194. وتحدث وفد سلوفاكيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن التزامه الشديد بأهداف التنمية المستدامة. وأوضح ضرورة أن تؤخذ آراء عدد أكبر من الدول الأعضاء في الاعتبار، وينبغي التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي لها صلة مباشرة بولاية الويبو. وتتمتع أهداف التنمية المستدامة بنفس القدر من الأهمية لدى البلدان المتقدمة وكذلك النامية. وعلاوة على ذلك، ظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لمدة سنة أخرى أكبر مزود في العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار 68 مليار يورو. وفيما يتعلق بمساهمة الويبو، فإنها بحاجة إلى التركيز على أهداف التنمية المستدامة تلك والغايات الأكثر أهمية لعمل المنظمة. وينبغي القيام بهذا من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية. ورأوا أن عمل الويبو أكثر ملاءمة لتنفيذ هديفي التنمية المستدامة 9 و17. وأكدوا مجدداً على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا يعتمد في المقام الأول على الدول الأعضاء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم.

195. وتحدث وفد تركيا باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة كان حدثاً هاماً. وأعربت المجموعة عن قناعتها بأن حماية الملكية الفكرية يمكن أن تسهم في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أفضل. ومن وجهة نظر اقتصادية، خلقت حقوق الملكية الفكرية عدداً من المنافع. أولاً، وضعت حقوق الملكية الفكرية حوافز للابتكار والإبداع، وبالتالي تشجع المستثمرين على توفير التمويل اللازم لتطوير منتجات وتقنيات جديدة. ثانياً، حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات وحماية الباحثين والشركات، وتعزيز نقل التكنولوجيا من خلال اتفاقيات الترخيص. ثالثاً، عادت حماية العلامات التجارية بالفائدة على المنتجين من خلال زيادة القيمة المضافة لمنتجاتهم. وفي هذا السياق، لعبت حماية الملكية الفكرية دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن الملكية الفكرية عامل واحد فقط من بين العديد من العوامل فإن التكنولوجيا والابتكار عاملان هامان للتنمية على نحو ما جاء في الهدف 9. ورأت المجموعة أنه من الصعب وغير مرغوب فيه أن يكون الهدف هو قائمة شاملة من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو. فمن ناحية، فإن الملكية الفكرية موضوع وحيد الطراز يمكن تطبيقه في مختلف المجالات، ولكن من ناحية أخرى، لا تزال مؤشرات قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مرحلة مبكرة. وعلى النحو الذي وافقت لجنة التنمية/16، يجب أن تزود المؤشرات المناقشات بمعلومات بشأن ملاءمة بعض غايات أهداف التنمية المستدامة للويبو. وأعربت المجموعة عن اعتقاد راسخ بأن الويبو، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة، يجب ألا تحاول أن تفعل كل شيء. ويجب أن تكون مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة متماشية مع ولاية المنظمة ويركز على مجال خبرتها. وهذا ما يقتضي أيضاً احترام ريادة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في مناطق أخرى من الخبرة. واقترح المجموعة الدور التالي لتقوم به أمانة الويبو. أولاً، ينبغي على أمانة الويبو دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على منطقة خبرة الويبو. وينبغي أن يتم ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص في أنشطة المساعدة التقنية لهدف التنمية المستدامة 9 وعلى وجه التحديد الغايات 9.4 و9.5 و9 ألف و9 باء. وفي هذا الصدد، طلب المجموعة من الأمانة أن تقدم إلى لجنة التنمية القادمة مقترح مشروع لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ هدف التنمية المستدامة 9. ثانياً، ينبغي على أمانة الويبو المشاركة بنشاط في عمليات الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال عام 2030، ويجب عليها، عند الطلب، التعاون مع وكالات أخرى حيثما تم التماس خبرة الويبو. وحثت المجموعة الأمانة على مواصلة متابعة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات هدف التنمية المستدامة وفريق العمل بين الوكالات المعني بالية التيسير التكنولوجية للأمم المتحدة. ثالثاً، يجب على الأمانة إبلاغ منظومة

الأمم المتحدة بشأن أنشطتها ذات الصلة بعد إعداد العملية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ولم تؤيد المجموعة الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأت أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي مناقشتها ضمن بنود جدول الأعمال القائمة على نحو ما تم القيام به منذ البداية. وأخيراً، كررت المجموعة أن مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ارتبطت في نهاية المطاف بالدول الأعضاء.

196. وأحاط وفد المكسيك علماً بالمساهمات الواردة في الوثيقة CDIP/18/4، بما في ذلك مساهمة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشدد الوفد على الصلة القائمة بين الملكية الفكرية والتنمية واعترف بالصلة مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة المعتمدة من الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وعملت أجنحة تنمية الويبو جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء من أجل نشر المعرفة وتعزيز الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وأشار الوفد إلى أن لدى الويبو آليات لإعطاء دفعة لاستخدام البراءات والعلامات التجارية ذات التأثير الإيجابي على التنمية. ورأى أن جدول أعمال عام 2030 يساعد في تحديد وإعطاء دفعة للأولويات الوطنية وتنفيذ إجراءات فعالة ومنسقة من أجل تحقيقها. وفي هذا الصدد، فإن التزام من الدول الأعضاء، وكذلك تأييد وكالات دولية أخرى مثل الويبو بما يتماشى مع ولايتها سيكون أمر حاسماً. وتقوم المكسيك بأعمال شاملة من أجل الامتثال لأهداف التنمية المستدامة. ويجري تنفيذ إجراءات مختلفة بها مع الإدارات المحلية لتنفيذ الأهداف والغايات والمؤشرات حتى تكون المجتمعات على علم بجدول أعمال عام 2030. وقد تم تنفيذ العديد من التدابير في البلاد لتعزيز العلامات الجماعية ومسميات المنشأ. وفي حين يتم تحفيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، يتم حماية حقوق المبدعين من خلال تلك الآليات. ومن ناحية أخرى، تُعد البراءات آلية لتعزيز التنمية. ولذلك، استثمرت المكسيك موارد بشرية ومادية لفائدة البراءات من خلال نظام إنشاء وتصميم مواقع الإنترنت والتكامل من موقع للتجارة الإلكترونية (CADOPAC). وقد وفر هذا النظام أيضاً التعاون لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وإلى أعضاء المنظمة الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO). وفيما يتعلق بحق المؤلف، قد أنشأ المعهد الوطني لحق المؤلف (INDAUTOR) الصكوك التي تم تقاسمها في المنطقة كأداة تعليمية. وساعد الأطفال على فهم أهمية احترام إبداعاتهم من خلال أعمال الويبو. وأشار الوفد إلى أنه تم العمل على تعزيز التنمية من خلال الإبداع والابتكار. وأعرب عن اعتقاده بأنه من خلال تدابير عملية مثل تلك المذكورة، يمكن أن تساعد البلدان في مكافحة الفقر. ومع ذلك أشار إلى أن الحكومات يتعين أن يكون لديها سياسات عامة ملائمة. وفي هذا الصدد، تقوم الويبو بعمل فني لا يقدر بثمن ويمكنه مضاعفة التأثير على التنمية وعلى الامتثال لأهداف التنمية المستدامة إذا ما استُخدم بشكل مناسب.

197. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأيد أيضاً الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن وجود بند دائم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونظراً لأهمية التنمية التي يقودها الابتكار، وأهمية الملكية الفكرية في سلسلة قيمة الابتكار، طلب الوفد من الويبو تقديم وثيقة شاملة تتضمن تفاصيل مجموعة من الأنشطة الملموسة الموجهة نحو مساعدة الدول الأعضاء على إنجاز جدول أعمال عام 2030. ويتعين أن تحدد الوثيقة أيضاً الروابط والتفاعلات بين جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وولاية الويبو والأهداف الاستراتيجية. وينبغي أن تحدد الوثيقة دور الويبو في الآلية التكنولوجية التي تم إنشاؤها ضمن أهداف التنمية المستدامة.

198. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية، وأحاط علماً بالوثيقة CDIP/18/4. وقال إن أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة عالمية ومتكاملة ولا تتجزأ. وبالتالي، فإن انتقاء أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وحدها بعمل الويبو لن يتماشى مع تحقيق أهدافها. ورأى أنه ينبغي تعميم جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة في عمل الويبو بالنظر إلى أنه تم ذكر التقنيات باعتبار أن لها دوراً رئيسياً في تحقيق معظم الغايات. كما وردت بوضوح في أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و14. ولدى الويبو ولاية للعمل على نقل تقنيات الملكية. ويتعين على لجنة التنمية أن تكون حذرة في اتباع أي منهجية مجرأة وعليها الابتعاد عن نهج الانتقاء والاختيار. ويجب أن تركز المناقشات التي تجري داخل اللجنة على تحديد قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به. وأعرب الوفد



عن تأييده الشديد لاتباع نهج متكامل متعدد التخصصات وتعاوني لعمل الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، أيد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بإدراج بند دائم بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

199. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع اعتماد جدول أعمال عام 2030، شاركت بلاده في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجمعت هذه الأهداف في الخطة الوطنية لرفاه المجتمع. وفي هذا الصدد، رأى الوفد ضرورة تعزيز آليات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الويبو، بوصفها وكالة متخصصة للأمم المتحدة، أن تعمل على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام. وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن إدراج بند دائم في جدول الأعمال عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

200. وتحدث وفد شيلي بصفته الوطنية، وسلط الضوء على الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي دعا الدول الأعضاء إلى النظر في أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة. وعلى الرغم من إبراز الجوانب المتعلقة بالابتكار لا يمكن إخفاء جوانب مثل الصحة العامة والموارد الوراثية في جملة أمور أخرى. وشدد الوفد على أن الويبو ليست الممثل الوحيد للعمل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لكن يتعين على الدول الأعضاء أن تُنفذ على المستوى الداخلي خطة عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن بلاده قد أنشأت لجنة وزارية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مممها الرئيسية تصميم وتنفيذ خطة متابعة لأهداف التنمية المستدامة. وهذا من شأنه تحديد حالة تنفيذها وفقا للأهداف والمؤشرات الخاصة بكل منها. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة التنمية هي المحفل المناسب لتبادل خبرات الأعضاء والتعرف على مختلف إسهامات الويبو في هذه العملية. وهكذا، أيد الوفد مطلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية من الأمانة بتقديم تقرير دوري وفي إسهامات الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

201. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية، وأيد بيان المجموعة الأفريقية عن أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن أهداف التنمية المستدامة دعوة جماعية للعمل من أجل تحقيق النجاح في ما لا تتجح فيه الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أهداف التنمية المستدامة على بذل الجهود المتكاملة والتعاونية بطريقة مستدامة. وعوّل الوفد على الأمانة في وضع خطة عمل عملية لتنظر فيها الدول الأعضاء، وكرر تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بشأن بند دائم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

202. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد تركيا باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للنهج التي تتبعها الويبو لوضع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن الويبو ينبغي أن تركز فقط على أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط مباشرة بعمل الويبو من أجل تقديم مساهمة ذات مغزى.

203. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الوفود على كلماتها. وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة وتتعلق بجميع البلدان. وباعتبار الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، فإنها من بين عدد من المنظمات التي يرتبط عملها ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل بإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

204. ولخص الرئيس المناقشات. وذكر أن جدول أعمال 2030 واضح في إلقاء المسؤوليات الأساسية على كل دولة من الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالتأكيد، أوضح جدول الأعمال بأن على الدول، من أجل الوفاء بمسؤولياتها، أن تتعاون فيما بينها وتحتاج أيضا إلى المساعدة من هيئات المنظومة. ولم يكن هناك مجال لمناقشة ذلك لأنه موضح بجلاء في القرار 70.1 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنشأت جدول أعمال عام 2030. وهكذا، فإن لدى أي دولة إمكانية طلب المساعدة من أي منظمة دولية في تنفيذ بعض من أهداف جدول أعمال عام 2030 فيما يتعلق بنوع معين من التعاون في إطار ولاية المنظمة. وكان هناك اقتراح مثير للاهتمام نشأ من النقاش الدائر يفيد بعدم سؤال الأمانة عن أهداف التنمية المستدامة التي تعتبرها المنظمة تقع ضمن ولايتها، وإنما يُطلب من الأمانة أن تقدم إلى اللجنة تقريرا دوريا عن طلبات محددة للمساعدة في

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة من الدول الأعضاء. وتطرت المناقشات للنظر في الشواغل العملية من أجل التعبير عن طلبات محددة إلى الأمانة فيما يتعلق بالاحتياجات الحقيقية. وبناء على تلك الطلبات العملية، سوف تحدد الأمانة ما هو مناسباً فعلاً وما هو غير مناسب. وحذر الرئيس من أنه لن يتم اتخاذ أي قرار إذا استمرت الحجج والحجج المضادة حول ما يندرج تحت ولاية الويبو وما لا يندرج. وينبغي أن تسأل اللجنة الأمانة عن كل حالة على حدة لتكون على علم بالطلبات الواردة والطريقة التي عولجت بها. وستقرر الأمانة إذا ما كان الطلب يدخل ضمن حدود ولايتها واختصاصها، وبالتالي تكون قادرة على القيام باتخاذ إجراء محدد فيما يتعلق بمساعدة ودعم تلك الدولة صاحبة الطلب. وعلى العكس، سوف تبلغ الأمانة اللجنة بالأسباب التي أدت إلى عدم إدراج طلب محدد ضمن إمكانيات واختصاصات الويبو وتشرح الأسباب الفعلية التي تجعل الويبو غير قادرة على مساعدة تلك الدولة في حالة معينة. وأشار الرئيس إلى أن القضية المثارة هي أحد الشواغل الشرعية التي يجب أن تبقى قيد النظر. واقترح وضع هذا الشاغل في الاعتبار ليس بطريقة مجردة أو نظرية، ولكن بالنظر إلى حالات محددة. وبالتالي، لن يكون حكماً مسبقاً على اختصاصات وإمكانيات الويبو بتقديم نوع من التعاون.

205. وأشار وفد البرازيل إلى أن العدد الكبير من الوفود الذين تحدثوا أوضحوا أهمية هذا الموضوع. وأيد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا الذي أشار إلى الصلة بمختلف لجان الويبو. وقامت الويبو بمعالجة شاملة للغاية للملكية الفكرية، ولديها العديد من العلاقات المتبادلة مع أنشطتها. وطرحَت المجموعة الأفريقية واندونيسيا وأوغندا والهند نهجاً متكاملًا. إنه يمثل محور جدول أعمال عام 2030. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة التي تمت مناقشتها في الدورة السابقة لم تعكس اتفاقاً من قبل الدول الأعضاء، وينبغي عدم اعتبارها وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو. ووافق الوفد على أن المشاركة ينبغي أن تكون تحت ولاية الويبو ولا ينبغي أن تُنقل أنشطة المنظمة كاهل الأمانة. ومع ذلك، لا ينبغي استبعاد أهداف التنمية المستدامة مسبقاً من وجود صلة بالملكية الفكرية. ومثال على ذلك، فإنه ذكر هدف التنمية المستدامة 5 الذي يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وفي دورة تريبس لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في فبراير 2015، طلبت وفود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وتركيا إدراج موضوع بعنوان "المرأة والابتكار". وتحت هذا البند، أوضح الأعضاء منافع المساواة بين الجنسين في مجال الابتكار وريادة الأعمال. وكانت مناقشة مثيرة للاهتمام للغاية وهو الأمر الذي يوضح كيف تطرقت الملكية الفكرية إلى عدد لا يحصى من أهداف التنمية المستدامة. وتوجه الوفد بالشكر إلى المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفود الصين واندونيسيا وجنوب أفريقيا والهند والإكوادور ونيجيريا وتونس على تأييدهم لاقتراح وجود بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل لجنة التنمية. ومن شأن إدراج بند دائم على جدول الأعمال السماح بإجراء مناقشة مستمرة وموضوعي ودورية ومركزة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ووافق الوفد أيضاً على أن تقديم تقرير دوري موضوعي من قبل الأمانة سوف يساعد الدول الأعضاء على إجراء مناقشة مستنيرة. ومع ذلك، فإنه لم يوافق على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتعلق فقط بطلب الأعضاء لأنشطة التعاون. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة انعكاساً موضوعياً ومفاهيمياً لكيفية إدماج الملكية الفكرية في أهداف التنمية المستدامة. وهي علاقة طويلة الأمد، وكان من المنطقي أن يطالب الوفد بإدراج البند الدائم من جدول الأعمال.

206. وذكر ممثل رؤى الابتكار أنه عند النظر في أهداف التنمية المستدامة عموماً، فإن عمل الويبو يدعم بلا شك تحقيقها بطريقة معينة بالنظر إلى أن مجال عمل واحد تركز على تعزيز بيئات مواتية للابتكار ونشر التكنولوجيا. وأوضح أن ابتكار ونشر التكنولوجيا عاملان مهمان يساهمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والترم المبتكرين من القطاع الخاص بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من معارفهم وخبراتهم، وكانوا يأخذوا هذا الالتزام على محمل الجد. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وكما هو الحال على سبيل المثال فيما يتعلق بمناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، سيكون من الأهمية بمكان دراسة كيفية نمت التكنولوجيا وازدهرت في الاقتصاد الحقيقي، لا سيما، ما يمكن القيام به لتسريع وتحسين تلك العمليات. ومن شأن تفعيل أنظمة الملكية الفكرية التي تشمل على حقوق الملكية الفكرية للجودة في الوقت المناسب ونصت على تنفيذها يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، يمكن

استخدام أدوات الملكية الفكرية لتحويل الأبحاث الواعدة إلى حلول تحسن حياة الناس في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ولم تكن مجرد مسألة اشتقاق خلق القيمة والنمو الاقتصادي بل كانت أيضا مسألة تحسين حياة الناس من خلال الابتكار والتي تشكل جانبا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة. وقدم الممثل مثلا لشركة تدعى الشبكات سيمبا تتوركس في الهند. وقدم أنظمة طاقة مملوكة للناس في الجزء السفلي من الهرم. وقد أدى الوصول إلى الطاقة إلى تحسين الحياة بلا حدود لعملاء سيمبا. وقدمت واحدة من الشركات الأعضاء في إنوفيشن إنسايدز حلول ملكية طاقة نظيفة خارج الشبكة ساعدت على إضاءة القرى الريفية. وكانت هناك العديد من الأمثلة في مجالات التكنولوجيا لتحسين حياة الناس من خلال التكنولوجيا والابتكار والنشر. وأصبح السؤال الملح كيف يمكن تسريع وتوسيع نطاق نشر التكنولوجيا. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا دراسة كيفية تطورت القدرات الاستيعابية العلمية والمبتكرة في الأساس مع الوقت في الاقتصاد الحقيقي. وكانت قناة واحدة لهذا التعاون، سواء كان بين مراكز البحوث، ومراكز البحوث والشركات، والجامعات والشركات، وغيرها. وتم تيسير التعاون ونقل التكنولوجيا من خلال حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي ساعد على معرفة الأشخاص الذين يطرحون ما لديهم وطبيعة ما يطرحونه. وتعد الملكية الفكرية مجرد عامل واحد يساهم في التقدم التكنولوجي وهي أداة ممكنة واحدة فقط يمكن استخدامها لأهداف التنمية المستدامة. وفيها تكمن خبرة الويبو ومساهمتها ذات الطبيعة الخاصة. وفي عمليات مثل فريق العمل بين الوكالات المعني بنقل التكنولوجيا ينبغي أن تواصل الويبو تحديد الدراسات ورفع مستوى الوعي بشأن سياسات الملكية الفكرية والابتكار التي تجلت في الماضي قدما في نشر التكنولوجيا على الصعيد العالمي الواسع.

207. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن اختلافه في الرأي مع فكرة حل الأمانة من مسؤولية لعب دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فينبغي على الدول الأعضاء أن تقوم بتقديم مقترحات ملموسة إلى الأمانة كما ينبغي على الأمانة تقديم معلومات بصورة دورية حول تلك الأنشطة التي قامت بتحديدتها الدول الأعضاء. ومن خلال تبني أهداف التنمية المستدامة دعت كافة الدول وكافة أصحاب المصلحة إلى العمل من خلال شراكة تعاونية على تطبيق الخطة. ويتطلب نطاق وطموح جدول الأعمال الجديد شراكة عالمية نشطة لضمان تنفيذها. وأحاطت المجموعة علما بأنه من الواضح من خلال مدخلات الدول الأعضاء أن الويبو يمكن أن تلعب دورا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من أنه من الصعب إنهاء المناقشات في الدورة الحالية، فلم يكن هناك ما يمنع الدول الأعضاء من تقديم مقترحات ملموسة إلى الأمانة حتى تقوم الدول الأعضاء بنظرها في اللجنة المعنية بالتنمية الفكرية. وأشارت المجموعة إلى أنه ينبغي على الدول الأعضاء السير في طريق موازي في محاولة لتحديد كيفية قيام الأمانة بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مدخلات الدول الأعضاء وبعض التفكير الابتكاري والإبداعي من الأمانة بينما لا تزال أمام الدول الأعضاء الفرصة والحرية في طلب وتقديم مقترحات تتعلق بإعطاء الأولوية لبعض أهداف التنمية المستدامة. وشددت المجموعة على دعمها لبند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحبت بالتقرير الموضوعي الدوري الذي قدمته الأمانة بشأن أنشطتها ومدخلات الدول الأعضاء. ويمكن أن يأتي ذلك من خلال قيام الدول الأعضاء بتحديد طريق واضح والمشاركة الرسمية للويبو في هذا المجال.

208. واقترح الرئيس القيام بالتعاون مع المنسقين الإقليميين من خلال استكشاف السبيل للمضي للأمام. ومن وجهة نظره كانت هناك حاجة إلى وجود نسق أكثر ديناميكية ومناقشة ملموسة تعتمد على وجود نص. واقترح القيام بتوزيع وثيقة تقترح صياغة تقوم على أساس المناقشات التي يمكن أن ترشد الدول الأعضاء إلى التوصل إلى نتائج. وشدد على أن المواقف لم تكن متناقضة وغير معقدة. وقد قام رؤساء الدول باعتماد أهداف التنمية المستدامة وكان على الجميع احترام ما تم الاتفاق بشأنه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لم يكن من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية قيام الويبو بالتعامل مع القضية. وكان الرئيس واثقا بشأن تعاون ودعم الدول الأعضاء على تحقيق نتائج ملموسة ونواتج معقولة تُمكن اللجنة من الاستمرار في نظر هذه القضية المهمة. وقد ذُكر بأن الجميع كانوا يتشاركون في نفس الالتزام الذي يتعلق بالتنمية وأهمية الملكية الفكرية فيها. وقام بتعليق المناقشات حول الموضوع.

النظر في الوثيقة CDIP/18/6 Rev. – وثيقة مجمعة لمدخلات الدول الأعضاء حول الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا

209. دعا الرئيس الأمانة لعرض الوثيقة.

210. وقامت الأمانة (السيد نابوليتانو) بعرض الاقتراحات، أي الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا (اقتراح مشترك) واقتراح وفد جنوب أفريقيا. وقد اعتمد الاقتراح المشترك على مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول كما أشار أيضا إلى الأنشطة التي قامت بها المنظمة في مجال نقل التكنولوجيا. واقترحت الأمانة، من بين أمور أخرى، مراجعة وتحديث صفحة نقل التكنولوجيا الخاصة بالويبو. وذكرت الأمانة بأنها كانت تقوم بتطوير صفحة أكثر شمولية على الانترنت لا تتضمن فحسب نقل التكنولوجيا الذي يقوم على أساس البراءات ولكن تتضمن أيضا نطاق واسع من الأنشطة المرتبطة بنقل المعرفة. كما قامت أيضا بفحص بعض المواقع ذات الصلة والمتوفرة في الدول الأعضاء وخاصة المواقع المتعلقة بالمؤيدين. وفيما يتعلق باقتراح وفد جنوب أفريقيا، قامت الأمانة بالتأكد على نطاقه الواسع. وكان من المهم فهم كيف يمكن لمشروع أن يكون مكتملا لأنشطة قائمة في الدول الأعضاء، وهو ما يحدث في هذه الحالة في جنوب أفريقيا. وسوف يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة المشروع على أن يكون له أثر طويل الأمد. وفي النهاية اقترحت الأمانة أن تقوم الدول الأعضاء التي طرحت مقترحاتها أن تقوم بتقديم مزيد من التفاصيل بشأنها.

211. وأعرب وفد نيجريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأن نقل التكنولوجيا من المكونات الأساسية في عملية بناء القدرات المتعلقة بالتنمية البشرية، والتصنيع، وتعزيز التنمية العالمية. وأشارت توصيات جدول أعمال التنمية إلى الدور المهم لها وتناولتها بشيء من الأهمية في المجموعة ج. وقد أحاط الوفد علما بالاقتراح المشترك الذي ألقى الضوء على أنشطة الويبو الخاصة بنقل التكنولوجيا واقترحت عددا من الخطوات التي تلزم الأمانة لتعزيز الخدمات المتعلقة بالويبو. وبالرغم من ذلك، لم يكن متفقا مع المناهج التي تعتمد على السوق التي تم اقتراحها هنا. علاوة على ذلك، أيد اقتراح جنوب أفريقيا ورحب بتركيزه العام على المزايا المحتملة للأبحاث الممولة تمويلًا عامًا. وكان الهدف منها بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة استخدام ونقل التكنولوجيا. وكان هذا الاقتراح هو أكثر الخطوات إيجابًا وقابلية للتنفيذ التي يمكن للجنة المعنية بالتنمية الفكرية اتخاذها. ولذلك، اعتمدت على دعم الدول الأعضاء للاقتراح في أعقاب تقديم معلومات حول البرامج والميزانية. كما حث اللجنة أيضا على الإسراع في استكمال "أفكار الخبراء" وهي نتيجة مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول والذي كان موضع خلاف في اللجنة. وكان الوفد حريصا على عقد مناقشات تدريجية حول المسألة. وسوف يؤدي ذلك إلى تمكين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من الاستفادة من المعلومات والأفكار الناشئة عن مختلف النواتج المتعلقة بالمشروع المشار إليه. كما شدد أيضا على اقتراحه السابق المتعلق بإعداد الويبو لتقرير وقائعي يتضمن الإسهامات المتبادلة بين الهيئات حول تعزيز نقل وتنمية التكنولوجيا. وفي النهاية، شدد الوفد على أن تيسير عملية نقل التكنولوجيا كانت ضمن مهام الويبو كما ورد في المادة 1 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو.

212. وقدم وفد أستراليا الاقتراح المشترك. واستهدف الاقتراح عددا من المجالات الرئيسية التي قامت بالبناء على مقدار العمل الذي تم بالفعل في مجال نقل التكنولوجيا. أولا، يمكن أن يتم إدخال تحسينات على صفحة نقل التكنولوجيا الخاصة بالويبو الحالية لجعلها أكثر قوة وأكثر سهولة للمستخدم. ثانيا، يمكن أن تكون هناك مزايا من خلال تطوير الأمانة لحرارة طريق حول كيفية تعزيز موارد نقل التكنولوجيا الحالية. وقد وجد أيضا أنه من المفيد استمرار مشاركة الويبو في منتديات نقل التكنولوجيا الأخرى. وسوف تتيح عملية المسح للدول الأعضاء الحصول على معلومات حول الأنشطة ذات الصلة القائمة والدور المحتمل للويبو فيها. وبالمثل، يمكن أن تكون هناك مزايا من قيام الأمانة بالتحقيق في الطرق الحالية القائمة على أساس السوق لربط المبدعين بفرص الحصول على التراخيص المحتملة. علاوة على ذلك، رأى أن العمل المستقبلي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يجب أن يقوم على أساس مشروعات ملموسة وعملية. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن للأمانة الاضطلاع بعمل تحليل ثغرة لخدمات الويبو الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. كما أشار أيضا إلى أن مبادرة الحكومة الأسترالية التي يطلق عليها اسم "الاستعانة بمصادر الملكية الفكرية" والتي تمت الإشارة إليها في البند 5 من الاقتراح تهدف إلى الترويج للباحثين

الاستراتيجيين على مستوى العالم من خلال تحديد فرص التعاون والحصول على التراخيص. وهي عبارة عن سوق رقمية لتبادل المعلومات والإشارة إلى تفضيلات التراخيص وتيسير الاتصال من أجل الملكية الفكرية التي ولدها قطاع البحث العام في استراليا. وقد قامت مؤسسة الملكية الفكرية الاسترالية بإشراك الأربعين جامعة الاسترالية وكل مؤسسات البحث الطبي الاسترالية ومراكز البحث التعاوني ومجتمع الأعمال للمشاركة في المبادرة المذكورة. وكانت مؤسسة الملكية الفكرية بأستراليا تعمل أيضا مع عدد من المواقع الأجنبية بما في ذلك مكتب البراءات والعلامات التجارية الدنماركي على تعزيز البراءات المذكورة في " الاستعانة بمصادر الملكية الفكرية " على المستوى العالمي.

213. وأشار وفد كندا إلى المنتديات العالمية المذكورة في البند 3 من الاقتراح المشترك. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الويبو، فإن عملية نقل التكنولوجيا تتم مناقشتها في عدد من السياقات الدولية مثل آلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن عمل مسح لتلك المبادرات على المستوى الدولي سيكون مفيدا لتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات. كما سيوفر ذلك أيضا معلومات لعمل الويبو بما يؤدي إلى توفير الأنشطة المستقبلية الدعم المتبادل والمتكامل لكم أكبر من العمل الدولي. وفيما يتعلق بالبند 6، يمكن للأمانة أن تنظم عملية مسح الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (وثيقة CDIP/17/9) من خلال نوع أنشطة نقل التكنولوجيا التي تعتمد على أساس توصيات جدول أعمال التنمية من المجموعة ج. وسوف يؤدي تنظيم المعلومات بصورة مواضيعية إلى تحديد كيفية قيام الأنشطة الحالية بالمساعدة على تحقيق تلك التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية. ويمكن أن يسهم ذلك أيضا في تحديد المواضيع التي يمكن أن يكون فيها القيام بأنشطة إضافية مفيدا ويضمن أن تكون تلك الأنشطة مكملة لبعضها بعضا ولا يوجد ازدواجية بها.

214. وأكد وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، أن نقل التكنولوجيا وفقا لتعريفه يعد موضوعا معقدا. وألقى الضوء على المشاركة النشطة للمنظمة في عدد كبير من الأنشطة المرتبطة بنقل التكنولوجيا. التي تفيد الدول المتقدمة والنامية، كما ورد في وثائق الويبو ذات الصلة. وأشار إلى نتيجة الأنشطة المطبقة وتحديث موقع نقل التكنولوجيا الخاص بالويبو على الانترنت. وأيد الوفد الاقتراح المشترك وأيد أيضا، من حيث المبدأ، اقتراح وفد جنوب أفريقيا وعبر عن تطلعه للحصول على نسخته المنقحة.

215. وشدد وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على أن خدمات نقل التكنولوجيا التي تقدمها الويبو تغطي عددا كبيرا من الأنشطة مثل تمكين الأطر القانونية، وإنشاء الهياكل وبناء القدرات وتطبيق عدد كبير من أدوات التيسير. وتعاونت الويبو وتبادلت المعلومات مع المنظمات ذات الصلة على المستويين الوطني والعالمي وقدمت خدمات تجاوزت تفويضها. علاوة على ذلك، رأي الوفد أن الأنشطة المشار إليها في الاقتراح المشترك ستزيد الوعي وتساعد الدول الأعضاء على الاستفادة من الأدوات الحالية.

216. ورأي وفد سلوفاكيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أنه ينبغي على الأمانة القيام بمزيد من الشرح لمزيد من العناصر الملموسة فيما يتعلق باقتراح وفد جنوب أفريقيا. علاوة على ذلك، أيد الوفد الاقتراح المشترك. وسوف تؤدي الأنشطة المقترحة في البنود 2 و4 و6 إلى تمهيد الطريق إلى التوصل إلى فهم أفضل واستخدام أكثر كفاءة للموارد الحالية للويبو. وبالمثل، فإن عملية المسح المقترحة في البند 1 يمكن أن تعتبر أساسا لإجراء مزيد من المناقشات في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وشددوا على أن كافة الأنشطة التي انعكست في الاقتراح المشترك يمكن أن تحسن عمل اللجنة المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتوفر معلومات تتعلق به.

217. وصرح وفد البرازيل بأن تجربته كمتلقي ومقدم لخدمة نقل التكنولوجيا قد أثبتت أن أنشطة التنمية تفيد كافة المشاركين. وألقى الضوء على التفاعل مع الدول التي تواجه تحديات ضخمة وفرصة تبادل الخبرات والحلول. وأحاط علما أيضا بأن الاقتراح المشترك قد أشار إلى المجموعة ج من توصيات جدول أعمال التنمية والتي كانت، في رأيه، مرتبطة بالمناقشات المفاهيمية حول دور الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا. وعكست المجموعة أيضا عدد من الموضوعات، من بينها استخدام

الملكية الفكرية في جذب التكنولوجيا الأجنبية، وأثر القدرات الاستيعابية لمتلقي التكنولوجيا، وتكلفة نقل التكنولوجيا من خلال اتفاقيات تراخيص الملكية الفكرية والمواقف التي يمكن فيها أن تمثل الملكية الفكرية عائقاً أمام نقل التكنولوجيا. وأكد الوفد على أهمية استكشاف تلك المسائل في اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، أيد اقتراح وفد جنوب أفريقيا. وكانت البرازيل تقوم بالعديد من الجهود لتمكين الجامعات والمنظمات البحثية العامة من الاستفادة من استخدام الملكية الفكرية. وبالرغم من ذلك، طالبت تلك الكيانات بتقديم المساعدة من أجل بناء قدراتها حول إدارة الملكية الفكرية سواء كمقدمي خدمات تكنولوجية أو مستقبلية لها. ويمكن أن يوفر اقتراح جنوب أفريقيا المزيد من المساعدة للدول الأعضاء في جهودها الرامية لدعم الجامعات والمنظمات البحثية العامة.

218. وعبر وفد الولايات المتحدة عن شكره لوفدي استراليا وكندا على عملهما وتقديمهما للاقتراح المشترك المتضمن في الوثيقة CDIP/18/6 Rev. وعبر عن تقديره للدعم المقدم من الدول الأعضاء وعبر عن أمله في أن تقوم اللجنة أيضاً بكل بتقديم الدعم. وقد اعتمد الاقتراح على عمل اللجنة السابق بشأن نقل التكنولوجيا وهدف إلى ضمان استدامة نتائج المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول الذي كان موضع خلاف في اللجنة. وبدون الخوض في الاقتراح كما فعلت الوفود الأخرى، أشار الوفد إلى أنه حاول أن يكون مفصلاً قدر الإمكان عند صياغة عناصر الاقتراح الستة. وعبر عن رغبة المتقدمين بالاقتراحات في الإجابة على أية أسئلة. وعبر عن تقديره لاقتراح المشروع الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا حول إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في الدول النامية. كما عبر عن تقديره أيضاً عمل وفد جنوب أفريقيا ووفود أخرى على الاقتراح المشترك وأعلن أنه مستعد لتقبل اقتراحات. وقد حاول الوفد تقديم بعض العناصر الإضافية لاقتراحه من أجل جعله أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المشار إليها ولضمان الاستدامة. وعبر عن تقديره لفرصة التعاون وتوجه الدول الأعضاء المنفتح والبناء. وأيد من حيث المبدأ اقتراح جنوب أفريقيا وعبر عن أمله في أن يرى نصه المنقح وأن تقوم الدول الأعضاء بتأييد هذا الاقتراح أيضاً.

219. وقدم وفد جنوب أفريقيا استعراض موجز لاقتراحه الذي تناول توصيات جدول أعمال التنمية 1 و10 و12 و23 و25 و31 و40. وقد تناول نقل التكنولوجيا من مؤسسات بحثية يمولها القطاع العام، وليس بالضرورة أن يتعلق بنقل تكنولوجيا واردة لكن يتعلق بأحد جوانبه. وكانت المؤسسات البحثية التي يمولها القطاع العام تقوم بأبحاث بارزة. ومن ثم، من الضروري تعزيز قدراتها على وضع نتائج أبحاثها في نطاق الملكية العامة. وقد تضمن الأمر جانب من جوانب الصالح العام، لكن هناك أيضاً إمكانية تمكين مؤسسات البحث العامة، وخاصة في الدول النامية والبلدان الأقل نمواً، من أن تصبح مرتبطة بصورة أكبر بمجتمعاتها. وكان ذلك يمثل أحد التحديات الكبرى في جنوب أفريقيا. وقد اتخذ المشروع منهج كلي يمكن تضمين المواد ذات الصلة من الويبو به. وأقر الوفد بأن الملكية الفكرية كانت أحد أدوات التنمية. وتم تضمين أربعة فئات من الجهات الفاعلة وهي "1" مولي تسويق الأبحاث الذين يحركون مشروعات الأبحاث بطول سلسلة الابتكار "2" مطوري الملكية الفكرية بما في ذلك الباحثون الذين ينبغي عليهم تطوير مهارات إدارة الملكية الفكرية "3" مدراء الملكية الفكرية بما في ذلك الأفراد المتواجدين في مكاتب نقل التكنولوجيا والذين ينبغي عليهم تطوير إدارة الملكية الفكرية وقدرات نقل التكنولوجيا "4" والمستخدمين بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المهم وجود تفاهم واضح بين الجهات الفاعلة الأربعة لضمان الانتقال السلس في مراحل سلسلة قيمة الابتكار. وقد هدف المشروع إلى تقديم سلسلة من الأنشطة ذات القيمة المضافة. وكان لديه العديد من المشاركات مع عدد من الوفود والتي مثلت مدخلات مهمة. وكان الاقتراح في حاجة إلى المراجعة مع الاحتفاظ بالمفهوم الذي يكمن وراءه.

220. وأيد وفد شيلي العمل الذي قامت به الويبو ورحب بالاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في هذا المجال. وكان من المهم بصفة خاصة استمرار العمل للتوصل إلى نتائج ملموسة. وحث الويبو على الاستمرار، في ظل توجيه الدول الأعضاء، في مراجعة سياسات ومبادرات الملكية الفكرية المطلوبة لتعزيز نقل التكنولوجيا لمصلحة الدول النامية. كما حث المنظمة أيضاً على تبني تدابير ملائمة تمكن الدول النامية من فهم والاستفادة من مختلف الأحكام التي تتعلق بنقاط المرونة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

221. وأكد وفد باكستان على أهمية تضمين كافة مخرجات المشروع المتعلقة بنقل التكنولوجيا بدلا من قصر المناقشات فقط على "أفكار الخبراء" التابعة من مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول. وفي ظل غياب أي تعريف متفق عليه من قبل الدول الأعضاء لنقل التكنولوجيا، لم يكن من الممكن الربط بين المواد والأنشطة والوثائق المتضمنة في عملية مسح الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا (وثيقة CDIP/17/9) على صفحة نقل التكنولوجيا الخاصة بالويبو على الانترنت. وعلاوة على ذلك، من المهم ضمان أن أي أنشطة مستقبلية تتعلق بنقل التكنولوجيا لا تقتصر فقط على القيام بعملية مسح من قبل الأمانة أو القيام بعمل تحليل ثغرة لأنشطتها. وأيد الوفد اقتراح وفد جنوب أفريقيا لأنه يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية. وسعى الاقتراح إلى تحديد أدوات الملكية الفكرية الحالية والمحتملة لتحقيق تنمية القدرات وتسويق إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وتضمن أيضا دراسات حالات ذات صلة بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

222. وشدد وفد الصين على أنه في ظل العولمة الاقتصادية والتكنولوجية، فإن نقل التكنولوجيا قد أصبح عاملا مهما من عوامل الأنشطة الابتكارية. كما أصبح أيضا وسيلة مهمة من وسائل ربط الابتكار التكنولوجي بأرباح الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كما عملت على ربط الأنشطة الابتكارية للدول المتقدمة والدول النامية. ولذا، فإن وضع قواعد متوازنة وفعالة وغير مقيدة لنقل التكنولوجيا سوف يوفر إطارا قانونيا وحافز للابتكار التكنولوجي وانتشاره. وبهذا المعنى، فإن تعزيز نقل التكنولوجيا سوف يؤدي بصورة طبيعية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما عبر الوفد عن عظيم تقديره للعمل الذي قامت به الويبو في هذا المجال. وقد توقع الوفد أن المنظمة إلى جانب الدول الأعضاء سوف تقوم بالتوسع في الجهود الرامية لحشد كافة طاقاتها. علاوة على ذلك، رغب الوفد في تعزيز التعاون مع الويبو والدول الأعضاء بشأن نقل التكنولوجيا. وأيد تبني اقتراح مشروع وفد جنوب أفريقيا وأكد على أنه سوف يؤدي إلى بناء قدرات الدول النامية والبلدان الأقل نموا. كما رحب أيضا بالاقتراح المشترك واعتبره مفيدا لتعزيز مستوى خدمة الويبو بشأن نقل التكنولوجيا.

223. وعبر وفد شيلي، متحدثا بصفته الوطنية، عن تقديره للآراء العامة التي عبرت عنها الوفود حول عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن نقل التكنولوجيا. ويمكن تطبيق الاقتراح المشترك واقتراح وفد جنوب أفريقيا بطريقة تكاملية. وإذا تم اعتمادها وتطبيقها بصورة فعالة، فإنها ستسهم في دفع عمل اللجنة المستقبلي في هذا المجال قدما. وسوف يسهم الاقتراح المشترك في دمج المعلومات القيمة التي أعدتها اللجنة. كما يمكن استخدام المعلومات أيضا من أجل تيسير بناء القدرات، وإرشاد عملية وضع السياسات ونشر البرامج التي تهدف إلى جمع الأطراف المعنية معا. وكان من المهم التركيز على نشر العمل الذي قامت به اللجنة بالفعل على المستخدمين. لقد دعا اقتراح وفد جنوب أفريقيا اللجنة إلى التفكير في الملكية الفكرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من نظام أوسع يرتبط به العديد من العناصر التي جعلت عملية نقل التكنولوجيا ممكنة. وتعتبر الشركات التي يمكن إقامتها بين مؤسسات البحث العامة والخاصة بالإضافة إلى الموارد الفنية والمالية المتاحة عناصر مهمة لتشجيع نقل التكنولوجيا. وسوف يمكن اقتراح وفد جنوب أفريقيا مختلف المؤسسات من التعلم من الحالات الناجحة وتطوير أدوات مفيدة وعملية للربط بين مطوري التكنولوجيا والأسواق. وتوقع الوفد الاستمرار في العمل حول عناصر هذا الاقتراح وعبر عن اهتمامه في أن تكون بلاده أحد الدول التي يتم تجريب تطبيقه بها.

224. ورحب وفد استراليا بالمنهج المنفتح الذي اتبعه وفد جنوب أفريقيا حيث تقبل تعقيبات الدول الأعضاء بخصوص اقتراحه وقام بتضمينها به. ورأى أن الاقتراح المذكور سوف يتناول عددا من الاحتياجات المعينة المرتبطة بنقل التكنولوجيا. وأيد المفهوم الوارد في الوثيقة. كما عبر عن اعتقاده بأن الثغرات الموجودة في الاقتراح سوف يتم علاجها بهدف إقراره في الدورة التالية للجنة

225. وأيد وفد اليابان البيان الذي ألقاه وفد تركيا باسم المجموعة باء. وأيد الاقتراح المشترك واعتبر أنه سوف يسهم في تحسين أنشطة الويبو بشأن نقل التكنولوجيا. وكان وصف الخلفية المتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في هذا المجال من الأمور التثقيفية والمفيدة بالنسبة لمبادرات نقل التكنولوجيا المستقبلية.

226. وأيد وفد غانا الاقتراح المشترك وحث الدول المتقدمة على تبادل ممارساتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا مع الدول النامية. وسوف يمثل ذلك أحد الممارسات المفيدة.
227. وأيد وفد تونس البيان الذي ألقاه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بمناقشات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. إن الاهتمام المتزايد داخل الويبو حول تلك المسألة سوف يولد حلولاً ملموسة ويسهم في زيادة الترويج لها على المستوى العالمي. وتضمن الاقتراح المشترك معلومات مفيدة بشأن الأنشطة التي يتم تطبيقها بالفعل من قبل اللجنة. ويقوم الوفد حالياً بمراجعة هذا الاقتراح. كما أيد أيضاً اقتراح وفد جنوب إفريقيا وعبر عن اهتمامه بالمشاركة في المرحلة التجريبية. علاوة على ذلك، أولى اهتماماً كبيراً بتشغيل آلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة والتي تطلبت مشاركة كافة أصحاب المصلحة في الويبو. وفي هذا الصدد، طالبت الأمانة بتقديم تقارير دورية حول مساهمة المنظمة في تحقيق هذا الهدف.
228. وأيد وفد نيجيريا، متحدثاً بصفته الوطنية، بيان المجموعة الأفريقية. ومن وجهة نظره، فإن نقل التكنولوجيا في سياق بناء القدرات البشرية يعد من أكثر الوسائل الموثوق بها لدعم الابتكار وتعزيز العمل المستدام. وأكد على أهمية دور نقل التكنولوجيا المستدام في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. لذا، عبر عن قلقه إزاء عدم قدرة اللجنة على الموافقة على مسار العمل المتعلق "بأفكار الخبراء". كما شجّع الدول الأعضاء على العمل معاً للتوصل إلى توافق في الرأي بشأن المضي قدماً في هذا الصدد. وذكّر بأهمية هذه النتيجة لتلبية الاحتياجات الأكثر ديمومة لكثير من الدول الأعضاء. وأخيراً، أعرب عن دعمه لاقتراح وفد جنوب أفريقيا.
229. وأشار الرئيس إلى وجود اهتمام عام بمجهر الاقتراحات. وكانت هناك مطالبات بتخصيص مزيد من الوقت لدراستها بشكل أكبر. واقترح أن تقوم الوفود المؤيدة بعقد جولة مشاورات مع الوفود المعنية. علاوة على ذلك، وتساءل وفد جنوب أفريقيا عما إذا كان من الضروري تنقيح الاقتراح.
230. وصرح وفد جنوب أفريقيا بأنه قد فهم أن كافة المدخلات التي تم الحصول عليها سوف يتم تقديمها، إلى جانب العناصر الأخرى مثل التبعات المالية، في اقتراح مشروع منقح يعرض على الأمانة في الدورة التالية للجنة.
231. وأشار الرئيس إلى أن المناقشات المتعلقة باقتراح وفد جنوب أفريقيا سوف يستمر في الدورة التالية على أساس تقديم نص منقح. علاوة على ذلك، طالب الوفود المؤيدة بتقديم نص، بالتشاور مع الوفود الأخرى، حول المناقشات حتى يدرج في ملخص الرئيس.
232. وطالب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتوضيح طلب الرئيس. وصرح بأن الاقتراحات قد تم تقديمها وفقاً لقرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السابعة عشر. ولم تكن هناك ثمة خلافات لكن هناك تأييد عام عبر عنه عدد من الوفود بشأن الاقتراح المشترك. وكان اقتراح وفد جنوب أفريقيا اقتراحاً تكاملياً يتماشى مع البند 6 من الاقتراح المشترك. لذا، اقترح أن تقوم اللجنة بتبني الاقتراح المشترك بدلاً من الاستمرار في المناقشات في الدورة التالية.
233. وأوضح الرئيس أن طلبه يهدف إلى تحديد القرار الذي سيتم اتخاذه من قبل اللجنة بشأن دراسة الوثيقة. ومن وجهة نظره فإن اقتراح وفد جنوب أفريقيا يجب أن يتم تنقيحه ومناقشته في الدورة التالية للجنة. وفي حالة الاقتراح المشترك، كانت هناك آراء تعبر عن تأييده لكن كانت هناك أيضاً مطالبات بإجراء المزيد من النقاش حوله. وبناء عليه، أكد على مطالبته للوفود المؤيدة بالقيام بعقد مشاورات غير رسمية حول القرار المذكور الذي يجب اتخاذه من قبل اللجنة.



234. وأيد وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، المنهج الذي اقترحه الرئيس للسير قدما. وفي رأيه أنه لا يوجد توافق في الرأي بشأن تبني الاقتراح المشترك. وقد ظهر ذلك أيضا في بيانه وبيانات الوفود الأخرى. وأشار إلى بيان وفد باكستان. وذكر بأن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن "أفكار الخبراء" وهي مسألة لازالت مطروحة للتداول.

235. وكان وفد استراليا حريصا على عقد مشاورات غير رسمية وفقا لاقتراح الرئيس.

236. ووجه الرئيس الدعوة للأمانة للحضور للمنصة للقيام بتوضيح الأمر.

237. وصرحت الأمانة (السيد بلوتش) بأنها ترى أن هناك بعض العناصر في اقتراح جنوب أفريقيا التي يجب مناقشتها والاتفاق بشأنها. وتوقعت الأمانة التوصل إلى نص متفق عليه للاقتراح يدفعه قدما.

238. وقام الرئيس بتعليق المناقشات.

### النظر في الوثيقة CDIP/18/5- الاقتراح المعدل بشأن آلية تحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة

239. ووجه الرئيس الدعوة للأمانة لعرض الوثيقة

240. وصرحت الأمانة (السيد أليان) بأن الوثيقة التي يتم نظرها قد استجابت لطلب اللجنة في دورتها السابعة عشرة والمتعلق بمراجعة الوثيقة CDIP/17/5 التي حملت عنوان "آلية تحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة". والتمست اللجنة من الأمانة أن تقوم بتضمين التداييع المالية الناشئة عن الخيارين الواردين فيها وأيضا البحث عن خيار ثالث في ضوء ما أبدته الدول الأعضاء من ملاحظات. وقد تم تقسيم الوثيقة التي تتم مناقشتها إلى قسمين. القسم الأول قام بوصف خلفية قاعدة البيانات بشأن المرونة وألقى الضوء على مضمونها. أما القسم الثاني فقد وصف الخيارات الثلاثة المختلفة المقترحة كآلية لتحديث قاعدة البيانات بما في ذلك تداعيها المالية.

241. وأشار وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أن التجربة قد أثبتت أن الاحتفاظ بقاعدة بيانات محدثة وتزويدها بمحتوى دقيق ومفيد يمثل مهمة صعبة تتطلب استثمار ضخيم في الموارد والاهتمام بالتفاصيل. وكانت الجهود التي قامت الأمانة بحشدتها في هذا الصدد محورية بالنسبة لاستمرار فائدة قاعدة البيانات بالنسبة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والجمهور بصفة عامة. وفي هذا السياق، تساءل الوفد حول كيفية التأكد من المعلومات التي تم تلقيها من خلال المراسلات الرسمية قد تم إبلاغها من خلال ممثل معتمد من الدولة العضو. ووفقا لفهمه، فإن أدوات مماثلة في مناطق أخرى تستخدم إجراءات تحقق. ولذا، طالب بتوضيح من الأمانة حول كيفية رؤيتها لهذه المسألة في سياق قاعدة البيانات بشأن المرونة.

242. وأشار وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أن مواطن المرونة تعتبر جزءا لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. كما أنها تعكس نطاق سياسات عامة موجودة في مختلف البلدان وتمكن من تكييف المبادئ العامة مع التغيرات التكنولوجية والتي تتزايد عدم القدرة على التنبؤ بها والتي تحدث بسرعة. وفي هذا السياق، أيد إنشاء قاعدة بيانات بشأن مواطن المرونة في منظومة الملكية الفكرية. وبالرغم من ذلك، تطلبت قاعدة البيانات آلية تحديث لتحقيق أهدافها المتعلقة بالاستمرار في النفاذ إلى المعرفة وتقديم السياسات العامة. لذا، عبر عن أمله في التوصل إلى اتفاق أثناء مسار الدورة حول آلية تحديث قاعدة البيانات. ومن وجهة نظر المجموعة، وردت أسرع طريقة لآلية التحديث في الخيار الأول في الوثائق. كما دعا أيضا إلى تحسين نشر قاعدة البيانات على موقع الويبو على الانترنت، بالإضافة إلى آليات النشر الأخرى التي قد تقوم بها الدول الأعضاء بصفتها الوطنية.

243. وأكد وفد البرازيل على أهمية موضوع مواطن المرونة وأشار إلى أنها مسألة طالت مناقشتها في المنظمة. وهي مرتبطة بصورة مباشرة بجوهر نظام الملكية الفكرية و مكنت الدول من تكييف إطار الملكية الفكرية مع سياتها الخاصة بها. لذا فقد أيد

بصورة كاملة إنشاء قاعدة بيانات لتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والاستمرار في استخدامها. وبالرغم من ذلك، أكد على قلقه إزاء تضمين المعايير الإضافية لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بوصفها مواطن مرونة. وقد عكس ذلك فهم خاطئ للمصطلح. إن مواطن المرونة الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ومعهادات الملكية الفكرية متعددة الأطراف الأخرى كانت تهدف إلى السماح للدول بتكييف أنظمتها القانونية وإجراءاتها مع ضرورتها. علاوة على ذلك فإن المعايير الإضافية لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية قد قللت نطاق السياسات من خلال فرض معايير أعلى تتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. لذا، فيجب استبعاد المعايير الإضافية لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من قاعدة البيانات لأنها تشكل خطر يتمثل في خلق ارتباك يتعلق بتعريف مصطلح مواطن المرونة. كما طالب الوفد أيضا بقيام الويبو بزيادة جهودها الرامية لنشر قاعدة البيانات وزيادة الوعي بمحتواها. وفي هذا السياق، اقترح الوفد وضع رابط بقاعدة البيانات على الصفحة الأساسية للويبو على الانترنت. وسوف يوفر ذلك وسيلة واضحة ومباشرة للدخول على قاعدة البيانات ويعتبر استجابة للمخاوف المثارة بشأن انخفاض عدد المطلعين على قاعدة البيانات. وسوف يكون ذلك أيضا متماشيا مع توصيات جدول أعمال التنمية مثل التوصيات 14 و 17 و 22 وخاصة التوصية 25 التي أشارت إلى أن الويبو سوف تقوم باتخاذ التدابير الملائمة لتمكين الدول النامية من تحقيق الفهم الكامل والاستفادة من مختلف البنود المتعلقة بمواطن المرونة الواردة في الاتفاقيات الدولية. وفيما يتعلق بالخيارات الواردة في الوثيقة، لم يكن الوفد يؤيد الخيار الثاني. وبينما قام بإلقاء الضوء على قيمة الخبرة الفنية للأمانة، فإن هذا الخيار سيجعل من الأمانة الجهة الوحيدة التي تقدم معلومات لقاعدة البيانات. وأخيرا، أشار إلى أن قاعدة البيانات كانت حاليا مقتصرة على مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات وصرح بأنه يجب التوسع فيها في المستقبل لتتضمن أنواع أخرى من الملكية الفكرية.

244. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن قاعدة البيانات تم استخدامها كمجموعة مفيدة من المعلومات التي توفر 1371 حكما من التشريعات الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. وقد عكست المساحة التي وفرتها الاتفاقيات المتعددة الأطراف للدول الأعضاء لتأسيس تشريعاتها على الاحتياجات الوطنية. وبالرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار الأحكام الواردة هنا توصيات للويبو والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو تفسير لمواطن المرونة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وسوف تخرج بخلاف ذلك عن نطاق مسؤولية اللجنة. ورأت المجموعة أنه يجب تحديث قاعدة البيانات بصورة منتظمة حتى تصبح مصدرا مفيدا للمعلومات. وذكرت بالمعلومات التي قدمتها الأمانة حول العدد المنخفض لمن اطلعوا على قاعدة البيانات والفترة القصيرة التي قضوها على الصفحة المخصصة لذلك على الانترنت. وعلى هذا الأساس، شددت المجموعة على أن زيادة الموارد البشرية والمالية لاستكمال الأعمال المقترحة في الخيار الثاني كانت مبالغ فيها وغير مناسبة لاستخدام قاعدة البيانات. ونتيجة لذلك، أيدت المجموعة الخيار الأول المتضمن في الوثيقة محل النقاش.

245. ورأى وفد الصين أن فحص الأمانة لمحتوى قاعدة البيانات يمكن أن يسهم في ضمان وجاهتها وتيسير استخدامها من قبل المشرعين الوطنيين وممارسي الملكية الفكرية. وبالرغم من قيام الوفد في السابق بتأييد الخيار الثاني، سيقبل بالخيار الأول نظرا للتكلفة المتعلقة به ولأن تحديثات الدول الأعضاء سوف تظهر في قاعدة البيانات ويمكن للزائرين استخدام مضمونها وفقا لرأيهم ومعارفهم. علاوة على ذلك، أقر الوفد الفكرة التي عبر عنها وفد جنوب أفريقيا في الدورة السابقة بشأن زيادة إمكانية النفاذ إلى قاعدة البيانات على موقع الويبو على الانترنت. ويمكن للويبو أيضا دراسة تضمين أنشطة النشر المستقبلية معلومات حول استخدام قاعدة البيانات بحيث يزيد فهم المشرعين الوطنيين وممارسي الملكية الفكرية لمحتواها في المستقبل.

246. وأيد وفد إيران (جمهورية- إسلامية) الخيار الأول المتضمن في الوثيقة محل النظر. ولم يؤيد الخيار الثاني الذي تضمن قيام الأمانة بتحديد ما إذا كانت التحديثات التي قدمتها الدول الأعضاء تتوافق مع النطاق والمعايير التي أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمحتوى قاعدة البيانات، أيد الوفد إدراج المعلومات المتعلقة بالتجارب الوطنية ودراسة الحالات في تطبيق مواطن المرونة على المستوى الوطني.

247. وأيد وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، الخيار الأول الذي انعكس في الوثيقة محل النقاش. ويمكن للخيار الثاني أن يفرض رأي الأمانة على الدول الأعضاء بدون حق الرجوع. وسوف يوفر الخيار الثالث المزيد من المعلومات. وبالرغم من ذلك، هناك خطر إمكانية وقوع خلافات في حالة عدم وجود مشاورات كافية بين الأمانة والدول الأعضاء أثناء عملية الفحص. ولذا، فقد كانت المجموعة مرنة بشأن الخيار الثالث إذا كانت المخاوف المتعلقة بما سبق الإشارة إليه لا تتسبب في أية صعوبات. وفيما عدا ذلك، فإن المجموعة تؤيد الخيار الأول تأييدا كاملا.

248. ورأى وفد المكسيك أن مدخلات الدول الأعضاء تعد أهم مصدر لتحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة. وتعد الدول الأعضاء مسؤولة عن ضمان صحة المعلومات. لذلك، من المهم أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير معلومات تتماشى مع المعايير ذات الصلة والواردة في الوثيقة. وسوف يؤدي ذلك إلى تجنب تأخير التحديث من خلال إخضاعه للتقييم. وبناء عليه، فقد اقترح الوفد تطبيق الإجراءات المصاحبة من قبل الأمانة لدعم الدول الأعضاء التي لا تمتلك القدرات الفنية الضرورية لتقييم المعايير ذات الصلة الواردة في الوثيقة. ومن المهم القيام بصورة مستمرة بتحديث قاعدة البيانات للحفاظ على جاذبيتها وفائدتها. علاوة على ذلك، أشار إلى وجوب استخدام آلية تحديث قاعدة البيانات للموارد البشرية والمالية للمنظمة بصورة مناسبة. كما عبر عن تفضيله للخيار الثاني الوارد في الوثيقة.

249. ورأى وفد الإكوادور أن الخيار الأول يمثل أكثر آلية فعالة لتحقيق الغرض المنشود المتعلق بالحفاظ على قاعدة البيانات محدثة. وذلك دون المساس بالتعديلات التي يمكن إدخالها لضمان ملاءمة المعلومات المقدمة.

250. وصرح وفد سلوفاكيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بأنه من أجل أن تخدم قاعدة البيانات الغرض منها، من الضروري الاحتفاظ بها محدثة، وسهل النفاذ إليها، مع الحفاظ على معلومات دقيقة وواقعية. وصرحوا بأن مواطن المرونة التي وردت في الوثيقة يجب أن ينظر إليها على أنها تمثل نظرة عامة للخيارات التي مارستها الدول الأعضاء في ظل هدف الشفافية وتبادل الخبرات الوطنية. كما أشارت أيضا إلى أن تطبيق مواطن مرونة اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يخرج عن نطاق تفويض اللجنة. ومع أخذ التداعيات المالية في الحسبان إلى جانب الاستخدام المتواضع وانخفاض معدل الزائرين، عبروا عن تفضيلهم للخيار الأول الذي اقترحتة الأمانة. وشعروا بأنه على العكس من الخيار الثاني والثالث، فإن الخيار الأول يمثل عبئا واقعيا ومنتاسب على الموارد المحدودة للأمانة. وأيدوا إدراج حقل جديد يتضمن تحديثات الدول الأعضاء ويشير بوضوح إلى أن الأحكام قد قامت الأمانة بفحصها للتحقق من تماشيها مع مواطن المرونة المشار إليه.

251. وعبر وفد اندونيسيا عن تفضيله للخيار الأول المتضمن في الوثيقة. كما ذكر أيضا بأن قاعدة البيانات بشأن المرونة يجب ألا تتضمن فحسب الأحكام المتعلقة بالتشريعات الوطنية الخاصة بمواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية لكن يجب أن تتضمن أيضا معلومات حول التجارب الوطنية مثل العقوبات الجنائية المفروضة على انتهاك البراءات. وقد قوض ذلك من روح ومغزى التوصية 14 من جدول أعمال التنمية. إن منهج قاعدة البيانات فيما يتعلق بمواطن المرونة يتناقض مع الفهم الشائع لمواطن المرونة المتعلق بتعزيز نطاق السياسات من خلال إزالة العقوبات التي تواجه الملكية الفكرية.

252. وأجابت الأمانة (السيد الجان) على ملاحظات الدول الأعضاء. وردا على السؤال المتعلق بكيفية ضمان جودة قاعدة البيانات، ذكر بأن اللجنة وافقت على 14 موطن مرونة وتم إعداد وثائق بالنسبة لكل من تلك المواطن من أجل توفير مثال لمعنى مواطن المرونة بصورة منهجية إلى جانب تطبيقها في أكثر من مائة تشريع. وتعتبر تلك المعلومات بمثابة المصدر الحالي لقاعدة البيانات. وتم تصنيفها وتحميلها لجعلها متاحة للباحثين والأساتذة وواضعي السياسات وواضعي القوانين في تشريعات الدول الأعضاء. وبالتأكيد أنه عند مناقشة اللجنة لتلك الوثائق فقد مرت بعملية فحص حيث تمكنت الدول الأعضاء من التفاعل وتقديم إيضاحات وتصويبات للمسودة التي قدمتها الأمانة. وبناء عليه، فقد وافقت على طلب الدول الأعضاء بضمان أن تكون المعلومات المتضمنة في قاعدة البيانات قد تم نظرها بعناية من أجل الحفاظ على الغرض الأساسي منها. وأضافت إلى

أنه يمكن ضمان ذلك في أي خيار من الخيارات المقدمة في الوثيقة. ففي الخيار الأول، يمكن توفير نموذج للدول الأعضاء لتقديم المعلومات. ويمكن توفير النموذج على صفحة قاعدة البيانات على الانترنت أو من خلال اللجنة. وبالرغم من ذلك، يجب على الأمانة في المقام الأول أن تحصل على تعليقات من اللجنة حول الخيار الذي تفضله، حتى تتمكن من المضي قدما في تطبيقه، بما في ذلك العناصر التي ذكرها وفد تركيا.

253. وأشار الرئيس إلى تفضيل الخيار الأول الوارد في الوثيقة محل النقاش. واقترح بأن تقوم اللجنة بالإحاطة علما بالاقترحات المدونة والواردة في الوثيقة والتي تعبر عن هذا التفضيل. كما اقترح أيضا أن تطالب اللجنة الأمانة باتخاذ تدابير لضمان نشر أفضل للمعلومات المتضمنة في قاعدة البيانات وإبلاغ اللجنة بتلك التدابير في دورتها التالية.

254. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن المسألة التي أثارها وفد تركيا باسم المجموعة باء أشارت إلى كيفية ضمان الأمانة لأن تقوم الدول الأعضاء بتقديم المساهمات. وتساءل عما إذا كان هناك إجراء للتحقق يتم تطبيقه بالنسبة لقواعد البيانات الأخرى أم لا.

255. وأشارت الأمانة (السيد أليان) إلى أنه بمجرد اتخاذ اللجنة قرار بشأن أي خيار من الخيارات الواردة في الوثيقة، فإن تطبيق آلية للتحقق لن تمثل تحديا كبيرا. ويمكن تطبيق ذلك من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة لضمان تمكن السلطات فقط من تقديم المعلومات في حالة تطبيق الخيار الأول.

256. وتساءل وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، عما إذا كانت المناقشات ستستمر في الدورة التالية.

257. وأشار الرئيس إلى أنه لا يوجد سبب لترك مناقشة الأمر للدورة التالية لأنه لا توجد آراء معارضة لاختيار الخيار الأول.

258. وأشار وفد سويسرا إلى بيان وفد تركيا باسم المجموعة باء. وأحاط علما برد الأمانة. وبالرغم من ذلك فلا يزال يجد صعوبات وأوجه عدم يقين فيما يتعلق بالخيار الأول. ومن وجهة نظره، أن تطبيق هذا الخيار لم يكن واضحا بصورة كاملة. ووفقا لفهمه، فقد مكنت أدوات الويبو الأخرى من القيام بإجراءات تحقق لتوفير المعلومات لقواعد البيانات بصورة إلكترونية. وتساءل عما إذا كانت إجراءات التحقق متوافرة بالنسبة لقاعدة البيانات بشأن المرونة. وسيكون من المفيد معرفة تفاصيل كيفية عملها.

259. وأشار الرئيس إلى أن البيانات كانت تتعلق بمناقشة فنية حول أمن المعلومات. وبناء عليه، اقترح أن يطلب من الأمانة توفير مزيد من المعلومات للدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حول التنفيذ الفني للخيار الأول الذي تفضله اللجنة. وكان تنفيذ هذا الخيار يمثل أمرا يتعلق بمناقشة مختلفة يمكن تناولها على أساس المعلومات المذكورة أعلاه. وبالرغم من ذلك، فإن ترك المسألة مفتوحة لا يعكس المناقشات التي حدثت في الجلسة العامة.

260. وصرح وفد شيلي، متحدثا بصفته الوطنية، أن الخيار الأول تضمن تيسير المعلومات من قبل الدول الأعضاء من خلال القنوات الرسمية. ووفقا لفهمه، فإنه على الدول الأعضاء أن تقدم معلومات محدثة من خلال القنوات الروتينية مع الأمانة للإجابة على الاستبيانات وتحديث قواعد البيانات الأخرى وتوفير المعلومات للمشاركين الآخرين الذين تقوم الأمانة بتمويلهم إلى جانب أطراف أخرى. وكانت الآلية التي وصفت في الخيار الأول هي نفس الآلية التي تقوم الدول الأعضاء من خلالها بالتواصل مع الأمانة في العديد من الحالات. ومن هذا المنظر، لن تكون هناك مشكلة تكنولوجية لأنه لن يكون هناك اتصال فوري بين الدول الأعضاء وقاعدة البيانات. وقد تنبأ هذا الخيار بأن الدول الأعضاء ستقوم بإرسال المعلومات من خلال اتصال رسمي بالأمانة التي لن تقوم بالتحقق من المعلومات لكنها ستقوم بوضعها بصورة مباشرة على قاعدة البيانات.

وقد كان من المعتاد التواصل مع الأمانة من خلال البعثات ومن خلال الآليات الرسمية التي رأت الدول الأعضاء أنها ملائمة للاستخدام. ويجب أن يمثل ذلك ضمانا للأمن بالنسبة للدول الأعضاء.

261. وأشار وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أنه لا يفضل أي خيار. ولذا طالب بالتشاور لفترة قصيرة مع المجموعة.

262. وقام الرئيس بتعليق الدورة للسماح للمجموعة باء بعقد مشاورات.

263. واستأنف الرئيس الدورة وسأل وفد تركيا عن نتيجة المشاورات.

264. وعبر وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، عن تفضيله للخيار الأول شريطة أن تتم مناقشة إجراءات أمنية ذات صلة في الدورة التالية للجنة.

265. واعتبر الرئيس أن ذلك يعد فهما للمسألة واتفقا بشأنها وشدد على اقتراحه للجنة بالإحاطة علما بالوثيقة مشيرا إلى تفضيلها للخيار الأول. علاوة على ذلك، صرح بأنه ينبغي على الأمانة أن تقدم في الدورة التالية معلومات فنية حول الظروف الأمنية التي تعمل من خلالها قاعدة البيانات. وفي النهاية، ذُكر بطلب اللجنة من الأمانة أن تقوم بتبني تدابير ملائمة من أجل نشر قاعدة البيانات بصورة أفضل وإبلاغ اللجنة في الدورة التالية بتلك التدابير.

266. وطالبت الأمانة (السيد بالوتش) بمزيد من الإيضاحات من وفد تركيا باسم المجموعة باء حول المعلومات الفنية التي يتم تقديمها في الدورة التالية للجنة. وأشار إلى بيان وفد شيلي حول الفقرة 7 من الوثيقة. ولذلك، تقوم الأمانة بتلقي التحديثات من خلال عملية اتصال رسمية وتقوم بتحميل المعلومات على قاعدة البيانات. ولا يوجد تحميل على الانترنت للمعلومات من قبل الدول الأعضاء حيث يطلب وجود إجراءات تحقق كما ذُكر وفد سويسرا. علاوة على ذلك، أشار إلى أن الغرض من قاعدة البيانات، كما ورد في الفقرة 12 من الوثيقة، هو الانتقال إلى منصة جديدة بالتنسيق مع قسم الاتصالات على الانترنت. وأكد على أن الخيار محل النقاش لا يتطلب أي تحقق عن بعد. وبناء عليه، طالب بتقديم إرشادات حول المسألة للتمكن من للاستجابة لطلب اللجنة في هذا الشأن.

267. وطالب الرئيس الأمانة بمناقشة وفد تركيا، بصفته منسقا إقليميا، حول المسألة التي أثارها المجموعة. وأكد على استنتاجه المتعلق بتفضيل اللجنة للخيار الأول.

268. ووافق وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، على اقتراح الرئيس.

النظر في الوثائق CDIP/8/INF/1 و CDIP/9/16 و CDIP/16/6 (يتبع)

269. دعا الرئيس وفد إسبانيا للحديث حول نتيجة المشاورات غير الرسمية بشأن الموضوع والتي تمت بناء على طلبه.

270. وصرح وفد إسبانيا أنه قام خلال هذا الأسبوع بعقد العديد من المشاورات غير الرسمية مع المنسقين الإقليميين والوفود المعنية. وتمكنت كافة الوفود المعنية من المشاركة في المشاورات. وأكد الوفد على أن الحوار قد تم بطريقة بناءة للغاية. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نص نهائي وقرار نهائي يتم اتخاذه. وقام الوفد بقراءة النص. وتمت مطالبة الأمانة بتوزيع النص لتلقيه. وقد أتى الاتفاق لإظهار كافة الوفود مرونة وخاصة تلك التي كان لها مواقف أكثر تعقيدا في البداية. وفي الختام، عبر وفد إسبانيا عن شكره لتلك الوفود على تواجدها وعلى الجهود المبذولة لضمان التوصل إلى اتفاق.

271. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأن الوثيقة مثلت تسوية ضمن المناقشات المتعلقة بكافة الوثائق الحالية الواردة تحت بند جدول الأعمال. وعبرت المجموعة عن تطلعها إلى المشاركة بصورة بناءة في تطبيق خطة النقاط الستة.

272. وعبر وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره لوفد إسبانيا بشأن عمله المتعلق بالمسألة.

273. وصرح وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن العمل الجماعي مهما ولا بد من استمراره من أجل تطبيق خطة النقاط الستة.

274. وصرح الرئيس بأن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الحساسة سوف يولد روحا إيجابية تتعلق بنظر البنود الأخرى العالقة. ثم قام بتعليق النقاش حول المسألة.

النظر في الوثيقة CDIP/18/5 (يتبع)

275. ودعا الرئيس وفد شيلي لتقديم عرض توضيحي في إطار المناقشات حول موضوع مواطن المرونة.

276. وعرض وفد شيلي أداة قام بتطويرها مكتب الملكية الفكرية الشيلي باستخدام المعلومات المتضمنة في قاعدة البيانات بشأن المرونة. وتم عمل أول اختبار لها في فبراير من هذا العام من قبل مدير مكتب الملكية الفكرية الشيلي في معهد ماكس بلانك في ليا، بيرو. وبهذه المناسبة، قام باستخدام مواد قامت بتطويرها أمانة الويبو في عرض توضيحي حول متطلبات الحصول على البراءات. ولإعداد أول عرض توضيحي، استخدم مكتب الملكية الفكرية الشيلي معلومات متضمنة في وثائق الويبو حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتطبيقها التشريعي على المستويين الوطني والإقليمي (أي وثائق CDIP/5/4 Rev و CDIP/7/3 Add و CDIP/13/10 Rev و CDIP/15/6 Corr). وتم تطوير المنصة من خلال استخدام برنامج يدعى "تابلو" والذي يسمح بالاتصال وتخيل وجمع البيانات بطريقة تفاعلية سريعة بما يمكن أيضا من تعديل ومزج وربط المعلومات. وقام مكتب الملكية الفكرية الشيلي باستخدام البرنامج بصورة أساسية مع قواعد البيانات التي تتضمن معلومات رقمية لكنه استخدمه أيضا لبناء منصات على أساس معلومات غير رقمية. وقد مكنت الأداة من القيام بعمل عدد من التركيبات لفهم مواطن المرونة المتضمنة في مختلف التشريعات من خلال أطرها القانونية الخاصة بها. وكانت الأداة لازالت تمثل نسخة تجريبية ولا يوجد بها قائمة شاملة. وسوف يتم توفير نسخة محدثة للجمهور بصفة عامة على صفحة مكتب الملكية الفكرية الشيلي. وشجع الوفد الدول الأعضاء على تقديم تعقيبات للقيام بتحسين البرنامج كما سيقوم أيضا بتوفير الأداة للويبو إذا اعتبرتها الدول الأعضاء مفيدة لتخيل مواطن المرونة محل النقاش. وأظهر الوفد أن الصفحة الرئيسية تم تقسيمها إلى أربعة أقسام. وهي تتضمن خريطة للعالم توضح مختلف الدول التي يمكن الدخول من خلال أسماؤها ومعلومات حول مواطن المرونة بها من خلال النقر عليها. كما تضمن أيضا إمكانية اختيار عدد من التركيبات المختلفة من قائمة الدول. ولأنها أداة ديناميكية فقد أظهرت مواطن المرونة الموجودة في كل دولة والتشريعات ذات الصلة. وتتوافر الأداة باللغة الإنجليزية لأن وثائق المصدر باللغة الإنجليزية أيضا.

**البند 6 من جدول الأعمال: متابعة وتقييم ومناقشة وإعداد تقارير حول تطبيق كافة توصيات جدول أعمال التنمية (مستأنف)**

النظر في الوثيقة CDIP/18/7 (يتبع)

277. قام الرئيس باستئناف المناقشات وقام بالإبلاغ بأنه قام بعقد مشاورات حول المسألة. وهناك نص تم عرضه على الشاشة سيظهر في ملخص الرئيس.

278. وصرح وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بأنه يمكن أن يتبنى النص المقترح. وطالب بإيضاح لمحتوى التقرير الذي سيتم إعداده من قبل الأمانة. ووفقا لفهمه، فإن الأمانة لن تقدم أي تقرير حول الخلفيات الواقعية لكنها ستقدم آراءها حول كيفية تطبيق توصيات المراجعة.

279. وأشار الرئيس إلى أن ما ورد بعالية من وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية هو الفهم الذي تم التوصل إليها في المشاورات. ودعا الأمانة إلى التعامل مع تلك المسألة.

280. وأوضحت الأمانة (السيد بالوتش) بأن رد الإدارة سوف يتضمن خلفية وقائعية وموقفها تجاه توصيات المراجعة وجزء يتعرض لتطبيقها المستقبلي.

281. واختتم الرئيس المناقشات وتبني النص المقترح لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

282. ووافق وفد تركيا، متحدًا باسم المجموعة باء، على اقتراح الرئيس. وبالرغم من ذلك، فإن إعداد الأمانة إلى رد إداري لا يعني أن الدول الأعضاء قد وافقت أو لم توافق على كل توصية. وقد أثارت بعض التوصيات شواغل تتعلق بمدى عمليتها وإمكانية تطبيقها. وحيد الوفد قيام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بنظر كل توصية قبل طلب تقرير من الأمانة. وبالرغم من ذلك، ومن خلال إظهار المرونة، ستوافق المجموعة على الاقتراح الذي تم تبنيه من خلال فهمها أن الأمانة ستأخذ في الحسبان التوصيات التي قامت اللجنة على الموافقة عليها.

283. وأشار الرئيس إلى أن بيان وفد تركيا باسم المجموعة باء سوف ينعكس في تقرير اللجنة .

### البند 7 من جدول الأعمال: نظر برنامج عمل تنفيذ التوصيات التي تم تبنيها (مستأنف)

النظر في الوثائق CDIP/8/INF/1 و CDIP/9/16 و CDIP/16/6 (يتبع)

284. استأنف الرئيس المناقشات وطالب الأمانة بعرض النص الذي تم توزيعه من قبل وفد إسبانيا على الشاشة.

285. وصرح وفد الهند بأنه يمكن أن يوافق على النص. ومن خلال روح العمل على بناء توافق في الرأي والتوصل إلى تسويات فإن النص يمثل طريقة جيدة للتقدم للأمام. وعبر الوفد عن تقديره للعمل والجهود التي قام بها وفد إسبانيا. كما حث جميع الوفود على احترام روح تعددية الأطراف وأن يقبلوا بالنص.

286. وأيد وفد البرازيل النص الذي تم عرضه على الشاشة. وقد استغرق الأمر عملاً مضمياً للتوصل إلى اتفاق. وتطلع الوفد إلى استمرار مناقشات المراجعة الخارجية للدعم التقني للويو في مجال التعاون والتنمية بما في ذلك اقتراح المجموعة الأفريقية وتقرير دير-روكا. وفيما يتعلق بالاقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة فقد كان الوفد بصدد تحليل الاقتراح وطالب بمزيد من الوقت لنظره بصورة وافية.

287. وصرح وفد شيلي، متحدًا بصفته الوطنية، بأنه يوافق على القرار الذي تم اتخاذه للمضي قدماً في تنفيذ النقاط المحددة التي تم الاتفاق بشأنها. وسوف يمكن اللجنة من الاستمرار في تقديم المتابعة حول الدعم الفني للويو. وكان من الأساسي تحقيق الأهداف الموجودة في جدول أعمال التنمية.

288. وشدد وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، على تقديره للحل المريح الذي تم التوصل إليه بالنسبة للمسائل التي وردت على جدول أعمال اللجنة لعدة سنوات. وعبر الوفد عن تطلعه لرؤية اقتراح النقاط الستة الذي طرحه وفد إسبانيا. كما رحب بأن الوثائق الموجودة من قبل قد تضمنت تقرير دير-روكا واقتراح المجموعة الأفريقية. ويمكن أن تلعب الوثائق دوراً في المناقشات في المستقبل.

289. وعبر وفد تركيا، متحدًا باسم المجموعة باء، عن تقديره للجهود التي بذلها وفد إسبانيا وتيسيره الفعال للجلسات غير الرسمية. كما رحبت المجموعة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه حول الطريق الذي سيتم إتباعه من أجل التعامل مع المجال المهم الخاص بالدعم التقني وأشار إلى أن القرار الآن سوف يطلق تنفيذ خطة النقاط الستة كما تم عرضها في الاقتراح الإسباني

المنقح والمرفق بالملحق الأول من ملخص الرئيس الخاص بالدورة السابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد شاركت المجموعة في مشاورات طويلة من خلال إظهار المرونة. واعتادت على استكمال خطة النقاط الستة بوصفها أساس للتوافق في الرأي للعمل معا بصورة بناءة على تحسين الدعم التقني. وأكد القرار على أن خطة النقاط الستة سوف تكون نقطة التركيز الوحيدة في مناقشات اللجنة تحت البند الفرعي من جدول الأعمال والذي يحمل عنوان "الدعم التقني في مجال التعاون من أجل التنمية". وتكون وثيقة خطة النقاط الستة أساس نظر هذا البند. وعبرت المجموعة عن سرورها لتأكيد القرار أيضا على أنه يجب إغلاق النقاش حول البند الفرعي رقم 7 من جدول الأعمال حول "المراجعة الخارجية للدعم التقني للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية". وأكدت المجموعة على أن إغلاق النقاش حول بند جدول الأعمال المتعلق بالمراجعة الخارجية لا يعني أن اللجنة قد انتهت من المناقشات المتعلقة بتحسين الدعم التقني للويبو. وقد حددت المناقشات الحالية خارطة طريق تتماشى مع المناقشات والإجراءات المتعلقة بخطة النقاط الستة المتضمنة في الاقتراح الاسباني. وسوف يستمر العمل وعبرت المجموعة بآء عن استعدادها للمشاركة فيه بصورة بناءة. كما أكد على فهمه لأن نهاية تتابع فترة الثلاث سنوات سيجعل اللجنة تستكمل كلا من تنفيذ خطة النقاط الستة بالإضافة إلى كافة الوثائق المتعلقة بنشأة المراجعة الخارجية. وبالرغم من أن المجموعة تفضل أن تشهد إنهاء السنوات الست تقريبا من المراجعة القديمة على الفور، فقد أقرت القرار الذي تم التوصل إليه لأنه يظهر تفاهما ومرونة بالإضافة إلى إظهاره لاهتمام كبير برؤية إجراءات ملموسة ومهمة للسير قدما في مسألة الدعم التقني للويبو. وكان إصرار بعض الوفود على تقديم الشكل على المضمون من خلال "منهج الكل أو لا شيء" قد أدى للأسف إلى تأخير التقدم لعدة سنوات. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأنه حان الوقت للنظر للأمام والتركيز على خارطة طريق عملية تساعد اللجنة على تحقيق تقدم ملموس في ظل بند "متابعة وتقييم ومناقشة تقرير حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" من جدول الأعمال.

290. وعبر وفد الصين عن دعمه للنص المقترح. وعبر الوفد عن سعادته لرؤيته أن بند جدول الأعمال قد حقق تقدما ضخما بعد سنوات من المشاورات.

291. ورحب وفد سلوفاكيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بالموافقة الشاملة التي تم الوصول إليها على أساس الاقتراح الاسباني المنقح أثناء الاجتماعات السابقة للجنة بوصفها خطوة مهمة أدت إلى إغلاق المناقشات حول المراجعة الخارجية. وتم تخصيص العديد من الساعات منذ عام 2011، لمناقشة المراجعة ورد الإدارة التالي وإسهامات الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية. وعبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن اعتقاده بأن الاقتراح الاسباني المنقح الذي يتضمن النقاط الستة هو أفضل اتفاق يمكن التوصل إليه. ومن ناحية، فإنهم يفضلون أن يتم تبني المناقشات المتعلقة ببند جدول الأعمال بشكل رسمي ويتم اختتامها. ومن ناحية أخرى، فإنهم سيكونون مستعدون للمشاركة بصورة بناءة في المناقشات المتعلقة بالدعم التقني للويبو في المستقبل.

292. وصرح الرئيس بأن النص المقترح قد تم تبنيه لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/18/4 (يتبع)

293. وأحاط الرئيس اللجنة علما بنتائج المشاورات حول أهداف التنمية المستدامة. وقام بتوزيع مشروع النص في اللجنة. وعكس النص أفضل جهوده التي بذلها في محاولة التوصل إلى توافق في الرأي مع تغطية كافة الجوانب التي أثيرت أثناء المشاورات غير الرسمية. واقترح استبدال "احتمالية أن" بعبارة "المطالبة ب". وتم عرض النص على الشاشة.

294. وذكّر وفد البرازيل بأن اقتراح إعداد بند دائم لوضعه على جدول الأعمال قد لاقى دعما كبيرا في الجلسة العامة. وقد أيدت غالبية الأعضاء في اللجنة الأمر. وبالرغم من ذلك، ومن خلال إظهار المرونة الشديدة، بدأ الوفد مستعدا لقبول النص المقترح من قبل الرئيس.



295. وأشار وفد إيران (جمهورية - إسلامية) إلى أن أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة طويلة المدى وكانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستقوم بمناقشة المسألة في الدورات القادمة. وأكد الوفد على الحاجة إلى وجود بند دائم على جدول الأعمال لمناقشة أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للسنوات القادمة. وأيد الوفد النص الذي اقترحه الرئيس.
296. وصرح وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، بأنه من منطلق روح المرونة ومن أجل دفع المسألة للأمام فقد وافق على النص الذي اقترحه الرئيس. وأشارت المجموعة إلى أن أهداف التنمية المستدامة تمثل أهداف عامة عالمية ستتم مناقشتها حتى عام 2030. ولذلك، فهي تستحق وجود بند محدد على جدول الأعمال في داخل اللجنة.
297. وأشار وفد اندونيسيا إلى أن مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف تحقق النفع لكافة الدول في الاقتصاد العالمي. ولأنه جدول أعمال عالمي قام بالموافقة عليه رؤساء الدول كان الأمر يتطلب وجود روح شراكة عالمية. ولذلك يمكن للوفد الموافقة على النص الذي اقترحه الرئيس.
298. وصرح وفد شيلي، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأنه يوافق على النص الذي اقترحه الرئيس.
299. وأيد وفد الهند، متحدًا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، اقتراح وفد البرازيل بشأن وجود بند دائم على جدول الأعمال يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أعطى النص الذي اقترحه الرئيس بعض الأمل في أنه يمكن في المستقبل وجود مثل هذا البند على جدول الأعمال. ومن هذا المنطلق، وافقت المجموعة على الصياغة المقترحة.
300. وأغلق الرئيس المناقشات حول الوثيقة CDIP/18/4 لأنه لم يكن هناك أي تعليقات من الحضور. وسوف تتم إضافة النص الذي اقترحه الرئيس إلى ملخص الرئيس.
301. وأحاط وفد تركيا، باسم المجموعة باء، علماً بالنص الذي اقترحه الرئيس. وعبر عن موقف المجموعة فيما يتعلق ببعض النقاط الواردة في النص. وبالرغم من أن المجموعة قد رأت أن إضافة التقرير السنوي حول أهداف التنمية المستدامة لا يمثل أفضل استخدام لوقت وموارد الأمانة المحدودة، فقد وافق على أن ذلك سوف يوفر إرشادات أفضل للأمانة. وكان ذلك يمثل دليلاً كبيراً على إظهار المرونة. علاوة على ذلك، طالبت المجموعة الأمانة بضمان أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي اللجنة الوحيدة المختصة بمناقشة أهداف التنمية المستدامة. وذكر بأن تفويض اللجنة يشير إلى أن اللجنة قد تم إنشاؤها لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية وفقاً لموافقة اللجنة، بالإضافة إلى القضايا الواردة في جدول أعمال التنمية. وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، فإن التفويض المتشعب للجنة يتماشى مع الطبيعة المتكاملة على أكمل وجه لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق باللغة، أشار إلى أنه من الصعب تلبية التوقعات عند صياغة ملخص لمثل تلك المناقشات المعقدة. وأكد بالرغم من ذلك على أن مجموعته ترى أنه من الأهمية بمكان أن تستمر ملخصات الرئيس في أن تكون وقائية في طبيعتها وتعكس المناقشات بصورة كاملة. لذا فقد رفضت المجموعة اقتراح وجود بند دائم على جدول الأعمال حول هذه المسألة وقد تم التأكيد على موقفها بعد إطلاق التقرير السنوي بشأن أهداف التنمية المستدامة. كما أشار أيضاً إلى أن دورات اللجنة تمثل دليلاً على أن أهداف التنمية المستدامة تتم مناقشتها بصورة متسقة منذ الدورة الثالثة عشر. وقد أظهر ذلك أن الدول الأعضاء ملتزمة من الناحية السياسية على المستوى الوطني وأن اللجنة تتقبل مثل تلك المناقشات بدون المطالبة بوجود بند دائم على جدول الأعمال.

النظر في الوثيقة CDIP/18/6 Rev (يتبع)

302. استأنف الرئيس المناقشات وطالب وفد استراليا بإبلاغ اللجنة بوضع المناقشات التي دارت والنص الذي عكس قرار اللجنة.

303. وأشار وفد استراليا إلى أنه إلى جانب وفدي كندا والولايات المتحدة الأمريكية فقد قام الوفد بعقد مشاورات مع الوفود المعنية وتوصل إلى اتفاق حول عدد من البنود الواردة في الاقتراح المشترك. وتم تقديم النص إلى الأمانة لتقوم اللجنة بنظره.

304. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أنه لا يزال في خضم تلقي بعض المدخلات. لذلك، فإن الطريق المقترح للأمام يتمثل في تقديم وثيقة مستكملة إلى الأمانة كي تقوم بتضمين التدايعات المالية وتقديمها إلى الدورة التاسعة عشر للجنة.

305. وأحاط الرئيس علما ببيان وفد جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك طلب من الوفود قراءة النص المعروض على الشاشة والذي يعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات التي أجرتها وفود استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

306. وأوضح وفد استراليا أن النص المعروض على الشاشة لم يكن النص الصحيح.

307. وطالب الرئيس وفد استراليا بتقديم النص الصحيح لعرضه على الشاشة.

308. وأشار وفد نيجيريا إلى أن النص المعروض لم يعكس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات. وعبر عن تطلعه للحصول على نص منقح.

309. وطالب وفد استراليا ببعض الوقت لتقديم النص الصحيح للجنة.

310. وقبل الرئيس الطلب.

#### النظر في الوثيقة CDIP/18/10 (يتبع)

311. وصرح الرئيس بأنه تمت مناقشة الموضوع أثناء الدورة 17 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتضمن الملحق الثاني للملخص الرئيس ست فقرات من بينها اقتراحات مختلفة عن لغة الموضوع. وعقد الرئيس مشاورات حول الموضوع أثناء الأسبوع. وقد أصبح من الجلي أن الخيارات المطروحة لا تتضمن استمرار مناقشة الموضوع في الجلسة العامة. ولم تكن هناك إرادة سياسية وليس هناك تطور كبير في المواقف فيما يتعلق بالموضوع منذ شهر إبريل. وكان من الصعب بدء محاولة صياغة نص لأن هناك العديد من الاقتراحات. واقترح الرئيس أمران. اقترح أولا تأجيل مناقشة هذا الموضوع للدورة التالية للجنة. وبالرغم من ذلك، ستتم إعطاء الأولوية له في الدورة التالية. وسيتم تنظيم العمل بطريقة تضمن أن اللجنة يمكنها تركيز انتباهها على الموضوع. أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالسماح للرئيس بإعادة كتابة الملحق الثاني. وسوف يكون اقتراحا بديلا من قبل الرئيس ويمثل أساسا للمناقشات المستقبلية. وكان جزء من المشكلة يتعلق بأن هناك العديد من الاقتراحات المختلفة على الطاولة وكان على الدول الأعضاء أن تتفاوض. وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك اتفاق بشأن أي اقتراح يجب أن يكون أساس المناقشات. واقترح الرئيس الموافقة على أنه سيقوم بإعداد الملحق الثاني من جديد ويمكن تضمينه الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء في شكلها الحالي وبصورة منفصلة وكانت تلك محاولة منه للتقريب بين مختلف الاقتراحات الأصلية. وقد تضمنت المواد 1 و3 و4 اقتراحات من الرئيس. أما البند الثاني فلم يسبب أي صعوبات للدول الأعضاء وسيقوم الرئيس بصياغة الاقتراحات 4 و5 و6 على أساس النص الوارد بالفعل في الملحق الثاني. وحث الرئيس الدول الأعضاء على التفكير في مواقفها وفهم مواقف الآخرين والقدوم إلى الدورة التالية مع توجه يتعلق بمناقشة المسألة والتوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة. وفي هذا الصدد، التزم الرئيس بتقديم نص بديل قبل الوقت المحدد لتوفير وقت كافي للدول الأعضاء لتحليل اقتراحه بصورة مفصلة.

312. وصرح وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بأنه قبل الاقتراح. وطلب بأن تخصص اللجنة التالية وقتا كافيا لمناقشة المسألة.

313. ورحب الرئيس بالثقة التي أولتها الدول الأعضاء وضمنت تقديم ملحق ثاني منقح في الوقت المناسب. ثم استأنف المناقشات حول وثيقة CDIP/18/10.

النظر في الوثيقة CDIP/18/6 (يتبع)

314. واستأنف الرئيس المناقشات حول البند

315. وأكد وفد استراليا على عرض النص الصحيح على الشاشة

316. وأوضح الرئيس أن هناك نصان معروضان على الشاشة. الأول هو النص المقترح الذي سيظهر في ملخص الرئيس. أما الثاني فكان النص المعدل الخاص بالاقتراح المشترك.

317. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى النص المعدل للاقتراح المشترك وأوضح أن البند 6 قد تم تعديله كما يلي: "بما يتماشى مع قرار الجمعية الوارد في ملخص الرئيس للدورة السادسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والذي دعا الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم اقتراحاتهم للنقاش في الدورة الثامنة عشر للجنة، وحث الدول الأعضاء على تزويد اللجنة بمشروعات ملموسة وعملية تؤدي نتائج ملموسة للدول الأعضاء بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا الدولية وبناء القدرات في أقل الدول نمواً والدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية للقيام بنقل التكنولوجيا بصورة أكثر فاعلية وتحسين التعاون بين المشاركين في نقل التكنولوجيا. وكخطوة أولى وبناء على العمل الثمين الذي يتعلق بعملية المسح التي جرت مؤخرا والواردة في وثيقة CDIP/17/9 ينبغي على الأمانة أن تقوم بعمل تحليل ثغرة للخدمات والأنشطة الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا في الويبو فيما يتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بالويبو "مجموعة ج"، من أجل المساعدة على نظر وتقييم أي اقتراحات والمجالات ذات الأولوية ومدى تقدمها للأمام. ولا يجب للنتائج أن تمنع تقديم مشروعات مماثلة للمستفيدين". وفيما يتعلق بالاقتراح المشترك سيتم اقتراح النص التالي من أجل ملخص الرئيس: "وافقت اللجنة على المضي قدما بالنسبة للبند 1 و2 و3 و4 و6 (المعدلة) من الاقتراح والاستمرار في مناقشة البند 5 الباقي في الدورة التالية".

318. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى النص الذي اقترحه الرئيس فيما يتعلق بالاقتراح. ورأى أنه لم يعكس المناقشات التي جرت في الجلسة العامة والتي أشارت إلى وجود تأييد عام من حيث المبدأ للاقتراح. ولذلك، فقد تلا النص المقترح المنقح والذي ورد كما يلي: "أيدت اللجنة اقتراح جنوب أفريقيا من حيث المبدأ وسوف تقوم بنظر هذا الاقتراح بصورة أكبر في الدورة التالية بناء على وثيقة منقحة".

319. وأيد وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، النص الذي اقترحه وفد جنوب أفريقيا. كما أوضح أيضا أن السبب وراء طلب القيام بتعديل البند 6 من الاقتراح المشترك الذي يتعلق بعدم إعاقة الدول الأعضاء المعنيين من الاستفادة من مشروعات اللجنة التي تم التمهيد بها. كما هدف أيضا إلى تشجيع الدول الأعضاء على تقديم اقتراحات للجنة للتعامل مع أكثر من مجرد مناقشات تعتمد فقط على المشروعات. وفي هذا الصدد، توقع الاستمرار في مناقشة مشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول في الدورة التالية للجنة. كما ذكر بأن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن "أفكار الخبراء" والتي كانت تمثل أحد نتائج هذا المشروع.

320. وصرح الرئيس بأن النص المقترح سيتم تبنيه في حالة عدم وجود اعتراضات من الحضور.

## بند 8 من جدول الأعمال: العمل المستقبلي

321. تلت الأمانة (السيد بالوتش) قائمة بالعمل المتعلق بالدورة التاسعة عشر التالية. وكانت القائمة كما يلي: "1" تقرير أهداف التنمية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية "2" تقرير بشأن الدورة الثامنة عشر للجنة "3" مخرجات دراسات المشروع "4" تقرير تقييم المشروع بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم من أجل تنمية الأعمال في الدول النامية والدول الأقل نمواً. وكان من المتوقع أن يتم تقديم الوثيقة إلى الدورة الثامنة عشر للجنة لكن المقيم لم يقدم بتقديمها "5" تقرير حول توصيات المراجعة المستقلة "6" التقرير السنوي حول إسهامات الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة "7" وثيقة بشأن الويبو وجدول أعمال التنمية في أعقاب 2015 كما طلب في الدورة السابعة عشر للجنة. وكانت الوثيقة تعتمد على تبني مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كما ظهر في ملخص الرئيس للدورة السابعة عشر. وكانت هناك حاجة لإجراء نقاش من أجل استكشاف احتمالية دمج الوثيقتين المذكورتين آنفاً "8" التقرير السنوي بشأن نشر المعلومات المتضمنة في قاعدة بيانات المرونة. ومن المرجح ألا تكون الأمانة في موقف يمكنها من تقديم وثيقة للدورة التاسعة عشر لكن يمكن تقديمها للدورة العشرين أو الحادية والعشرين للجنة. وسيتم تضمين الموضوع في المناقشات الداخلية حول خطط العمل والميزانية التي تعد كل عامين ويتم إبلاغ اللجنة بذلك "9" الاقتراح المقترح من وفد جنوب أفريقيا حول نقل التكنولوجيا. وتقوم الأمانة بتوفير الدعم لهذا الوفد لعرض وثيقة المشروع في الدورة التالية "10" الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. وسوف يتم تطبيق التوصيات لكن لن يتم عرض أي تقدم يتعلق بها من قبل الأمانة على الدورة التالية لكن سيتم عرضه في دورات مستقبلية للجنة "11" قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن الأمور ذات الصلة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي الدورة التالية، ستم مناقشة وثيقتين وهما: اقتراح الرئيس حول المسألة، وقرار الجمعية العامة نفسه. وتمت الإحاطة علماً بالطلب الذي تقدم به وفد نيجيريا حول الحاجة لتخصيص وقت كافٍ لمناقشة المسألة "12" الدعم التقني لليوبو في مجال التنمية. وستقوم الأمانة بالقيام بإجراءات وفقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة حول تنفيذ الاقتراح الاسباني المنقح "13" اقتراح طرحته المجموعة الأفريقية حول عقد مؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وسوف تقوم الأمانة بتنسيق الاقتراح مع المجموعة الأفريقية "14" دراسة بشأن البراءات الخضراء والتي ينبغي على وفد الصين تقديمها في الدورة التاسعة عشر أو الدورة العشرين "15" أنشطة الويبو المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب كما ورد في ملخص الرئيس للدورة الثامنة عشر. وفي النهاية، يمكن أيضاً عرض أي طلبات للاعتماد من قبل المنظمات غير الحكومية على اللجنة في دورتها التالية.
322. وتبني الرئيس قائمة العمل التي اقترحتها الأمانة للدورة التالية لعدم وجود ملاحظات من الحضور.

## بند 9 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

323. دعا الرئيس اللجنة لدراسة كل فقرة في مشروع الملخص. وأشار إلى أن الملخص قد تضمن سبعة نقاط يرتبط كل منها بأحد بنود جدول الأعمال. وقد ظهرت به القرارات التي تم اتخاذها تحت كل بند. وفتح الرئيس الباب لتقديم التعليقات.
324. وصرح وفد الصين بأنه سوف يقدم دراسة حول البراءات الخضراء إلى اللجنة في دورة مستقبلية. وصرح بأن الأمر سيتطلب إظهار بعض المرونة بشأن الوقت ليقدم العرض التوضيحي. وطالب بأن يتم ذكر ذلك في ملخص الرئيس.
325. وذكر الرئيس بأنه من المقبول بالنسبة لوفد الصين أن يورد اقتراحه في التقرير. وبالرغم من ذلك، فإنه في حالة عدم وجود معارضة من الدول الأعضاء فيمكن تضمينه في ملخص الرئيس. كما ذكر أيضاً بأن اقتراح وفد الصين الرامي إلى توفير وتقديم دراسة حول البراءات الخضراء قد أعد في إطار مناقشة أهداف التنمية المستدامة.
326. وصرح وفد الصين بأنه بعد المناقشة التي جرت مع الأمانة فإنه يفضل سحب طلبه.

## بيانات ختامية

327. أكد وفد البرازيل على الجهود التي قام بها الرئيس والأمانة والتي مكنت اللجنة من التوصل إلى اتفاقيات مهمة. كما ألقى الضوء أيضا على الفرصة التي وفرتها دورة اللجنة لمناقشة موضوع أهداف التنمية المستدامة. وعبر عن اعتقاده بأن المسألة تستحق بذل جهود مستمرة وشاملة ومستدامة من المجتمع الدولي. ودكر باقتراحه الرامي إلى تضمين بند دائم على جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة، لكنه وافق على تأجيل النقاش إلى الدورة التالية للجنة لإظهار المرونة وبهدف دفع العمل المتعلق بتنفيذها. كما رحب بالاتفاق حول التقرير السنوي فيما يتعلق بتنفيذ الوبو لأهداف التنمية المستدامة. كما ذكر بأن عملية توفير المعلومات في هذا الصدد تعد أمرا مهما بالنسبة لإجراء مناقشات علمية في اللجنة. وكان من الأمور المهمة أيضا بالنسبة لعملية الفحص التي تقوم بها الدول الأعضاء. ومن منطلق هذا التوجه، أكد على أن النقاش المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يندرج تحت البند 6 أو البند 7 من بنود جدول الأعمال لكنه يستحق بند جديد محدد على جدول الأعمال. وكان المنطق وراء ذلك هو أن البندين 6 و7 من بنود جدول الأعمال يشيران على التوالي إلى التزام اللجنة بتطوير برنامج عمل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمها، بينما يشير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى النقاش بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد إلى أنه يشرفه قيام المدير العام بعرض تقرير أهداف التنمية المستدامة من أجل التأكيد على التزام المنظمة بأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، أشار إلى أن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية تضمنت أفكارا أولية تقوم الدول الأعضاء بنظرها. كما أكد على أن المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ آليات التنسيق التي تبنتها الجمعية العامة في عام 2010. ويمكن أن توفر الوثيقة التي ستم مناقشتها في الدورة التالية مزيدا من الإرشادات إلى الدول الأعضاء حول التوصيات المتضمنة في التقرير. كما أشار إلى أنه يجب الاستمرار في ترجمة الشواغل المتعلقة بالتنمية، والمبادئ والأهداف الواردة في مداورات جدول أعمال التنمية في شكل أنشطة. علاوة على ذلك، أيد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية بخصوص عقد مؤتمر مرة كل عامين حول الملكية الفكرية والتنمية وتوقع موافقة الدورة التاسعة عشرة للجنة على هذا الاقتراح. وأخيرا، أشار الوفد إلى آليات التنسيق السالفة الذكر. ولا يزال التنفيذ الكافي للدعامة الثالثة من دعائم قرار الجمعية العامة يمثل مشكلة بالنسبة للجنة التي يجب أن تتوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب. كما أقر أيضا بأن آليات التنسيق شملت كل لجنة دائمة في الوبو بما في ذلك لجنتي المعايير والميزانية. وفيما عدا الجمعية العامة، كانت اللجان تعتبر أهم هيئات في الوبو لأنها كانت تعزز تفويض المنظمة من خلال المناقشات التي تعقدها حول الجوانب الموضوعية للملكية الفكرية.

328. وعبر وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للرئيس على رئاسته للدورة. كما ألقى الضوء على جدول الأعمال الشامل المتعلق بالدورة وعبر عن تقديره للتوصل إلى قرارات مهمة حول غالبية البنود الواردة به. كما عبر عن تقديره للدعم الذي قدمته الأمانة والمترجمون. وفيما يتعلق بالمراجعة المستقبلية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية أشار إلى العمل المخلص الذي قام به فريق المراجعة، واتفاق اللجنة بشأن خطة عمل متعلقة بالقيام بالمزيد من الدراسة للتوصيات الواردة في التقرير. كما أكد أيضا على أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد شاركت في المداورات والمشاورات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للدعم التقني للوبو. كما عبر عن تقديره للجهود التي قام بها وفد إسبانيا للتوصل إلى توافق في الرأي حول تنفيذ اقتراح النقاط الستة المتفق عليه. علاوة على ذلك، ألقى الضوء على الاتفاق بشأن آلية تحديث قاعدة بيانات بشأن المرونة وجعلها أكثر انتشارا. وكانت تلك الاتفاقيات مهمة بالنسبة للمجموعة من أجل تعزيز نظام ملكية فكرية متوازن. كما عبر الوفد أيضا عن تقديره للاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء حول نقل التكنولوجيا. لقد مثلت عملية نقل التكنولوجيا أداة مهمة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نموا من أجل خلق بنية تحتية ملائمة لتعزيز التصنيع والابتكار. كما أشار الوفد أيضا إلى أهمية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمنظمة. وكان الاتفاق الذي توصلت إليه المجموعة حول إعداد تقرير دوري موضوعي يتماشى مع الحاجة إلى القيام بالمتابعة طويلة المدى لهذه المسألة. وشجع الدول الأعضاء على إجراء مناقشات دائمة حول الموضوع بما في ذلك فكرة وجود بند دائم على جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، عبر الوفد عن أسفه لعدم تكريس وقت كافي لمناقشة قرار الجمعية العامة للوبو حول الأمور المتعلقة

باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم التوصل إلى اتفاق والتعامل مع كافة شواغل الدول الأعضاء. وفي النهاية، أكد الوفد على تقديره للنتائج التي تم إحرازها في الدورة، وعبر عن أمله في التوصل إلى مزيد من التوافق في الرأي حول المسائل العالقة.

329. وعبر وفد الصين عن ترحيبه بالتقدم الذي تم إحرازه حول المناقشات المتعلقة بالدعم التقني للويبو كما عبر عن امتنانه لوفد اسبانيا لمساعدته للجنة على التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. كما ألقى الضوء على الاتفاق بشأن آلية تحديث قاعدة بيانات بشأن المرونة. وعلاوة على ذلك، عبر عن تأييده للاقتراحات المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي تقدم بها وفد جنوب أفريقيا ورحب بالاقترح المشترك الذي قدمته وفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا. وعبر الوفد عن تطلعه لرؤية تقدم يتحقق في هذا المجال. كما أكد على وجوب تركيز اللجنة بصورة أكبر على المسائل البناءة والعملية المتعلقة بالعلاقة بين جدول أعمال التنمية 2030 الخاص بالأمم المتحدة وعمل الويبو. كما حث الأمانة والدول الأعضاء على القيام بكافة الجهود الرامية إلى استكشاف كيفية إسهام الملكية الفكرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان لدى الويبو بوصفها إحدى وكالات الأمم المتحدة القدرة والمسؤولية للقيام بتلك المهمة. وعبر الوفد عن أمله في أن تمثل الدراسة الأولية للصين حول البراءات الخضراء مصدر إلهام للدول الأعضاء الأخرى والأمانة بشأن كيفية تنفيذ الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، عبر عن رغبته في القيام بمزيد من المساهمات في المستقبل.

330. وأقر وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بالخطوات المهمة التي اتخذتها اللجنة بشأن أمور مهمة وتطلع إلى متابعة كل منها. كما أكد على مشاركة المجموعة في هذا الصدد. وأخيرا، عبر عن شكره للمترجمين على دعمهم للجنة.

331. وعبر وفد بنجلاديش، متحدثا باسم دول آسيا والمحيط الهادي، عن تقديره لجهود وأعمال الرئيس والأمانة والمترجمين أثناء الدورة.

332. وعبر وفد تركيا، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شكره للرئيس ونائبيه والأمانة والمترجمين على عملهم.

333. واختتم الرئيس الدورة من خلال التقدم بالشكر للمشاركين والمنسقين على عملهم الدؤوب ومرونتهم. وقد تم التوصل إلى نتائج مرضية وتم تحقيق تقدم.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/  
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Kerry FAUL (Ms.), Head, National Intellectual Property Management Office (NIPMO), Pretoria

ALBANIE/ALBANIA

Edmond AHMETI, Minister Adviser, Legal and Copyright Issues, Minister's Cabinet, Ministry of Culture, Tirana

Elona BANO (Ms.), Specialist, Legal Department, Ministry of Culture, Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHIKH EL HOCINE, directeur général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Fayssal ALLEK, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Christian ZWICKEL, Expert, Division for Trade Mark Law, Law against Unfair Competition, Measures to Combat Product Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Division, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Gaspar Daniel FERNANDES, Legal Advisor, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Luanda

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah ALNAFISAH, Expert, General Directorate of Copyrights, Ministry of Culture and Information, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Gonzalo LAVALLE, Director, Dirección de Asuntos Legales, Instituto Nacional de la Propiedad Industrial (INPI), Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Armen AZIZYAN, Head, Intellectual Property Agency, Ministry of Economy, Yerevan

Kristine HAMBARYAN (Ms.), Head, Copyright and Related Rights Department, Intellectual Property Agency, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kieran POWER, Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

Felicity HAMMOND (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Charline VAN DER BEEK (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Md. Nazrul ISLAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Sandrine PLATTEAU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva



### BÉNIN/BENIN

Osanne Marie-Christine AMOUSSOU AHOKIN (Mme), chef, Département de la promotion de la propriété industrielle, Agence nationale de la propriété industrielle (ANaPI), Ministère de l'industrie et du commerce, Cotonou

Mouïnatou IBOURAÏM (Mme), attachée de commerce, Direction des relations économiques et commerciales internationales, Ministère des affaires étrangères et de la coopération, Cotonou

Maurille BIAOU, conseiller, Mission permanente, Genève

### BHOUTAN/BHUTAN

Chhimi LHAZIN (Mrs.), Senior Intellectual Property Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Thimphu

### BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Josip MERDŽO, Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

### BRÉSIL/BRAZIL

Caue OLIVEIRA FANHA, Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Adriana SOUZA DE SIQUEIRA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

### BURKINA FASO

Wahabou BARA, directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ouagadougou

Wennepousdé Philippe OUEDRAOGO, chef, Département de la documentation technique et de l'informatique, Centre national de la propriété industrielle, Ministère du commerce, de l'industrie et de l'artisanat, Ouagadougou

### CAMEROUN/CAMEROON

Beng NDJALI, sous-directeur de la propriété industrielle, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle (DDTPI), Ministère des mines, de l'industrie et du développement technologique (MINMIDT), Yaoundé

### CANADA

Sylvie LAROSE (Ms.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division (TMI), Global Affairs Canada, Ottawa

Saida AOUIDIDI (Ms.), Analyst, Policy, Planning, International Affairs and Research Office, Gatineau

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

### CHILI/CHILE

Felipe FERREIRA, Asesor legal, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Catalina OLIVOS (Sra.), Abogada, Departamento Internacional y de Políticas Públicas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial, Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

### CHINE/CHINA

XIANG Feifan (Ms.), Deputy Division Director, Copyright Administration Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

ZHANG Yinghui (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office of P.R. China (SIPO), Beijing

ZHONG Yan, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office of P.R. China (SIPO), Beijing

### CHYPRE/CYPRUS

Demetris SAMUEL, Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

### COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ, Embajador, Representante Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Representante Permanente Adjunto ante la OMPI, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN, Consejero Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Jacqueline KIABIA (Mme), chef, Service administratif et financier, Direction de l'antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère de l'économie, du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Bernard MBEMBA, conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Elayne WHYTE GÓMEZ(Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Marcelo VARELA-ERASHEVA, Embajador, Representante Permanente Alternativo, Misión Permanente, Ginebra

Agustín MELÉNDEZ GARCÍA, Subdirector General, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San Jose

Juan Carlos MONTERO VILLALOBOS, Junta Administrativa, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San Jose

Maricela MUÑOZ ZUMBADO (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Anney Irène ASSA VIEIRA (Mme), directeur général, Bureau ivoirien du droit d'auteur (BURIDA), Abidjan

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CUBA

Madelyn RODRÍGUEZ LARA (Sra.), Primera Secretaria, Oficina Comercial, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Mette Wiuff KORSHOLM (Ms.), Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Wafaa Mohy Eldin Soliman HAMED (Mrs.), Director General, Technical and Electronic Services Department, Egyptian Patent Office, Academy of Scientific Research and Technology (ASRT), Ministry of Scientific Research, Cairo

EL SALVADOR

Katia María CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC) y la OMPI, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Eduardo FALCONI PUIG, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Byron Patricio ROBAYO ARROYO, Abogado Experto en Propiedad Intelectual, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

Vanessa Johana RODRÍGUEZ VILLALOBOS (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

Pablo ESCOBAR, Primer Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Ñusta MALDONADO SARAVINO (Sra.), Tercer Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Eduardo ASENSIO LEYVA, Subdirector General Adjunto, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Ana María URRECHA ESPLUGA (Sra.), Consejera Técnica, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Elena PINA MARTÍNEZ (Sra.), Técnica Superior, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Madrid

Oriol ESCALAS NOLLA, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Veikko MONTONEN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Theodore ALLEGRA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Marina LAMM (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Debra LEE (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Assistant, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Negash Kebret BOTORA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Yidnekachew Takle ALEMU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Ismail JASHARI, Patent Examiner, Patent Department, State Office of Industrial Property, Skopje

Zufer OSMANI, Patent Examiner, Patent Department, State Office of Industrial Property, Skopje

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Petr KOSTIN, Deputy Head, Commercialization of Technology and Intellectual Property Division, Department of Strategic Development and Innovation, Ministry of Economic Development, Moscow

FRANCE

Francis GUÉNON, conseiller, Mission permanente, Genève

GAMBIE/GAMBIA

Abdoulie COLLEY, Senior State Counsel, Registrar General's Department, Ministry of Justice, Banjul

Alieu JALLOW, Acting Registrar General, Registrar General's Department, Ministry of Justice, Banjul

Yusupha M. CHAM, Senior Legal Clerk, Registrar General's Department, Ministry of Justice, Banjul

GHANA

Oladele KWAKU ARIBIKE, Principal State Attorney, Ministry of Justice, Accra

Alexander BEN-ACQUAAH, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joseph OWUSU-ANSAH, First Secretary, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DIAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HAÏTI/HAITI

Antoine Fresnel JEAN PIERRE, assistant directeur, Direction des affaires juridiques, Service de la propriété intellectuelle, Ministère du commerce et de l'industrie, Port-au-Prince

INDE/INDIA

Kamal Singh GOONDLI, Deputy Controller of Patents and Designs, the Patent Office, Intellectual Property Office, New Delhi

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Robert Matheus Michael TENE, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Denny ABDI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Secretariat, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Yuslianti IRNI (Ms.), Head, Section for Cooperation with International Organizations, Directorate of Cooperation and Empowerment of IP, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Erry Wahyu PRASETYO, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEGHANI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Jaber AL-JABERI, Undersecretary, Ministry of Culture, Baghdad

Hind KHALEEL (Ms.), Director, Copyright Department, Baghdad

Aaisha HAJI (Miss), Chief Engineer, Industrial Property Division, Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC), Ministry of Planning, Baghdad

ISRAËL/ISRAEL

Judith GALILEE-METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dan ZAFRIR, Adviser, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Carlo FAVARETTO, Intern, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Tatsuo TAKESHIGE, Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA, Deputy Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yui HAYASAKA (Ms.), Administrative Officer, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Abdel-Haleem Sarhad Khaled EL-JAMRAH, Head, Industrial Designs and Models Section, Ministry of Industry and Trade and Supply, Amman

KENYA

Howard OKIROR, Legal Counsel, Legal Department, Kenya Copyright Board (KECOBO), Nairobi

Peter KAMAU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Stanley MWENDIA, Expert, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI, Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Janis KARKLINS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Donatas VAINALAVICIUS, First Secretary, External Economic Relations Department, Ministry of Foreign Affairs, Vilnius

MALAWI

Loudon Overson MATTIYA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Edward GRIMA BALDACCHINO, Officer in Grade V, Industrial Property Registrations Directorate, Commerce Department, Ministry for the Economy, Investment and Small Business, Valletta

MAROC/MOROCCO

Asmaa BENNI (Mlle), conseiller (Droits de l'homme), Mission permanente, Genève

Mohamed Reda OUDGHIRI IDRISSE, conseiller (Droits de l'homme), Mission permanente, Genève



MEXIQUE/MEXICO

Mónica VILLELA GROBET (Sra.), Directora General Adjunta de los Servicios de Apoyo, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Alma Elena DOMÍNGUEZ BATISTA (Sra.), Directora Divisional de las Oficinas Regionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

NAMIBIE/NAMIBIA

Immanuel AWENE, Executive, Finance and Administration Services, Business and Intellectual Property Authority, Windhoek

Hendrina Naufiku FILIPPUS (Ms.), Information Officer, Copyright Services, Ministry of Information and Communication Technology, Windhoek

NICARAGUA

Hernán ESTRADA ROMÁN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Jenny ARANA VIZCAYA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Chloé MAURICE (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Peters S.O. EMUZE, Chargé d'Affaires, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Jane IGWE (Ms.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Trade, Industry and Investment, Abuja

Ugomma Nkeonye EBIRIM (Ms.), Senior Lecturer, Global Policy Department, University of Nigeria, Nsukka

Chichi UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Mohammed AL BALUSHI, First Secretary, Directorate General of Organizations and Commercial Relations, Commerce and Industry, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

OUGANDA/UGANDA

Caroline Egesa TUSINGWIRE (Mrs.), Board Secretary, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Christine KAAHWA (Ms.), Board Member, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Maria NYANGOMA (Ms.), Senior Registration Officer, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

PAKISTAN

Tehmina JANJUA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Syed Atif RAZA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Zunaira LATIF (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Luis Enrique CHÁVEZ BASAGOITIA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Luis MAYAUTE VARGAS, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Carmen PERALTA (Ms.), Director, Documentation, Information and Technology Transfer, Intellectual Property Office of the Philippines (IPOPIL), Department of Trade and Industry, Taguig City

Arnel TALISAYON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João FAUQUIER PINA DE MORAIS, First Secretary, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Othman HAMED, Deputy Minister for Internal Trade and Consumer Protection, Directorate of Commercial and Industrial Property, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

Adib AL ASHKAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

PARK Da Hyun (Ms.), Assistant Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

YANG Dae Gyeong, Assistant Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Andrei POPA, Deputy Director General, State Agency of Intellectual Property of the Republic of Moldova, Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Narcis Georgina TEJADA CUELLO (Srta.), Encargada de la Academia Nacional de la Propiedad Industrial, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S  
REPUBLIC OF KOREA

PANG Hak Chol, Director, International Cooperation and External Affairs Division, Invention Office, Pyongyang

JO Myong Ju, Executive Officer, International Cooperation Department, State Commission of Science and technology, Pyongyang

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Catalin NITU, Director, Legal and International Affairs, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Cristian FLORESCU, Head, International Relations Department, Romanian Copyright Office (ORDA), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT, Senior Policy Advisor, UK Intellectual Property Office (UK IPO), London

RWANDA

François-Xavier NGARAMBE, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Myriam GATSIMBANYI (Ms.), Officer in Charge of Intellectual Property Policy, Ministry of Trade and Industry, Kigali

Edouard BIZUMUREMYI, Attaché, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI, attaché, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SEYCHELLES

Cecile Philomena Juliana KALEBI (Ms.), Director General (Culture), Office of the Registrar of Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria, Mahe

Sybil Jones LABROSSE (Mrs.), Manager, Office of the Registrar of Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria, Mahe

Thelma Micheline COLLE (Ms.), Copyright Office Assistant, Office of the Registrar of Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria, Mahe

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Tomas KLINKA, Director, Legal and International Affairs, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica

Emil ZATKULIAK, First Secretary, Permanent Representation of the Slovak Republic to the European Union (EU), Ministry of Foreign and European Affairs of the Slovak Republic, Brussels

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Jakub SLOVÁK, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Manahil Elamin ABUBKR IDRIISS (Ms.), Legal Advisor, Intellectual Property Office, Ministry of Justice, Khartoum

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Sofia JÖNSSON (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Marco D'ALESSANDRO, conseiller juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD, conseiller, Mission permanente, Genève

Alebe LINHARES MESQUITA, stagiaire, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz EMONOV, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

### THAÏLANDE/THAILAND

Porsche JARUMON, Trade Officer, Intellectual Property Promotion and Development Division, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Nonthaburi

### TUNISIE/TUNISIA

Walid DOUDECH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Nasreddine NAOUALI, conseiller, Mission permanente, Genève

Elyes LAKHAL, directeur adjoint, Direction générale des organisations et des conférences internationales, Ministère des affaires étrangères, Tunis

### TURQUIE/TURKEY

Gümüş İSMAİL, Senior Expert, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankarajachari

Osman GOKTURK, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

### TUVALU

Losaline TEO (Ms.), Crown Counsel, Office of The Attorney General, Office of The Prime Minister, Funafuti

### UKRAINE

Nelia POLONSKA (Ms.), Director, Innovation and Information Development, Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise, Kyiv

Inna KOSTENKO (Ms.), Head, Division of Events from Development of Intellectual Property, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kyiv

Yurii KUCHYNSKYI, Head, Public Relations and Protocol Events Department, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kyiv

### URUGUAY

Gustavo VANERIO BALBELA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan José BARBOZA CABRERA, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

### VÉNÉZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/ VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gilberto Adolfo CAMPEROS QUINTERO, Director, Asesoría Jurídica, Servicio Autónomo de la Propiedad Intelectual (SAPI), Caracas

VIET NAM

NGUYEN Van Bay, Director, Research and Training Center, National Office of Intellectual Property of Vietnam (NOIP), Hanoi

MAI Van Son, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Hussein Taher Ahmed AL-ASHWAL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Margret Mary Lungu KAEMBA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Taonga MUSHAYAVANHU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Roda Tafadzwa NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/  
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Carlos M. CORREA, Special Adviser for Trade and Intellectual Property, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

HAN Bing (Ms.), Research Fellow, Geneva

CAI Yujiao (Ms.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

FÉDÉRATION DES CONSEILS ARABES DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE  
(FCARS)/FEDERATION OF ARAB SCIENTIFIC RESEARCH COUNCILS (FASRC)

Mubarak Mohamed Ali MAGZOUB, Secretary General, Khartoum

L'UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG, Senior Economist, Geneva

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU  
GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB  
STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Ahlam ALMUSALLAM (Ms.), Patent Examiner, Pharmaceutical, Riyadh

Alhanouf ALOSAIMI (Ms.), Accountant, Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC  
COOPERATION (OIC)

Aissata KANE (Mme), observateur permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Halim GRABUS, conseiller, Mission permanente, Genève

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET  
L'AGRICULTURE (FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED  
NATIONS (FAO)

Silvano SOFIA, Consultant, Partnerships and Communications, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION EUROPÉENNE DE DROIT PUBLIC (EPLO)/EUROPEAN PUBLIC LAW  
ORGANIZATION(EPLO)

George PAPADATOS, Permanent Observer, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION  
(WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva



ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ  
INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY  
ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

Emmanuel SACKY, Intellectual Property Development Executive, Harare

UNION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE OUEST AFRICAINE (UEMOA)/WEST AFRICAN  
ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

Iba Mar OULARE, ambassadeur observateur, Délégation permanente, Genève  
Koffi Addoh GNAKADJA, conseiller, Délégation permanente, Genève

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Legal and Policy Affairs Officer, Directorate General for  
Grow, European Commission, Brussels

Oliver HALL ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Lucas VOLMAN, Intern, Permanent Delegation, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/  
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)

Martín MARIZCURRENA, Consultor de asuntos internacionales, Buenos Aires

Association de gestion internationale collective des œuvres audiovisuelles  
(AGICOA)/Association for the International Collective Management of Audiovisual Works  
(AGICOA)

Vera CASTANHEIRA (Ms.), General Counsel, Geneva

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students'  
Association (ELSA International)

Felix MEYER, Representative, Brussels

Lydia BRUMMER (Ms.), Delegate, Brussels

Maria DROUNGELIDOU (Ms.), Delegate, Brussels

Zeynep KARAKAYA (Ms.), Delegate, Istanbul

Olga KOUMPOURI (Ms.), Delegate, Brussels

QINPEI Lin, Delegate, Brussels

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/  
International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Geneva

Emily BLOOM (Ms.), Junior Project Officer, E15 Initiative, Geneva

CDIP/18/11  
Annex  
20

Jimena SOTELO (Ms.), Junior Programme Officer, Geneva

CropLife International/CropLife International  
Tatjana SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)  
Grega KUMER, Legal Manager, Geneva

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)  
Benoît MÜLLER, Legal Advisor, Brussels

Health and Environment Program (HEP)  
Madeleine SCHERB (Ms.), President, Geneva  
Pierre SCHERB, Legal Counsellor, Geneva

Ingénieurs du Monde (IdM)  
François ULLMAN, président, Divonne les Bains, France

Innovation Insights  
Jennifer BRANT (Ms.), Director, Geneva  
Ania JEDRUSIK (Ms.), Policy Advisor, Geneva

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)  
Thiru BALASUBRAMANIAM, Representative, Geneva

MALOCA Internationale  
Leonardo RODRÍGUEZ PÉREZ, Expert, Bogota, D.C.

Médecins sans frontières (MSF)  
Rohit MALPANI, Director of Policy and Analysis, Paris  
HU Yuanqiong (Ms.), Legal and Policy Advisor, Geneva  
Claire WATERHOUSE (Ms.), Access Campaign Advocacy Officer, Johannesburg  
Rachael HORE (Ms.), Medical and Administrative Intern, Geneva  
Roz SCOURSE (Ms.), Policy and Analysis Intern, Geneva

Third World Network Berhad (TWN)  
Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Researcher, Geneva

World Women Inventors and Entrepreneurs Association (WWIEA)  
HAN Mi Young (Ms.), President, Seoul

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Luis Enrique CHÁVEZ BASAGOITIA (Pérou/Peru)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Kerry FAUL (Mme/Ms.) (Afrique du Sud/South Africa)

Osman GOKTURK (Turquie/Turkey)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ  
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL  
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Mario MATUS, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Mihaela CERBARI (Mme), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

Maria Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Mme), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

Luis Enrique CHÁVEZ PRADO, stagiaire, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Intern, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق الوثيقة]